

دراسات نقدية
في
اللغة والنحو

تأليف

د. كاسد ياسر الزبيدي

دار أسامة للنشر والتوزيع

الأردن - عمان



800014373

تمهيد : (في النقد اللغوي قديماً وحديثاً)

ليس من شك في أن اللغة والنحو عماد العربية وعلومها اللغوية المتنوعة - قديماً وحديثاً - ، وأن دراستها قامت منذ العصور الأولى على أسس محكمة من القواعد والفهم ، وذلك يعد مطوع نور الإسلام ، وتتلمذ الدراسات في هذين العلمين مع علوم اللغة الأخرى ، من صرف ، وبلاغة ، وعروض ، وغير ذلك .

وكانت السنون التي قضيتها في التكريس الجامعي داخل القطر وخارجه ، والتي ناقت على الثلاثين ، قد فتحت لي أبواب النقد العلمي الموضوعي لعدد من الآثار اللغوية ، والمناهج التعليمية القديمة والحديثة ، وقد نشر عدد منها في مجلات عربية رصينة مثل مجلة (التعريب) التي تصدر في دمشق عن المنظمة العربية للثقافة والعلوم (الإيسيكو) ، ومثل (مجلة الدراسات اللغوية) التي يصدرها مركز الملك فيصل في الرياض ، وغير ذلك .

وكانت هذه الدراسات قد تناولت مناهج عدد من اللغويين والنحاة تناولوا معيارياً من حيث المنهج والمادة ، وما عنوانه من آراء عرفت لدى دارسي آثارهم منذ عصور خلت .

وكان غير واحد منهم قد اشتهر بالنقد ، مثل أبي الفتح بن جني المتوفي سنة ٣٩٥ هـ ، وشيخه أبي علي النحو المتوفي سنة ٣٧٠ هـ ، وقد نقد عدد من المعاصرين آثاراً لغوية ونحوية قديمة ، كالذي نراه في جهود الكرمل ومصطفى جواد ، ثم في جهود من تلاهم في أيامنا هذه . وكان بيان أثر القرآن الكريم في (الإصلاح اللغوي) ضرورياً في مثل هذه الدراسات ، ولذلك نالت عنايتنا هنا في هذا الكتاب ، إذ كان القرآن وما زال وسيبقى المنار الذي يهتدي في ضوئه الدارسون والباحثون والناقضون كذلك . ولهذا كان لا بد من تخصيص فصل في الكتاب له . فكان : (إصلاح الكلام في ضوء لغة القرآن) .

الناشر

دار أسامة للنشر والتوزيع

الأردن - عمان

هاتف : ٥٦٥٨٢٥٣ - فاكس : ٥٦٥٨٢٥٤ - تليفاكس : ٤٦٤٧٤٤٧

ص. ب : ١٤١٧٨١

حقوق الطبع محفوظة للناشر

الطبعة الأولى

٢٠٠٣م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠٠٣ / ٧ / ١٥٠٢)

٤٦٠٠٩

الزبيدي، كاسد ياسر

دراسات نقدية في اللغة والنحو / تأليف كاسد الزبيدي -

عمان : دار أسامة للنشر ، ٢٠٠٣

() ص -

ر.ل : ٢٠٠٣/٧/١٥٠٢

الواصفات : اللغة العربية / النقد الأدبي / القواعد النحوية / التحليل الأدبي /

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

وتناول الكتاب أيضاً (العامة) وما نالها من وهم في تصور حقيقتها وواقعها وما فيها من ظواهر لغوية ذات وشيجة وثقى بالعربية الفصيحة ، ممثلة بكثير من الألفاظ والتراكيب والعبارات .

وتناول الكتاب أيضاً نقداً لغوياً قديماً وحديثاً ، عمدته دراسة موجزة عن جهود النقدية في اللغة والنحو ، ثم ما رأيناه في أساليب التعريب عن تجاف عن طريق الصواب ، وما طرأ على - للضاد - التي هي ميزة العربي وحده في النطق من تحول عن صورتها الصحيحة إلى صور أخرى ، تبعد غالباً ، وتقارب حيناً آخر .

أما الدراسات النقدية للنحوية التي تناولها الكتاب ، فأهمها (مشكلات النحو بين القديم والجديد) ، التي كشفت دراستي لها عن طائفة من المشكلات المعقدة لدراسة النحو ، ولا سيما على المبنيين ، ومتوسطي الثقافة من الدارسين مثل (سلب النحو معانيه) و (القياس على غير أسس) ، وما لحق نحو القرآن - قديماً - من تقصير بعض النحاة فيه ، وما لحقه حديثاً من قصور فهم المنهج .

وكان (الفصل الثالث) ، وهو الأخير ، قد تناول (النحو التعليمي) في معاهدنا اليوم ، من حيث طرائق تدريسه ، التي نعلم على الدارسين في أحيان فهمه ، ومن حيث مبادئه العلمية التي عتنتها أمور في تدريسه ، مثل (عدم البناء على نحو القرآن) ، و (عدم كفاية للتطبيقات) وأمور أخرى ذات صلة بهذه المشكلة .

وإني لأرجو أن يكون هذا الجهد الذي بذلته ، بعد كل ما اقترحتة سبيلاً ينتفع بها الدارس للنحو والنحو من زملائنا للتدريسيين وأصلبنا المتأثرين ، وأن ينتفع بها أيضاً كل محب للعربية ، فعز بها ، ولا سيما أنها لغة كتاب الله المجيد ، والذي كان - وما يزال وسيبقى - منار الدارسين ، لتكون هذه الجهود سبيلاً ودعوة لإعادة النظر في جانب من الدراسات اللغوية والنحوية ، في ضوء قواعد للنقد ، والله الموفق للصواب .

والحمد لله رب العالمين

المؤلف

الباب الأول

دراسات نقدية في اللغة

الفصل الأول : (إصلاح الكلام في ضوء لغة القرآن)

الفصل الثاني : (لغائتنا والفصح في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة)

الفصل الثالث : (نقد لغوي قديم .. وحديث)

الفصل الأول

إصلاح الخلل في ضوء لغة القرآن

المبحث الأول

اللحن في الكلام وأثر القرآن في تقويمه

لا شك أن العرب اعترت بعريبتها ، اعتزازاً جعلها تتفاضل بها ، ويمتاز بعضها عن بعض في بلاغتها وفصاحتها ، ولذلك كان اللحن مستهجناً عندها . ويقسي هذا الشعور سائداً لديها عند ظهور الإسلام كذلك ، بل إنه تصاعد حتى صار اللحن سبباً على اللحن ، وضللاً يولّد عليه .

والأخبار في ذلك متضافرة عن النبي ﷺ وأصحابه ، منها جواب عمر بن الخطاب ﷺ للقوم الذين قالوا له - لما عاب عليهم رميهم - : يا أمير المؤمنين ، إنما قوم متعلمين ، إذ قال لهم منكراً عليهم هذا اللحن ، وهو نصب النعت الذي حقه في هذا الكلام الرفيع : لحنكم لشد علي من سوء رميكم ، سمعت رسول الله ﷺ يقول (رحم امرأ أصلح من لسانه) (١) .

بل أن المسلمين الأوائل كانوا يستهلون اللحن ، إلى الحد الذي يرون فيه مقترفه ، مستحقاً للعقوبة والردع . وهذا جلي من سيرة عدد منهم ، فقد روى أن عبد الله بن عمر كان يضرب يديه على اللحن ، وخاصة حين يكون في كتاب الله . وتجاوز ذلك نطاق تأديب الأسرة إلى موظفي الدولة ، فصار اللحن يوجب العقاب البدني - مهما ضؤل - ، فالعزل .

فحين كتب كاتب أبي موسى الأشعري إلى عمر ﷺ : من أبو موسى أمر عمر بجلده ثم عزله بقوله : إذا أتاك كتابي هذا فاجلده سوطاً ، وعزله عن عملك ، وقيل للحسن البصري : أن لنا إماماً يلحن ، فقال أخروه . يريد : لا تجعلوه إمامكم في الصلاة ، بسبب لحنه في القراءة .

ولأهمية الحفاظ على اللغة وإعرايها ، أخذ عدد من الصحابة على أنفسهم تنبيه المسلمين على مواضع الغلط في الكلام . وكان حبر الأمة عبد الله بن عباس ﷺ من القائمين بذلك ، إذ كان من الصحابة الذين تولوا التعليم ، ونشر الثقافة المتنوعة في مجالات شتى : في التفسير (والحديث ، والفقه ، واللغة ، والأدب ، وخاصة الشعر العربي القديم ، الذي كان يحفظ منه الكثير ، وينفذ إلى صميمه درماً وفهماً وإفهاماً) ،

وينجلي ذلك في أجويته لنافع بن الأزرق الخارجي . حين سأله عن غريب القرآن . إذ كان يفسره ، ويحتج له بالشعر .

روى أبو بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) عن أبيه بسنده عن أبي العالقة الرياحي ، أنه قال : كان ابن عباس يعلمنا اللحن (٢) . وهذا الخبر رواه أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤هـ) بالفاظ مقاربة ، وعلق عليه تعليقاً ذا قيمة علمية لأنه فسر المراد باللحن هنا ، فقد روى بسنده عن شعبة بن الحجاج عن أبي العالقة ، أنه قال : كنت أطوف مع ابن عباس وهو يعلمني لحن الكلام . ثم علق عليه بقوله : وإنما سمّاه لحناً ، لأنه إذا بصره الصواب ، فقد بصره اللحن (٣) .

أو بعبارة أخرى : إن ابن عباس لم يكن يعلم الناس - ومنهم أبو العالقة - الغلط وحده ، بل كان يوقفهم على الصواب كذلك ، لأنه إذا بين لهم ما ينبغي أن يقال - وهذا الجانب المعياري من نشاطهم اللغوي هنا - فلا يد أن يدركوا ما ليس بصواب وهذا يمثل ما قيل لا ما ينبغي أن يقال ، وهو الجانب الوصفي من القضية .

وكان للقرآن الكريم ، كتاب الله المعجز المبين ، أثر كبير في الحث على تعلم اللغة والنحو ، وخاصة بعد اختلاط العرب بالأعاجم ، وفشو اللحن ، فكان الحسن البصري مثلاً ، ممن يحث على ذلك ، يقول له يحيى بن عتيق : يا أبا سعيد ، الرجل يتعلم العربية يلتبس بها حسن المنطق ، ويقيم بها قرامته ، فقال له : حمس يا بني فتعلمها ، فإن الرجل قد يقرأ الآية ، فيجأ بها فيهلك فيها (٤) .

وكان كبار علماء العربية الأوائل يتيقنون فصاحة الرجل وإتقانه للعربية بحسن قراءته للقرآن وأدائه له الأداء السليم الواجب . فجعلوا القرآن محكاً ومقياساً أساسياً لتمييز الحسن من الرديء ، روى أبو بكر بن الأنباري بسنده عن وهب بن جريو ، أن أباه قرأ على أبي عمرو بن العلاء - القرآن - فقال له : "لأنت أفصح ممن معد بن عنان" (٥) .

وهذا التقويم ينبئ عن غاية الاستحسان للأداء ، وسلامة النطق من الانحراف عن جهة السليمة .

ولما كان إجماع الأمة قد انعقد على أن القرآن أبلغ كلام وأفصح وأعلاء ، إلى القدر الذي يبلغ فيه الإعجاز ، فإنه بلا ريب المصدر الأول للعربية ، أو كما وصفه الشيخ أمين الخولي (٦) - رحمه الله - "كتاب العربية الأكبر" .

وعلى هذا علماء الأمة من اللغويين والنحاة والصرفيين والبلاغيين والفقهاء والمتكلمين ... فكان - وما زال - "معجم للمعجمات" كما يطوب لي أن أسميه ، إذ كان المرجع الأول الأساس لأصحاب المعجمات كالخليل ، والأزهري ، وابن دريد ، والجوهري ، والزمخشري ، وابن منظور ، والزبيدي ... وغيرهم .

ولهذا فإننا حين نصلح من أغلاطنا اللغوية التي تلوكها أسننتنا ، ونطرق أسماعنا مهتدين بأضواء لغة القرآن ، فإنما نرجع إلى النبع الصافي ، والكلام الذي لا يعلوه كلام ، إذ أن كلام الله إذا كان شاهداً ، فهو نعم الشاهد ودونه كل الشواهد فأصلح أغلاطنا اليوم بعد عرضها على القرآن ، من مصاديق عموم قوله تعالى : ﴿ مَا فَرَقْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ ^(٧) ، وعموم الهداية في قوله تعالى : ﴿ إِنْ هَذَا الْقُرْآنُ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ ﴾ ^(٨) ، وقوله : ﴿ وَيُرِي الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾ ^(٩) ، ذلك إن إصلاح اللسان في ضوء القرآن من مصاديق هذا الهدى إلى صراط العزيز الحميد ، إذ القرآن نعم ما يستبصر به ويهتدي بهديه ، في كلا جوانب الحياة : العقيدة ، والسلوك ، واللغة .

وسيتبين مما هو آت ، كيف أن القرآن ينهض بهذه المهمة اللغوية على خير وجه إذ بيصّرنا بمواطن الخطأ الزلل في كلامنا ، ويردنا إلى الحق والصواب في القول وليس هذا الذي نورده هنا كل ما يمكن أن يقال ، إذ وراءه الشيء الكثير ولكنه أمثاله مختارة من عشرات غيرها ، نأمل أن تنتهي بها في ما نستقبل من أيامنا - بعون الله - إلى كتاب يضم ما لم نورده هنا في هذا الموجز ، ويوفي بما نطمح إليه من مرام ، والله الموافق للسداد .

وقد رأيت أن ابتدئ كل إصلاح في العنوان بذكر الصعاب وأعقبه بذكر الغلط ثم أورد بعد ذلك ما يتعلق بهما من بيان وتفسير وشواهد . والغرض من البدء بالصواب ترسيخه في الأذهان ، إذ هو أول ما يصافح السمع والبصر فيرسخ من ثمة في الذهن . وقد كان أستاذنا العلامة الدكتور مصطفى جواد - رحمه الله - سابقاً في هذا المنهج ، كما هو واضح في كتابه المشهور : (قل ولا تقل) إذ كان يبتدئ بذكر الصواب ويورد بعده الغلط ، ولا العكس .

المبحث الثاني

إصلاح الكلام في ضوء القرآن

١- (كثير) لا (كبر) :

يقولون في نفس فلان كثير - بكسر الكاف وفتح الباء - يريدون أن فيه تعاضداً واستعلاء ، والصحيح أن يقال : كثير ، بإسكان الباء ، إذا أريد هذه الدلالة . أما الفتح فالدلالة على الهرم : قال ابن منظور ^(١٠) : "الكثير بالكسر : العظمة ، والكثير نقيض الصغير" .

فالكثير والكثير إذا مختلفان من حيث الدلالة في اللغة . أما في القرآن فقد **رودا** بالصيغتين والدالتين أيضاً : فقال تعالى في الكثير السن والهرم : ﴿ وَأَصَابَةَ الْكِبَرِ وَلَسَ ثَرَةً ضَعَفَاءُ ﴾ (البقرة : ٢٦٦) ، وأجراه على لسان زكريا عليه السلام حين بشرته الملائكة بحبي ، وذلك قوله : ﴿ رَبِّ أَنْتَ بِنِعْمَتِكَ الْكَبِيرِ وَأَمْرَاتِي عَقْلِي ﴾ (آل عمران : ٤٠) .

وقال في **الكبر** النفس والاستعلاء : ﴿ إِنْ فِي صُنُوفِهِمْ إِنْ كَبُرَ مَا هُمْ بِلَاغِيهِ ﴾ (غافر : ٥٦) . قال الراغب ^(١١) وهو يحتج بهذه الآية لمعنى الكثير : "الكبر : الحالة التي يتخصص بها الإنسان من إعجابه بنفسه ، وذلك أن يرى الإنسان نفسه أكبر من غيره" ، ثم يبين أن معنى الكثير فيها التكبر . ومن هذا القبيل : ﴿ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (النور : ١١) .

٢- (ذهاب) لا (ذهاب) :

بكسر كثير من الناس ذال (ذهاب) : فيقولون مثلاً : في ذهابه وإيابه ، كأنما هم يزاوجون في هذا التحريف بين الكلام ، فيكسرون الذال الكسرة الهمزة في إياب ، وهذا غلط في الكلام ، والصحيح فتح الذال . إذ يقال : ذهب ذهباً ، فالذهاب : السير والمرور ، ومثله المذهب ، فهو على هذا مصدر مته . ^(١٢) أما الذهاب فله معنى آخر غير هذا المعنى ، وهو "الأمطار الضعيفة" ^(١٣) ، مفرداً (ذهبة) ، قال الإمام علي كرم الله وجهه : " لا قزع ربابها ولا شغل ذهابها" ^(١٤) . قال ابن الأثير ^(١٥) : "الذهاب : الأمطار اللينة واحتتها ذهبة" ، والذهاب أيضاً مكيال لأهل اليمن ، وموضع أو جبل ^(١٦) .

وعلى هذا فالذهاب غير الذهاب من حيث المعنى ، على أن الذهاب إذا تعدى فعله بحرف الجر ، أريد به المضى بالشئ وإزالته عن مكانه ، قال الراغب (١٧) "والذهاب : المضى بالشئ ، يقال : ذهب بالشئ وأذهبه" . وعلى هذا قوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَاهُ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لِقَارُونَ ﴾ (المؤمنون : ١٨) ، وهذا الشاهد القرآني دليل واضح على أن الذهاب بهذه الدلالة التي ذكرناها . بفتح الذال لا بكسرها .

٣- (كثرة) ، لا (كثرة) أو (كثرة) :

يقول كثير من المتعلمين (كثرة) و (كثرة) ، بضم الكاف وكسرها ، مع أنها في الفصح (كثرة) بفتحها . ويبدو أن هناك من كان يكسر قديماً ، إلا أن ذلك قد غد لغة رديئة وأغلب الظن أن الناطقين بها ليسوا من الفصحاء الذين يعتد بكلامهم في الرواية بحسب ضوابط الرواية وأصولها عند النحويين ، قال محمد بن أبي بكر السرازي (١٨) (ت ٦٦٦ هـ) "الكثرة : ضد القلة والكثرة ، - بالكسرة - لغة رديئة" . ومما يدل على أن التي بالفتح هي الفصيحة ورود القرآن بها في الموضعين اللذين ذكرت الكثرة فيهما ، وهما قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ ﴾ (المائدة : ١٠٠) ، وقوله : ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾ (التوبة : ٢٥) .

٤- (كفاء) ، لا (كفوء) :

يقولون : هو رجل كفوء لفلان ، يريدون أن مثله وبذله في المنزلة ، والصحيح أن يقال : هو رجل كفاء لفلان ، ولأن هذا اللفظ هو الذي يستعمل للدلالة على هذا المعنى ، وإنما (كفوء) محرف (١٩) عن هذا الفصح على السنة الناس ، ثم شاع حتى غد من قبيل الفصح . قال الراغب : "كفاء : في المنزلة والقدر" .

وقد ذكر المبرد (٢٠) عدة صيغ لهذه اللفظة ، ولم يذكر كفوءاً منها ، فقال " لا يقال : هو كفوك ، وكفوك ، وكفوك ، وكفوك : إذا كان عدوك في شرف أو ما أشبهه" .

فإذا رجعنا إلى القرآن الكريم ، وجدنا فيه شاهداً على ما بيناه آنفاً ، فقد قال تعالى في سورة الإخلاص : آية : ٤ ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ (الإخلاص : ٤) ، في قراءة أغلب القراء ، وبغير همزة (كفواً) في قراءة حفص عن عاصم (٢١) ، وهذا الشاهد القرآني هو الشاهد الذي احتج به المبرر (٢٢) لدلالة الكفاء في اللغة ، في كلمة الذي أوردها آنفاً .

يتبين مما مر ، أن ليس في كلام العرب (كفوء) ، بل هناك كفاء وكفاء - فيما ذكر الرازي (٢٣) - وإنما ورد فُعُول - بقول - في أكثر نسخ الصحاح ، وهو في رأيه "من تحريف الناسخ" . وهذا يعزز ما بيناه آنفاً من أن هذه اللفظة (كفوء) غير واردة في كلام العرب .

٥- (أكفاء) لا (أكفاء) :

ويجمعون (كفاء) على (أكفاء) - بكسر الكاف وتشديد الكفاء - فيقولون مثلاً : الموظفون أو العمال الأكفاء ، كأنهم قاسوها قياساً خاطئاً (٢٤) على غير نظائرها ، مثل اصبياء ، على حين ينبغي أن تجمع على (أكفاء) - بإسكان الكاف وتخفيف الكفاء - ذلك أن فعل وفعل كثيراً ما يجمعان على أفعاله ، مثل (قطر) وهو الناحية والجهة ، (فرط) و(عشر) ، و (بصر) وهو البلاء ، و(يضن) . وأما فعل فجمعة على (أفعال) كثير ، حتى إن الدكتور مصطفى جواد - رحمه الله - عد ذلك مباحاً في كل ما يرد منه مثل : مجد ، وأمجاد ، وبحث ، وأبحاث ، وبعبارة أخرى : أنه قال بقياسه لكثرة أمثله في اللغة ، وقد أقر له ذلك مجمع اللغة العربية في القاهرة في إحدى دوراته (٢٥) .

وإذا احتكمنا إلى القرآن وجدنا فعل فيه يجمع على أفعال ، كقطر وأقطار ، قال تعالى : ﴿ يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانْفُذُوا لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ ﴾ (الرحمن : ٣٣) . وقال - والحديث عن مدينة الرسول ﷺ ﴿ وَلَوْ دَخَلَتْ عَلَيْهِمْ مِنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سَأَلُوا الْفِتْنَةَ لَأَنفَقَهَا ﴾ (الأحزاب : ١٤) ومن المكسور كم وأكمام ، قال تعالى : ﴿ فِيهَا فَكَيْهَةٌ وَالنَّخْلُ ذَاتُ الْأَكْمَامِ ﴾ (الرحمن : ١١) ، وهي ما تغطي الثمرة ، قال الراغب (٢٦) : (والكم ما يغطي اليد من التميمص ، والكم ما يغطي الثمرة وجميعه أكمام) واحتج له بالآية الكريمة . فيلاحظ أن فعل وفعل

جَمْعاً فِي الْقُرْآنِ عَلَى أَعْمَالٍ ، وَمِنْهُ يَتَبَيَّنُ أَنَّ كُفَاءً يَنْبَغِي أَنْ تُجْمَعَ عَلَى أَكْفَاءٍ ، لَا أَكْفَاءٍ كَمَا يَخْلُطُونَ .

٦- (الفرقة) لا (الفرقة) :

يَقَالُ لِلْجَمَاعَةِ الْمَتَّفِقَةِ مِنَ النَّاسِ (فُرْقَةٌ) بِضَمِّ الْفَاءِ ، وَالصَّحِيحُ (فِرْقَةٌ) بِكَسْرِهَا ؛ أَنَّ الَّتِي بِالضَّمِّ تَعْنِي : الْفِرَاقَ : قَالَ الرَّازِي (٢٧) : « الْفُرْقَانُ : الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ وَكُلُّ مَا فُرِّقَ بِهِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ فَهُوَ فِرْقَانٌ ... وَالْفُرْقَةُ : الْأَسْمُ مِنْ قَوْلِكَ : فَارْقَةَ مَفَارِقَةٍ » ثُمَّ قَالَ (٢٨) : « وَالْفِرْقَةُ : الطَّائِفَةُ مِنَ النَّاسِ » ، وَقَالَ الْفَيْرُوزُ أَيْدِي : « الْفِرْقَةُ الْفِرَاقُ » (٢٩).

فَإِذَا رَجَعْنَا إِلَى الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ الْفَرِيقَا (فِرْقَةً) فِيهِ بِكَسْرِ الْفَاءِ : بِدَلَالَتِهَا الَّتِي بَيَّنَّاهَا آنِفًا ، فَقَدْ قَالَ تَعَالَى : ﴿ قُلُوبًا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ ﴾ (التَّوْبَةُ: مِنَ الْآيَةِ ١٢٢) فَأَرَادَ سَبْحَانَهُ بِذَلِكَ الْجَمَاعَةَ الْمَتَّفِقَةَ مِنَ النَّاسِ (٣٠).
وَعَلَى هَذَا ، يَنْبَغِي أَنْ يَقَالَ (فِرْقَةً) لَا أَنْ يَقَالَ (فُرْقَةً) .

٧- (يَمْسُ) لا (يَمْسُ) :

وَيَقُولُونَ (يَمْسُ) بِيَدِهِ ، بِضَمِّ الْمِيمِ ، وَالصَّحِيحُ (يَمْسُ) بِفَتْحِهَا ، قَالَ صَاحِبُ اللِّسَانِ : « يَمْسُهُ بِالْكَسْرِ أَمْسُهُ مَسًّا وَمَسًّا : لَمَسْتُهُ هَذِهِ اللَّغَةُ الْفَصِيحَةُ ، وَمَسَسْتُهُ بِالْفَتْحِ لَمَسْتُهُ بِالضَّمِّ لَغَةً » (٣١) ، وَمِثْلُهُ مَا قَالَهُ صَاحِبُ الْقَامُوسِ (٣٢) .

فَإِذَا احْتَكَمْنَا إِلَى الْبَيَانِ الْأَعْلَى تَأَكَّدَ لَنَا أَنَّ الَّتِي بِالْفَتْحِ هِيَ الْفَصِيحَةُ ، إِذْ هِيَ كَذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي زَانَتْ عَلَى الْعَشْرِينَ (٣٣) وَالَّتِي وَرَدَ فِيهَا هَذَا الْفِعْلُ بِصِيغَةِ الْمَضَارِعِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَمَا تَسْكُمُ النَّارُ ﴾ (هُودُ: مِنَ الْآيَةِ ١١٣) ، وَقَوْلِهِ : ﴿ وَقَالُوا لَنْ تَمْسَنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً ﴾ (البَقَرَةُ: ٨٠) وَقَوْلِهِ : ﴿ وَلَا تَقْسُوهَا يُسُوءَ فَيَأْخُذْكُمْ عَذَابٌ قَرِيبٌ ﴾ (هُودُ: مِنَ الْآيَةِ ٦٤) .

٨- (خَطِئَ) لا (مُخْطِئَ) :

وَيَقُولُونَ فِي مَنْعَدِ الْخَطَا (مُخْطِئَ) ، فَيَسْتَقْوُونَ مِنَ الْفِعْلِ الْمَزِيدِ بِالْهَمْزَةِ ، (الْخَطَا) ، وَالصَّحِيحُ أَنْ يَقَالَ : (خَاطِئَ) مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرُودِ (خَطِئَ) الَّذِي مَضَارَعَةُ : (يَخْطِئُ) وَمَصْدَرُهُ (خِطْءٌ) ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَخْطِئَ الَّذِي يَقَعُ فِي الْخَطَا مِنْ دُونِ أَنْ يَتَعَمَّدَ ، وَلِهَذَا قَالَ الرَّاعِبُ فِي الْأَوَّلِ : (أَنْ يَرِيدَ غَيْرَ مَا يَحْسُنُ لِرَأْيِهِ فَيَفْعَلُهُ ،

وَهَذَا هُوَ الْخَطَا التَّامُّ الْمَأْخُوذُ بِهِ الْإِنْسَانُ ، يَقَالُ : خَطِئَ يَخْطِئُ خَطَاً وَخِطَاءً (٣٤) ، وَقَالَ فِي الثَّانِي : « أَنْ يَرِيدَ مَا يُحْسِنُ فَعَلَهُ ، وَلَكِنْ يَقَعُ مِنْهُ خِلَافٌ مَا يَرِيدُ فَيُقَالُ : لَخَطَا لِيْخْطَاءٌ فَهُوَ مُخْطِئٌ ، وَهَذَا قَدْ أَصَابَ فِي الْإِدَارَةِ وَأَخْطَا فِي الْفِعْلِ وَهَذَا الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ " رَفَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا وَالنَّسِيَانَ " وَيَقُولُهُ : " مَنْ لَجَّحَدَ فَأَخْطَا فَلَهُ لَجْرٌ " (٣٥) .

فَإِذَا رَجَعْنَا إِلَى التَّنْزِيلِ تَبَيَّنَ لَنَا أَنَّ كِلَا اللَّفْظَيْنِ وَالْمَعْنَيْنِ وَرَدَ فِيهِ ، فَقَدْ قَالَ تَعَالَى : ﴿ يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ ﴾ (يُوسُفُ: ٢٩) ، إِذْ كَانَتْ لِمَرْأَةِ الْعَزِيزِ مَتَعَمَّدَةً فِي مَا لَقِطَتْ مِنْ ذَنْبٍ ، وَهُوَ مَسْرُودَةٌ يُوسُفَ عَنْ نَفْسِهِ ، وَقَالَ ﴿ وَلَا طَعَامَ إِلَّا مِنْ غَسَلِينَ ﴾ (٣٦) لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ : (الْحَاقَّةُ: ٣٦-٣٧) ، وَهَذَا طَعَامُ أَهْلِ النَّارِ . وَقَالَ عَلَى لِسَانِ إِخْوَةِ يُوسُفَ : ﴿ تَلَّاهُ لَقَدْ آتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَإِنْ كُنَّا لَخَاطِئِينَ ﴾ (يُوسُفُ: مِنَ الْآيَةِ ٩١) ، وَقَالَ فِي دَفْعِ فِرْعَوْنَ وَمَلِيئِهِ بِتَعَمُّدِ الْخَطَا وَالْجَرَمِ : ﴿ إِنْ فِرْعَوْنُ وَهَامَانُ وَجُنُودُهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ ﴾ (الْقَصَصُ: مِنَ الْآيَةِ ٨) . فَهَذَا (الْخَاطِئُ) الدَّالُّ عَلَى الْعَمْدِ فِي الْفِعْلِ ، لَا السَّهْوِ وَالْغَفْلَةِ وَالْجَهْلِ بِالْحُكْمِ أَوْ نَحْوِهِ .

أَمَّا (مُخْطِئُ) الدَّالُّ عَلَى عَمْدِ الْعَمْدِ ، فَلَهُ أَمثلةٌ فِي التَّنْزِيلِ ، فَقَدْ قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ (الْأَحْزَابُ: مِنَ الْآيَةِ ٥) ، فَقَابِلُ سَبْحَانَهُ الْخَطَا بِتَعَمُّدِ الْقُلُوبِ ، وَهَذَا يَدُلُّنا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ خَطَاً التَّعَمُّدَ وَالْقَصْدَ ، بَلْ هُوَ تَقْيِضُ لَهُ بِالِاسْتِدْرَاكِ الَّذِي أَشْعَرْتَنَا بِهِ (لَكِنْ) ، وَقَالَ أَيْضًا : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَلِّخْنَا أَنْ نَمْسِيَنَ أَوْ نَخْطَأَنَ ﴾ (البَقَرَةُ: مِنَ الْآيَةِ ٢٨٦) ، فِي دَعَاءِ الْمُؤْمِنِينَ فَجَعَلُوا الْخَطَاَ نَظِيرَ النِّسْيَانِ فِي عَمْدِ الْمَوْلُودَةِ حِينَ عَطَفُوهُ عَلَيْهِ .

فَيَتَبَيَّنُ لَنَا مِمَّا سَلَفَ أَنَّ (خَاطِئَ) يَسْتَعْمَلُ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ الَّذِي دُلَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ لِلْخَطَا الْعَمْدِ ، وَأَنَّ (مُخْطِئَ) ، لَمَّا لَا عَمْدَ فِيهِ .

٩- (آمِنَ) لا (آمِنَ) :

وَيَقُولُ كَثِيرٌ مِمَّنْ يَسْمَعُونَ دَعَاءً أَوْ يَدْعُوهُ : (آمِنَ) بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ ، مَعَ أَنْ الصَّحِيحُ أَنْ يَقَالَ : (آمِنَ) بِتَخْفِيفِهَا ، فَأَمَّا الْأَوَّلَى فَهِيَ اسْمُ فَاعِلٍ مِنَ الْفِعْلِ (أَمَّ) : إِذَا عَمِدَ إِلَى الشَّيْءِ وَقَصَدَهُ وَطَلَبَهُ ، عَلَى حِينِ أَنَّ الثَّانِيَةَ اسْمُ فَعْلٍ بِمَعْنَى (اسْتَجَبَ) ، وَهِيَ

تقال عقب الدعاء ، سنة متوارثة معروفة ، فغلط فيها الناس واضعين إحداهما مكان الأخرى .

ويبدو أن هذا الغلط قديم ، إذ تجد أبا بكر محمد بن عبد العزيز السجستاني (ت ٣٣٠هـ) يؤكد الفرق بين اللفظتين ، في كتابه (غريب القرآن) فيقول : (أمين البيت الحرم) : عامدين البيت .. ولما قوله في (أمين) فيتحيف الميم - وتمد وتقصير - وتفسيره : اللهم استجب لي ، ويقال : آمين من أسماء الله تعالى^(٣٦) . فكانه في هذا التفريق بين اللفظتين أراد إيقاف الناس على الفرق الدلالي بينهما ، وجود عدم الخلط بينهما بوضع إحداهما موضع الأخرى .

وعلى هذا ينبغي أن يقال بعد الدعاء : (أمين) لا (آمين) ، لأن معنى (آمين) عامدين وقاصدين كم أسلفنا ، ويدل عليه قوله تعالى : ﴿وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ (المائدة: من الآية ٢) .

١٠- (بلى) لا (نعم) :

ويغلط كثير من المتعلمين في جواب الاستفهام المنفي ، فإذا قيل لأحدهم مثلاً : (ألم يك في إمكانه أن يفعل كذا وكذا ؟) أجاب بكلمة (نعم) ، مع أنه يريد الإثبات لا النفي . وهذا غلط في اللغة ؛ لأن جواب السؤال المنفي إذا أريد به الإثبات لا النفي إنما هو (بلى) . إذ يتقلب النفي في سياق النفي إثباتاً ، وذلك معروف في المنطق ، إذ النافي للمنفى المثبت ؛ لأنه بنفيه لنفيه يحيله إلى وجود لا جود . وهذا معروف أيضاً في المنطق الرياضي ، إذ يكون السالب في السالب موجباً .

ولما كانت اللغة العربية التي حباها الله سبحانه لسمى الخصائص وأعلامها ، لغة منطقية في كثير من أساليبها ، فقد ورد فيها هذا الأسلوب على النحو الذي وصفنا آنفاً .

ولما كان القرآن الكريم قد نزل بلغة العرب مصداقاً لقوله تعالى : ﴿يَلْمِزَانِ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ (الشعراء: ١٩٥) ، وغيرها من آية البيئات ، فقد ورد فيه هذا الأسلوب على النحو الذي وصفنا في الكلام في جميع المواضع الإثني والعشرين التي تضمنته - وذلك مثل قوله تعالى لبني آدم وهم في الفرد^(٣٧) : ﴿أَلَمْ تَرَ يَرْبُكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ (الأعراف: من الآية ١٧٢) ، وقوله لأبي الأنبياء إبراهيم عليه السلام : ﴿قَالَ أَوَلَمْ تَزِنْ قَال بَلَى وَتَكُنْ

يُطْمِئِنُّ قَلْبِي﴾ (البقرة: من الآية : ٢٦٠) ، وقول زبانية جهنم لأهل النار: ﴿أَلَمْ نَأْتِكُمْ رُسُلًا مِنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَى﴾ (الزمر: من الآية: ٧١) ، فهذه الآيات الكريمة دالة بوضوح على أن جواب السؤال المنفي ، يكون بالنفي بلى إذا أريد به الإثبات ، قال ابن هشام الأنصاري^(٣٨) (ت ٧٦١هـ) : " (بلى) حرف جواب ... وتختص بالنفي وتفيد إبطاله سواء أكان مجرداً نحو (رغم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربي) ، أم مقروناً بالاستفهام .. " ثم حكى ما روى عن عبد الله بن عباس عليه السلام في (ألمست بربكم قالوا بلى) إنهم (لو قالوا نعم لكفروا) ، وبين لهم (أجروا النفي مع التقرير مجري النفي المجرد في رده بلى) .

ومما يدل على أن الجواب في مثل هذا الأسلوب يكون ببلى عند إرادة الإثبات قول المصلي عقب قراءة آية التين ﴿الَّتِي لَمْ يَلْمِزْ اللَّهُ بِأَحْكَمِ أَحَاكِمِينَ﴾: (بلى وربي) ، وهو سنة موروثة أيضاً .

ويسمع هذا الغلط أيضاً في النفي المجرد من الاستفهام ، فإذا قال أحدهم : قد يظنون أننا لا نعلم بما يدبرون ويبقون ، أجاب بـ (كلا) أو (لا) ، على حين أن الجواب ينبغي أن يكون ببلى أيضاً ، وآية ذلك قوله تعالى ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ (سبأ: من الآية: ٣) ، وقوله: ﴿فَالْقَوْمَا السَّلَامَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ بَلَى إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (النحل: من الآية: ٢٨) وغير ذلك من الآي^(٣٩) .

وإذا كان الحص اللغوي لهذا الأسلوب العربي الفصيح قد فقد لدى كثير من المتقنين ، بل المتعلمين ، فإن من عجيب ما يلحظ أنه ما زال لدى كثير من العوالم ، ولدى كثير من المتعلمين والمتقنين حين يتحدثون العامة إذ يكون جوابهم ببلى لمن نفى حثاً مجرداً من الاستفهام أو مسبقاً به ، فإذا قال أحدهم مثلاً لصديقه : ما راح تحي^{٤٠} أجابه ببلى^(٤١) ، إذا كان يريد المجيء .

١١- (شريطة) لا (شرطمة) :

ويقولون للجماعة المنقطعة عن الجموع : (شرطمة) بفتح الشين والراء ، مع أنها في الفصحى بكسرهما ، قال الفيروز آبادي^(٤٢) : "الشرطمة ، بالكسر : القليل من

الناس...، ويشهد: التزيل، فقد وردت مكسورة الثنين والراء في الموضوع الذي ذكرت فيه، وهو قوله تعالى: ﴿إِنْ هَؤُلَاءِ لَشِرِيعَةُ قُلُوبُنَ﴾ (الشعراء: ٥٤).

١٢- (الجدال) لا (الجدل) :

يذهب أكثر الناس إلى أن (الجدال) هو (الجدل) كما يعبرون، يراد به دائماً في اللغة الحوار من أجل فحص الخصم ومقاليته، فهو في ظنهم لا يستعمل إلا في مقام الخصوم النزاع ولعل هذا المعنى متأقن مما في المعجمات، على نحو ما نجد مثلاً في (مفردات القرآن) (٤٦) للراغب، إذ يقول: "الجدال: المفاوضة على سبيل المنازعة والمغالبة". وفي (مختار الصحاح) (٤٦) للرازي، إذ يقول: "جادلته: خاصمته مجادلة وجدالاً، والاسم الجدل، وهو شدة الخصومة".

على حين يدل استقرار الادة في البيان الأعلى، القرآن، على أن المراد بالجدل والجدال مطلق الحوار بين اثنين أو فريقين، من أجل إثبات شيء أو نفيه من دون أن يكون في ذلك لزوم منازعة أو خصام، فالجدال قد يكون بالباطل كما قد يكون بالحق، وقد يكون بقصد الغلبة في خصومة، وقد لا يكون، وأية ذلك أن القرآن وصف الجدال بوصفين: أحدهما الجدال بالباطل، فقال: ﴿وَجَادِلُوا بِالْبَاطِلِ لِتُخْضِعُوا لَهُ الْحَقَّ فَأَخَذْتَهُمْ﴾ (غافر: من الآية: ٥)، والآخر الجدال بالحق، وهو اللين واللين في القول، فقال: ﴿لَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِنَّا بِالَّذِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (العنكبوت: من الآية: ٤٦)، وقال الزمخشري (٤٤) (ت: ٥٣٨هـ) في تفسير هذه الآية الكريمة: "بالتى هي أحسن: بالفضيلة التي هي أحسن، وهي مقابلة الخضوبة باللين والعصب بالكظم، والسورة بالأناة، كما قال: "ادفع بالتى هي أحسن".

ومما يدل على أن الجدال أعم من أن يختص بالجدال لغرض المنازعة وشدة الخصومة، وصف كل نفس به يوم القيامة، فقد قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا﴾ (النحل: من الآية: ١١١)، فأشعرنا هذا التعبير وهذا السياق بأن الجدال هنا لا نزاع فيه، بل هو من قبيل الاعتذار عما بدر أو التمتنع مما حدث في الدنيا من اجتراح السيئات. ويشعرنا بذلك من السياق - قوله بعد ذلك في الآية نفسها: ﴿وَتُؤَقِّى كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ وَهَمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾. قد فهم الزمخشري - وهو اللغوي، بليغ - دلالة الجدال هنا بما يخرجها عن مفهومه الشائع المتبادر لدى الناس عن

الإطلاق، وهو الذي أشرنا إليه آنفاً، وذلك أنه بين أن المجادلة عن النفس هنا يراد بها الاعتذار عنها) (٤٥) وبمثله قال النمنفي (٤٦) أيضاً.

ومما يعزز المفهوم الذي بيناه، أنه سبحانه سَمَّى الحوار الذي دار بين النبي إبراهيم عليه السلام وبين الملائكة الذين أرسلوا لإهلاك قوم لوط، سَمَاءً جَدَالاً فقال: ﴿يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾ (هود: من الآية: ٧٤)، وقدمهم المفسرون القدامى من الجدال هذا معنى السؤال، وهو قول قتادة بن دعامة السدوسي (ت: ١١٨هـ)، وفهم آخرون منه مجرد الأخبار، عن طريق الحوار بأن قال لهم: ﴿إِنْ فِينَا لُوطًا﴾، كما ورد في موضع آخر وهو (الآية: ٣٢) من سورة العنكبوت، وقد روى عن الحسن البصري (ت: ١١٠هـ) وحكى للقولين أبو جعفر محمد بن الحسن في تفسيره (٤٧) (ت: ٤٦٠هـ)، واحتملها جميعاً، فلا نزاع ولا خصومة إذن هنا.

وبذلك يتبين أن الجدل والجدال لا يراد بهما دائماً المفاوضة والحوار في النزاع والخصم، بل كثيراً ما يراد بهما مجرد الحوار من أجل إثبات شيء أو نفيه، حتى إن من السلف من عدّهما - كما رأينا آنفاً - السؤال أو الإخبار فحسب.

١٣- (التحريض) :

ويستعملون (التحريض) للحث على الشر وحده، ظانين أنه لا يستعمل إلا لهذا المعنى، على حين يدلنا استقرار الاء على أنه عام لا يختص بالشر وحده، بل يشمل الخير أيضاً. وقد استعمله القرآن في الموضعين اللذين ورد فيهما بهذه الدلالة الأخيرة وهي الحث على الخير والعمل الصالح الذي فيه حياة الأمة وحفظها، فقال سبحانه: ﴿فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسُكَ وَخَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَنِ اللَّهِ أَنْ يَكْفُ بِأَسِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ أَشَدُّ بِأَسًا وَأَشَدُّ تَنْكِيلًا﴾ (النساء: ٨٤)، فدُلنا بذلك على أن التحريض للخير لأنه حث على الجهاد وكسر شوكة الأعداء، بقوله تعالى: ﴿وَجَرِّضْ﴾.

وقال في موضع آخر: ﴿إِنَّا أَنبَا النَّبِيَّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾ (الأنفال: من الآية: ٦٥). فهذا تحريض على الجهاد، وهو بلا ريب تحريض على الخير، إذ تأويله: "حثهم على القتال" (٤٨).

ويؤيد هذا بقول أن علماء الأمة فهموا من اللفظ هذه الدلالة ، فقال البخاري (ت ٢٥٦هـ) في صحيحه ، في أحد المواضع : "باب تحريض النبي صلى الله عليه وسلم وقد عبد قيس على أن يحفظوا الإيمان والعمل" (١٩) .

وقال ابن بطوطة (٢٠) (ت ٧٧٩هـ) في رحلته وصفاً بلاد (مالي) من أفريقيا : "وذلك وعط وتكثير وثناء على السلطان : وتحريض على لزوم طاعته ، وأداء حقه" ، وعلى هذا يجوز أن يقال : حرّضت لحي على عمل الخيرات ، وحرصت طلبتي على الصبر في البحث ، وما إلى ذلك من تعابير دالة على استعمال التحريض في كل ما هو خير وحسن وكريم ، كما يجوز أن يكون لغير هذا المعنى ، إذ هو يعني في اللغة مطلق "الحث على الشيء بكثرة التزيين وتسهيل الحطب فيه" ، كما قال الراغب (٢١) ، لا خصوص الحث على الشر وحده .

١٤- (الحرث بالمحرث) لا (بواسطة المحرث) أو (بواسطة المحراث) :

ويستعمل كثير من المحرّين وغيرهم كلمة (واسطة) بدلاً من (الباء) الدالة على "الاستعانة" ، وهو الدخول على آلة الفعل (٢٢) ، فيقولون مثلاً : "المسقي بواسطة الآلات" ، وقلب التربة بواسطة المحراث" وما إلى ذلك ، ويقول باحث في المياه : " .. لحدمات أي من الباحثين عن الماء بواسطة عصا الاستنباء" .

ولعل استعمال هذه اللفظة مكان الباء الدالة على الاستعانة من أكثر ما يواجه القارئ أو السامع لوسائل الاعلام المختلفة ، وللكتب المؤلفة .

والصحيح أن يقال في ذلك كله : قلب التربة بالمحرث" و "المسقي بالآلات" و "الباحثين عن الماء بعصا الاستنباء" ، وهذا يصدق على كل اسم يصح تحول بـاء الاستعانة عليه .

قد رجعت إلى النسخ لأعلى الفرق ، العبد لاستعمال الصحيح فيه ، فقد قال تعالى : ﴿يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ﴾ (الرعد: من الآية: ٤) ، وقال: ﴿الَّذِي عَمَّ بِإِنْفَعِهِ﴾ : ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ (العلق: ٤، ٥) .

١٥- (اتخذته صديقاً) لا (اتخذته كصديق) :

وذلك إذا كنت تريد أنك اتخذته صديقاً ، وجعلته صديقاً بالفعل لا على وجه التشبيه بالصديق والمقاربة له ، فيبني إذا إسقاط كاف التشبيه من الكلام هنا ، لأنها لا

وجه لها فيه ، لأن المتكلم لا يريد أنه جعل ذلك الشخص بمنزلة الصديق أو شبيهه بالصديق ، بل يريد أنه اتخذه صديقاً فعلاً وجعله له صاحباً حقاً ، وهذه الكاف ترد كثيراً في كرم المشنين والكتّاب .

يقول باحث قانوني : "سادت فكرة السلطة العامة كأساس للقانون الإداري ، ومعياراً لتحديد اختصاص القضاء الإداري .." ، فأخطأ في قوله "كأساس" ، وأصاب في قوله "معياراً" ، لأنه لم يقل : "معيار" كما قال قبلها "كأساس" . والصحيح أن يقول في الأولى "أساساً" وخاصة أنه عطف عليها للفتة الأخرى بغير كاف مدفوعاً بحسن لموي سليم ، ويمكن أن تعرب الأولى حالاً ، إذ يمكن تأويلها بمشتق ، أو تكون على وجه - مفعولاً لأجله .

ويقول باحث في رسالة جامعية : " .. واستخدمه لأبيات عتيده كشواهد لعوية" والصحيح أن يقول "شواهد لعوية" .

ويقول باحث إداري : "ولا يمكن من وجهة نظري اعتباره قاعدة عامة قراراً إدارياً" ، والصحيح "قاعدة عامة" بعد إصلاح (اعتباره) لتكون (عده) أو (جعله) .

فإذا احتكما إلى القرآن الكريم العيا شأهداً على ما نقول ، فقد قال تعالى ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ حَلِيلًا﴾ (النساء: من الآية: ١٢٥) ، فلم يقل : واتخذوا الله إبراهيم كحليل - وقال - على لسان الكافر ﴿يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ حَلِيلًا﴾ (الفرقان: ٢٨) ثم يصر كحليل وقال ﴿إِنَّهُمْ أَخْبَوْا نَسِيطِيْنَ وَلِيَاءَ﴾ (الأعراف: من الآية: ٣٠) ، ولم يصر : كأولياء وأمتة ذلك فيه كثيرة (٢٣) .

وكثيراً ما نسمع قائل يقول مثلاً : مكافأة (١٠٠) دينار كحد أعلى ، والصحيح أن يقول : حداً أعلى ، بإسقاط كاف التشبيه ، وآية ذلك أن سبحانه قال في الإرث ، وهو قصية مالية أيضاً: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ لَوْ كُنَّ نِسَاءً مَعْرُوضًا﴾ (النساء: ٧) فقال نصيباً معروضاً ، ولم يقل : كنصيب معروض

١٦- (المعيشة) لا (المُعاشة) :

ويقولون : "في هذه الحياة للمُعاشة" ، والصحيح أن يقال : "في هذه الحياة المعيشة" ، لأنها من عاش يعيش ، لا من أعاش يُعَاش . فاللفظة إن لم مفعول من

فعل ثلاثي لأجوف أصل ألف ياء . فهو على هذا نظير قولنا : مبيعة ، ومعيسة ، ومعيبة من باع عوفاس ، وعاب ، الثلاثية ، ومثلها (معين) في قوله تعالى : ﴿ وَأَوَيْتَاهُمَا إِلَى رُبُوعٍ دُونَ قَرَارٍ وَمَعِينٍ ﴾ (المؤمنون: من الآية: ٥٠) وقوله : ﴿ يُظَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ ﴾ (الصفافات: ٤٥) ، قال الفراء^(٥٤) في تفسير الآية الأولى : " ومعين : الماء للظاهر الجاري ، ولك أن تجعل (معين) مفعولاً من العيون ، وأن تجعله مفعلاً من الماعون ، يكون أصله من المعن " ، وهو الاستقامة .

فينبئ من الآيتين للكرهيتين أنه سبحانه وتعالى قال : (معين) ، ولم يقل (معان) ؛ لأنه مصوغ على مفعول ، وهو الأولى ، أو فعيل ، كما ذكر الفراء وفعله ثلاثي .

وهذا شاهد على ما قدمنا من وجوب القول : (معيشة) ، بدلاً من (معاشة) ويشهد له أيضاً قولنا : " فلان منير " من دانه يديه ، تقول : دنت الرجل ، أي : أقرصته . قال أبو عبيدة : " ورجل منير ومنير " ، فمدين اسم مفعول : وصيغته في الأصل : مفعول ؛ ولذلك قيل منيرون ، وإنما حصل فيه إعلال بالحنف والقلب ، فصار بعد ذلك : (منير) ، وهذا الإعلال حدث في (معيشة) أيضاً ؛ إذ أصلها : معيوشة ، فصارت : معيوشة ، ثم حدثت الياء لالتقاء ساكنين - الياء والواو - وقلبت الواو ياء لمجئها ساكنة بعد الكسر فصارت معيشة - وهذا يصدق - بدون شك - على نظائرها مثل منير^(٥٥) ، ومعين ، ونحوها .

وعلى هذا ينبغي أن يقال : " الحياة المعيشة " ، لا " الحياة المعاشة " .

١٧- (أبدلت الثوب الجديد بالقديم) لا (أبدلت الثوب القديم بالجديد) :

ويحطون في استعمال (الباء) ، مع ما يدل على الاستبدال ، فيحطون الباء على البدل ، لا على المبدل منه ، فيقولون مثلاً : أبدلت الثوب القديم بالجديد . والأسلوب العربي الصحيح يقتضي إحال الباء على القديم ؛ لأنها لا تنحل في هذا الاستعمال إلا على المتروك ، والقديم بلا ريب هو المتروك ، ولا الجديد ، يقول ببحث زراعي : " .. لذا يتطلب الأمر بتبديل السكك المستهلكة بأخرى جديدة " . مع أن الصحيح أن يقول : " .. لذا يتطلب الأمر بتبديل السكك الجديدة بأخرى مستهلكة " .

ويشهد لما قلناه أي التثنية ، قال تعالى على لسان موسى عليه السلام في توبيخ بني إسرائيل : ﴿ أَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾ (البقرة: نعت الآية: ٦١) فأنكر عليهم تركهم الأفضل من المعيشة إلى ما هو أدنى منه في موازين القيم والدين وأحل الباء على ما يريدون تركه وهو خير .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَبْدُلْ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَعَدُوٌّ مِثْلُ سَوَاءِ النَّبِيلِ ﴾ (البقرة: من الآية: ١٠٨) ، فأحل الباء على ما حذر من تركه وهو الإيمان لأنه المهادي إلى طريق الحق والاستقامة .

وقال : ﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ وَلَا أَنْ تَبْدُلَ بِهِنَّ مِنْ أَرْوَاحٍ ﴾ (الأحراب: من الآية: ٥٢) ، فأحل الباء على الصمير العائد على النساء ، لما كان النهي منصياً على تركهن . ج بعيرهن .

١٨- (إذا راجعت المكتبة وجدت الكتاب) ، لا (إذا راجعت المكتبة لوجدت الكتاب) :

ويصعرون جواب (لو) موضع جواب (إذا) ، فيدخلون اللام على جواب إذا حين يرد حصة - فعلية - ، مثلاً " إذا راجعت المكتبة لوجدت الكتاب فيها " ، والصحيح تجريد الفعل من اللام ، بأن يقال : " وجدت الكتاب " ويقول أحد الباحثين في اللغة^(٥٦) " وأما راجعت فهرس المكتبة النفوية .. لوجدت العديد من المجلدات الصحفية للموزعة بين حقول الفلسفة واللغة .. " ، والصحيح أن يقول : " وجدت " بعير لام ؛ ذلك أن اللام لا تدخل في جواب (إذا) الشرطية ، لا تدخل - جوازاً - في جواب (لو) الشرطية سواء أكان ذلك الجواب جملة فعلية كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ ﴾ (البقرة: من الآية: ١٠٣) .

لما (إذا) الشرطية فلا تدخل اللام في جوابها مطلقاً سواء أكان جملة فعلية أم جملة اسمية ؛ إذ أن هذه اللام تسمى (لام الجواب) ، ولا تدخل إلا في جواب لو ، ولو لا ، والقسم^(٥٧) ، ويشهد لذلك التثنية ، فقد قال تعالى : ﴿ وَإِذَا تَقَوَّى الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا ﴾ (البقرة: من الآية: ١٤) ، وقال " فإذا نفر هي الشافعية " ؛ ذلك يومئذ يوم عسير (المنثر: ٩٠٨) . فجاء جوابها في الحالين مجرداً من اللام ، كما هو واضح .

١٩ (يُشار إليه بالنباتات) لا (يُشار إليه بالنباتان) :

ويقولون في كلامهم على المرموق من الناس : "يُشار إليه بالنبات" طائفة من "النبات" بضم مفرد ، لأن الإشارة سكما هو معلوم تكون بأصبع واحد في الأغلب عادة مع أن الصحيح أن يقال : "يُشار إليه بالنباتات" إذا لُبس اسم جنس جمعي ، مفردة ببناء فهو مثل : نخل وبخلة ، وتمر وتمرة ، وشجر وشجرة ، ويدل على ذلك قوله تعالى : ﴿يَلِي قَاتِرِينَ عَلَى أَنْ تُسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾ (القيامة ٤) ، وقوله : ﴿وَاصْبِرُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَرٍّ﴾ (الأعراف : من الآية ١٢) .

والبيان في اللغة : الأصابع ، وكذلك هي في الآيتين الكريميتين ، وقد علل الراغب تخصيص النبات بالذكر هنا لأنها بها يُقاتل ويُدافع^(٥٨) . وذهب أبو عبيدة^(٥٩) إلى أن النبات أطراف الأصابع ، وقال : "واحدتها بناية" ، واجتج ذلك يقول العباس بن مرداس السلمي

ألا ليتني قطعت مني بناية
ولا رميته في البيت يقطان حادرا
والمشهور أن النبات الأصابع لا أطرافها ، وليس في البيت دليل على أن البناية طرف الأصبع ، بل الدليل على أنها الأصبع بأجمعة ، لأنه قال (قطعت) بصيغة (فعل) الدالة على التثنية ، وهذا لا يصدق إلا على الإصبع كلها وليس طرفها ، وبما للمشهور أن الأظفار هي طرف الأصبع ، قال الرازي^(٦٠) : "الأظفار - بالفتح - واحدة لأظفار ، وهي رؤوس الأصابع" ، وإنما البناية لدى أكثر أئمة اللغة^(٦١) هي الأصابع ، وهو اختيار ابن منظور ؛ إذ أشار إلى ذلك ، ثم ذكر بصيغة التصغير : (فيل) ، أنها أطرافها^(٦٢) .

ومهما يكن من أمر ، فإن النبات جمع وليس مفرداً ، فلا يصح القول على هذا بشار إليه بالنبات ، بل يقال : بشار إليه بالنباتات ، من حيث أن الإشارة - كما أسلفنا - تكون ببناء عادة لا باللسان كلها . وإنما الذي أوقع القائلين بذلك في العلط خلطهم بين الجمع والإفراد هنا

٢٠ - (كلما كثر المطر كثر النبات) لا (كلما كثر المطر كلما كثر النبات) :

ويكررون (كلما) الطرفية^(٦٣) ، فيقولون مثلاً : كلما كثر المطر كلما عم الخير . ويقول باحث رراعي : كلما نعتت الدقائق ، كلما زادت مساحتها السطحية

البنوعية^(٦٤) ، ويتحولون بذلك بين (كلما) ، وبين جوابها الذي نصبت به على الطرفية بلا خلاف^(٦٥) ، وهو الفعل الماضي (عم) و (أرداد) في هذا الكلام ، وبذلك يخرجون التعبير بهذه الأداة عن المعنى المراد ، من صورته الفصيحة الصحيحة التي عليها الكلام ، وأوله البيان الأعلى القرآن .

والصحيح في هذا عدم التكرار ، فيقال : كلما كثر المطر عم الخير ، كما يقال : كلما نعتت الدقائق أردانت مساحتها ... ، والدليل على ذلك من التثنية جميع ما وردت فيه (كم) من ذي . كقوله تعالى : ﴿كَمْ حُلَّ عَلَيْهِمُ زَكْرُؤُاْ الْعَذَابِ وَجَدَ عَنْهُمْ رَرْوَةً﴾ (زمر من الآية ٣٦) ، وقوله : ﴿كَمْ يَصْبِغُ أَجْنَودَهُمْ سَبْغَهُمْ خَوْداً غَيْرَهَا﴾ (النساء : من الآية ٥٦) ، وقوله : ﴿كُلَّمَا أَصَاءَ لَهُمْ مَشْؤَاْ فِيهِ﴾ (البقرة من الآية ٢٠) .

٢١ - (عمر رجل مئة عام) لا (عمر رجل مئة عام) .

ويعلطون فيقولون مثلاً (عمر رجل مئة عام) ببناء الفعل (عمر) للمعلوم ، كما يعلطون الوصف بصيغة اسم الفاعل فيقولون : "مُعَمَّر" ، والذي هو طول العمل ، وقد فسره الراغب^(٦٥) بأنه "إعطاء العمر بالفعل أو بالقول على سبيل الدعاء" .

والصحيح في ذلك أن يقال : "عمر رجل مئة عام" بصيغة البناء للمجهول ، وإن يقال ص "مُعَمَّر" بصيغة اسم المفعول "عمر من أساس ، وسبب ذلك أن "مُعَمَّر" لا يخص نفسه قال تعالى : ﴿وَمَنْ يُعَمِّرْكُم مَّا يَكُنْ لَهُم مِّنْ تَكْوِينٍ﴾ (فطر من الآية ٣٨) ، ومن "عمره" بكنه في الحق^(٦٦) (يس من الآية ٦٨) .

ومما دل على وجوب استعمال صيغة البناء للمجهول في الفعل "رصعة" سم المشهور في الوصف قوله تعالى : ﴿يَوْمَ أُخِذَتْهُمُ بِعَمْرِهِمْ بِعَمْرِهِمْ وَهُمْ يَنْفَرُ﴾ (نفر من الآية ٩٦) ، وقوله : ﴿وَمَنْ يُعَمِّرْكُم مِّنْ مَّعْشَرٍ وَلَا يَنْفَكُ عَنْ عَمْرِهِ إِذْ فِي كُتُبٍ﴾ (فصر من الآية ١) ، على أن الفعل (عمر) ورد في اللغة مبيهاً للمعلوم ؛ ولكن بور (فهم) ، فكان يقال : عمر الرجل : أي عاش زماناً طويلاً^(٦٧) . وهو غير ما ينطق به الناس فيعلطون ، إذ هذا بالتحريف ، وذلك بالتشديد ، مع فتح الميم بدلاً من كسرها في المحفف .

وبه وقرء . . . بشر الدال ، وهو في فصيح الكلام يضمها (الدهر) ، قال
غيره : . . . داسم الدهن بالتصميم ، وذلك من الغرائف . قال
في شجره : . . . وشجرة خرج من طور سديد فنبئت بالدهن وصيغ
كبير : (المعمر ٢٠)

أما «السكر فهو» (هـ) ، قال تعالى ﴿فَكَاتَ وَرَدَهُ كَانْهَبِ﴾
 (س من ميه ٣٧) هي صفة السماء يوم القيامة . وقد فسرت هذه اللفظة في الآية
 بأنها الأديم الأحمر (٦٧) . والدهان أيضاً : جمع دُهن (٦٨) . فليست لفظة الدهن مكسورة
 الدال إذاً بل هي مضمومة ، وإنما المكسورة لفظة الدهان بصيرتها الإقرنية - الأديم -
 أو للجمعية جمع الدهن .

٢٣- (اللحوم الحُمْر) لا (اللحوم الحمراء) :

يشيع في الكتب العلمية وخاصة الزراعية والاقتصادية استعمال (الحمراء) و(البيصاء) و(الخصراء) وصفاً لجمع منكر أو مؤنث . فيقال : اللحوم الحمراء ، واللحوم البيصاء ، والأوراق الخصراء . والصحيح في ذلك كله أن يقال : الحُمْر ، والبَيْض ، والْخَضْر ، لأن اللحوم والأوراق جمع ، فيبني أن توصف بجمع أيضاً ، وتُجمع (أفعل) أو (فعلاء) في اللغة (فعل) . وأية ذلك التبريل ، فقد قال تعالى : ﴿ وَمِنْ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٍ ﴾ (فطر : من الآية ٢٧) فالجُدَد : جمع جُدَّة ، أي : طريقة ظاهرة من قولهم : طريق مجدود ، أي مسلك مقطوع^(١٩) ولذلك قال في وصفها : بيض وحمراء ، بصيغة الجمع أيضاً ، وأما غرابيب فقيل فيه أنه جمع غريب ، وهو المشبه للغراب في السواد ، كقولك : أسود كحلك الغراب^(٢٠) . فهو إذا جمع ، ولذلك وصف بجمع وهو سود .

ومن هذا القبيل وصف المتنبلات بأنهن خصر لا خصراء في آية (يوسف: الآية: ٤٣) «وَسَبَّغْنَاهُنَّ غُرَّتًا وَلَهُنَّ أَسْنَانُ حُصْرٌ» .

وعلى هذا ينبغي ألا يقال: اللحم للحصاء أو البيضاء، أو الأوراق أو المسائل الحصاء، بل ينبغي أن يقال: الحمر والبياض والحضر.

هو أمش الفصل الأول

- ١- أبو بكر بن الأنباري : إصباح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل - ص ٢٢ .
- ٢- إصباح الوقف والابتداء - ص ٢٥ ٢٦
- ٣- أبو عبيد غريب للحديث ٢/٢٢٣ .
- ٤- إصباح الوقف والابتداء - ص ٢٧ ، وإلتفات ١/١٧٩
- ٥- إصباح الوقف والابتداء - ص ٤٩
- ٦- مدح تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب
- ٧- سورة الأنعام - آية ٢٨ .
- ٨- سورة الإسراء - آية ٩
- ٩- سورة ميثا - آية ٦
- ١٠- لسان العرب ٦/٤٢٩ (كبر)
- ١١- مفردات ألفاظ القرآن - ص ٤٣٨ (كبر) .
- ١٢- الرازي - مختار الصحاح ص ١٧٧ - ١٧٨ (ذهب) ، واللسان ١/٣٧٩ (ذهب)
- ١٣- اللسان نفس الصفحة
- ١٤- النهاية في غريب الحديث ٢/٥٥
- ١٥- النهاية في غريب الحديث ٢/٥٥
- ١٦- اللسان ١/٣٨١ (ذهب) .
- ١٧- مفردات ألفاظ القرآن ص ١٨٤ (كثر)
- ١٨- مختار الصحاح - ص ٤٤٦ (كثر) .
- ١٩- التحريف مصطح لموي يراد به التغير الذي قد يحدث في صيغة اللفظ بحكم الاستعمال ، ينظر
 بن جني : الحصص ٣ - ٢٠٥ وما بعدها ، فقد أورد أمثلة من ذلك .
- ٢٠- الكامل ٢/٦٧-٦٨ .
- ٢١- ينظر : ابن الجوزي : تقريب البشير في القرامط العشر - ص ١٩٠ ، وابن مجاهد : كتاب
 السمع ص ٧٠٢
- ٢٢- الكامل ٢/٦٨
- ٢٣- مختار الصحاح - ص ٤٥٢ . (ك ف ا) .
- ٢٤- ينظر في القياس الخطأ : إبراهيم أنيس - من أسرار اللغة - ص ٣٩ وما بعدها ، وسماء
 الدكتور مصطفى جواد : القياس الباطل ، ينظر للمبحث النحوي في العراق - ص ٤٤ .
- ٢٥- إبراهيم منكور مصطفى جواد النحوي : مجلة مجمع اللغة العربية بمصر - المجلد ٢٧ ، ص ١٤-١٥ .
- ٢٦- مفردات ألفاظ القرآن ص ٤٥٩ (كم) .
- ٢٧- مختار الصحاح ص ٢٩٢ (قرق)

- ٢٨ - مختار الصحاح ص ٣٩٤ (فرق) .
- ٢٩ - القاموس المحيط ٢٧٥/٣ (فرق) .
- ٣٠ - الرأغب : معردات ألفاظ القرآن . ص ٣٩١ (فرق)
- ٣١ - لسان العرب ١٠٢/٨ (ممن)
- ٣٢ - القاموس المحيط ٢١٥/٢ (ممن)
- ٣٣ - النور : ٣٥ ، آل عمران ٢٤ ، ٧٤ ، ١٢٠ ، ٦٤ ، ١٤٠ ، هود ١١٤ ، البقرة ١٨٠ و ٢٣٦ و ٢٣٠ ، الأعراف ٧٣ ، الشعراء ١٥٦ ، الأحراب ٤٩ .
- ٣٤ - معردات ألفاظ القرآن ص ١٥١ ، ١٥٢ (خطأ)
- ٣٥ - معردات ألفاظ القرآن ص ١٥١ ، ١٥٢ (حسناً)
- ٣٦ - المسجستاني : غريب القرآن ص ٧-٨
- ٣٧ - ينظر في هذا التفسير القرآنية كتصير للطبري والطوسي والرازي والقرطبي .
- ٣٨ - معني للبيب عن كتب الأعراب ١١٣/١ .
- ٣٩ - مثل البقرة : ٨١ ، وآل عمران : ٧٥ .
- ٤٠ - وهم يخطئون في مناطق بألف غير كلمة تشبه الفتحة وهي مناطق أخرى بألف مماله إمالة شديدة
- ٤١ - القاموس المحيط : ١٣٦/٤ .
- ٤٢ - تنظر مادة (جتل) .
- ٤٣ - ص ٧١ مادة (جتل) .
- ٤٤ - الكتاب ٤٩٧/٤ .
- ٤٥ - المحدثي للكتاب ٢١٩/٢ .
- ٤٦ - تفسير السعدي ٣٠٢/٢
- ٤٧ - البيان في تفسير القرآن ٣٥/٦ .
- ٤٨ - الرجاء : معاني القرآن وإعرابه ٤٦٩/٢
- ٤٩ - فتح الباري ١٩٣/١ .
- ٥٠ - رحلة ابن بطوطة . ص ٦٨٦ ، طبع دار صادر ، ودار بيروت ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- ٥١ - معردات ألفاظ القرآن . ص ١١٢ (حرص)
- ٥٢ - ابن هشام : معني للبيب ١٠٣/١
- ٥٣ - ينظر مثلاً : الإسراء ٧٣ ، ويوسف ٢١ .
- ٥٤ - معني القرآن ٢٣٧/٢ .
- ٥٥ - ابن عسكور : الممتع في التصريف ٤٥٤/٢ - ٤٥٥ .
- ٥٦ - هو أنيس فريجه ، في كتابه نظريات في اللغة .
- ٥٧ - ابن هشام : معني للبيب ٢٣٥/١ .
- ٥٨ - الرأغب : معردات ألفاظ القرآن . ص ٦٠ (بن)

- ٥٩ - مجاز القرآن ٢٤٢/١ .
- ٦٠ - مختار الصحاح ص ٥٣٩ (ر م ل)
- ٦١ - اللسان ٢٠٥/١٦ - ٢٠٦ (بن)
- ٦٢ - اللسان ٢٠٥/١٦
- ٦٣ - معني للبيب ٢٠١/١
- ٦٤ - معني للبيب ٢٠١/١ .
- ٦٥ - معردات ألفاظ القرآن . ص ٣٥٩ (عمر)
- ٦٦ - مختار الصحاح ص ٢٥٧ (ع م ر) .
- ٦٧ - الرازي : مختار الصحاح ص ١٦٨ (دهر ر) .
- ٦٨ - الرازي : مختار الصحاح ص ١٦٨ (دهر ر) .
- ٦٩ - الرأغب : معردات ألفاظ القرآن ص ٨٦ (جند)
- ٧٠ - نضه . ص ٣٧٢ (غرب)

الفصل الثاني

عائيتنا و المسيح في ضوء الحراسات اللعوية الحديثة

وعد النظر في هذا الرأي يتبين أنه قد حكم بـبعد اللهجات العراقية المعاصرة عن الفصح بحسب إحداهما . تأثرها باللغات الشرقية الأربع المعروفة التي ذكرها ، واثباته عدم فهمه للغة المتكلمين بها إلا بصعوبة .

وفي جواب عن الحجة الأولى ومناقشتها ، أقول : إن اللهجة المصرية التي عدها صم أكثر اللهجات قرباً من الفصحى ، لم تسلم كذلك من التأثير بهذه اللغات وبغيرها أيضاً وبخاصة الفرنسية والتركية والقبطية ، بحيث انقرضت منها أصوات - مساريل العراقيون يصوبونها - فإرصاداً تاماً كما ذكر ملك الدكتور الفاضل نفسه^(٣) كإبدال والتاء والصاد ، فصار لأول صفق راب ، والثاني سينا ، والثالث دلا ، فصلا عن انقلاب الغاف في اللغة القاهرية همزة ، وهو إبدال لم تعرفه العربية من قبل طاهرة شائعة على نطاق لهجة ، ولا يعرف له سبب أو أصل^(٤) . بل الذي عرفته هو قلبه صوتاً ما بين الكاف والقاف^(٥) وهو المماثل في النطق الحرف (G) بالإنجليزية ، وهذه لهجة عربية معروفة ، وهي لغة تميم^(٦) ، وقد ذكرها ابن مكي^(٧) (ت ٥٠١هـ) لهجة لصقلية ، وبها ينطق اليوم كثير من العرب في صعيد مصر وفي العراق ودول الخليج كافة ، وفي اليمن كذلك .

وأما الحجة الثانية ، وهي عدم قدرته على التفاهم مع العراقيين إلا بصعوبة ، فليست بالضرورة دليلاً على بُعد لهجاتهم عن الفصحى ، إذ أن الذي لا يعرف اللهجات المصرية ، ولم يسمعها كثيراً - كالأريبيين عندما في العراق وقسم من أهل المدن - لا يفهم من كلام المصري إلا قليلاً ، ولولا تحول أفلام الحياطة المصرية منذ زمن ليس بالقصير إلى العراق ، لما سهل على العراقيين فهم كلام المصريين ، بل أن ذلك قد جرت معه لغة من طلبة الدراسات العليا العراقيين في مصر ، مع أنهم في مستوى علمي يحقق لهم كما يقتضي ذلك الغرض بقرب اللهجات المصرية من الفصحى فهماً حسناً لكلام العوام وغيرهم وباللغة العامية دون اللجوء إلى تلك اللغة التي هي بين العامية والفصحى ، والتي يتحدث بها المتعلمون عادة ، ويطلق عليها اليوم اسم (اللغة الوسطى)^(٨) .

على أن العراقيين إما يمكنه أرياف أو لهم وشيجة وطيدة بسكنتها ، وذلك بحكم أواصر القرى بين أهل الريف وأهل المدن ، أو كما يُسمون أيضاً (الحضر) ، وهذا يفتح الباب على الفصحى لو ما هو بسبب منه من أقرب الطريق إليه ، وذلك أن غالب مكان

المبحث الأول

عاميتنا بين الواقع والوهم

أولاً : حقيقة العامي والفصحى

ليس هذا البحث تزويجاً للعامية في حياتنا الأدبية واللغوية ، ولا فسحاً لها في منافسة الفصحى ، فمعاد الله أن نكون ممن يذهب هذا المذهب ، أو يرمي إلى هذا الغرض وإنما غرضنا منه أن نثبت عن طريق البحث والاستدلال اللغوي ، أن لهجتنا العراقية مردفة بالعربي الفصحى أو ما يمت إلى الفصحى بصلة . ولذلك أسباب دعيت إلى العناية بهذا الموضوع ، بعد أن قصيت سين كثيرة تقرب من خمسة عشر عاماً في دراسة للعامية ووشحتها بالفصحى ، وذلك بعد أن تبين لي أن كثيراً من بحوث في الأقطار العربية التي ررتها ، يجهلون هذه الحقيقة ، ويظنون باللهجتنا العراقية الظنون حين يستمعون إليها وكثيراً ما يراهم يتساءلون عن معنى هذه الكلمة أو تلك ، فإذا شرحنا لهم وبينا أنها ليست عربية الأصل بل هي عربية النجار ، خرجنا لهم صورتها ، ورددناها إلى أصلها العربي الفصحى وجدنا منهم من يأخذ العجب ، وكأنه يتساءل في نفسه : أحق هذا لم هو محصص كلام؟! والحق أنه ليس محصص كلام ، بل هو حقيقة يعصدها الاستقراء ، تلك أسا عدد قراءة النصوص القديمة وكتب اللغة ومعجماتها ، يتبين لنا أن كثيراً من الألفاظ التي يستعملها اليوم في لهجتنا وكلامنا الدارج أن هي إلا ألفاظ فصيحة ، أو هي من الفصحاة بمكان

أما علي عبد الواحد وفي يرى في مدى العلاقة بين مقارنة العربية الحديثة إلى العربية الفصحى ، فقد قال عنها^(١) : "ولقد هذه المجموعات عن العربية الفصحى المحمودة عن العراقية والمصرية ، أم العراقية ، فثمة تأثرها بالأرامية والفارسية والتركية والكردية ، حتى أن فصحاً كثيراً من مفرداتها وبعض قواعدها ، غير عربي الأصل ولذلك يجد المصري مثلاً صعوبة كبيرة في فهم حديث العراقي"^(٢) .

الريف صديدا عشائر عربية معروفة تمتد أصولها ، إلى تلك القبائل التي دخلت العراق قبل الفتح الإسلامي له وبعده ، وهي قبائل كانت يشهد لها بالفصحى ، كتميم وربيعة وطائي ، وأسد وقيس . وقد هيا لها بعدها السببي عن المدينة بعداً عن التأثير بكثير من الألفاظ الدخيلة الشرقية والغربية . وهذا لا يحتاج في الواقع إلى إثبات ، إذ إنه معلوم يجري مجرى الدائنة بل أن هذه الظاهرة اللغوية تكاد تكون عامة في أرياف الوض العربي كله . وقد شهد بذلك الدكتور علي عبد الواحد^(١٢) ، إذ بين أن لهجات القرى أقرب من لهجات المدن إلى الفصحى وفصلاً عن ذلك فإن في العراق قبائل بدوية فصيحة معروفة ، كانت تتنجع العين والكلام ، وترود البلاد شرقاً وغرباً باحثة عن هذين المصدرين ، اللذين هما عماد حياتهما ورفاههما . وأحلاف هذه القبائل اليوم يحتفظون بقدر غير قليل من الفصحى في كلامهم ، وبخاصة أنهم لم تستهم لعمه الدخيل من الكلام ، إذ احتصنتهم الصحراء بسعتها فجعلتهم في مأوى عن ذلك . وقد اشتهر من هذه القبائل البدوية شمر والصفير وعذرة والصايح وحرب^(١٣) . وليست ألمى قولهم التي كانت ترد جنوب العراق ، وخاصة (في فصل الشتاء . بيع الوقود الصحراوي الذي يُعرف بـ (العصى) في الفصحى أو ودي ذكر في الشعر العربي القديم)^(١٤) ، وهو ما يسميه العوام هناك (العصى) ، بإبدال العين قافاً على صرب من الإبدال قديم معروف في العصر الحديث^(١٥) .

كان هؤلاء البداءة يتداولون ألفاظاً فصيحة ، أو ذات أصل فصيح ، ولا يكادون ينطقون إلا بما هو واحد من هذين ، إذ لم يسمع منهم لفظ أجنبي دخيل . فمن ذلك قولهم للولد أو الشاب (فتى) يألف قصيرة شبيهة بالفتحة . وقولهم في الدعاء على من يؤذيهم من الحصر . (سلط الله عليك) . وفصحى اللفظة (فتى) لا تحتاج إلى إثبات وإنما قصروا من الألف لوقوفهم عليه ، وقد كانت العرب من قبل تقصر مد ألف (أنا) ، إذ لم يبقوا عليها^(١٦) وأما العبارة فهي فصيحة أيضاً ، وتتعم بصرب من الإيجاز البلاغي المعروف ، وهو حذف معمول الفعل -المفعول- لتأنيدهم وتغخيم المحدث وتحويله في الدهن ، إذ لا يحصى أن حذف معمول (سلط) فيه إيهام (المسلط) بحيث يذهب فيه الخيال مذاهب شتى . وهذا أسلوب عربي ربيع ورد في التتريل ، قال تعالى في مخاطبة النبي محمد ﷺ : **وَأَسْئَلُكَ**

بعض ربّ قرضني^(١٧) (الصحي: ٥) فألهم هذا الإعطاء الرباني الجليل بحذف ثني معمولي عطى . يتناول ذلك في الفكر والتصور عطاء الدنيا والآخرة^(١٨) . وقد شهد لذلك أيضاً بالفصحى الدكتور علي عبد الواحد ، ولحسب أنه لا يستثنى منهم البدو العراقيين ، وهم كثير في بوادي العراق المختلفة . ولا أريد أن أزيد على ما قدمت في هذه المسألة ، مسألة الفصحى في اللهجات العراقية ، هي محكومة بشئين : أحدهما المنطق السليم ، وهو أن هذه الكثرة الكائنة من الأصول العربية الأصينية في العراق ، المتمثلة بالعشائر والبدو ، لا بد أن تصمم أفضى كثير من الفصحى ، أو ماله وشيجة بالفصحى ، وهو الذي أصابه التعبير اللغوي أو المعنوي نتيجة للتطور التاريخي الذي صاحب تلك الألفاظ ، والآخر : الدراسة العلمية الموصو عليه معمقة بهذه اللهجات العراقية الحديثة ، التي تتنوع مغرباتها بالتفسير والتدقيق الموصول إلى العاية ، والدال على الصلة الوثيقة التي تربطها بالفصحى . وهو ما انتهت إليه فعلاً دراستي لهذه الألفاظ ، بعد تتبع لها وجمع وتحليل .

وهناك مسألة حرية بالذكر هنا ، هي أن القول بظهور لغات شرقية كالآرامية والعلمية والتركية والكردية ، في عدد من الأقطار العربية ، كالعراق وسوريا وليسلى ومصر ، جعل قريباً من الناس يتجاوز المعقول في القول بتأثر اللهجات العربية المعاصرة بلسان العرب . مع أن البحث الدقيق ومعرفه الوثائق التي تربط بعض هذه اللغات كالأرامية بالعربية ، لا يدعو بالضرورة إلى رد كثير من الألفاظ التي تفرح بها اللهجات الحديثة إلى وحده من تلك اللغات ، بل يمكن القول أن تلك اللغات موضوع في اللغتين العربية والآرامية كتيهما . وقد ذهب إلى هذا من القدماء عبد الله بن عباس رضي الله عنهما في إحدى روايات عنه - وهي رواية ابن حصون المقرئ بسنده عن عطاء بن رباح عنه . إذ نكل تلك الرواية على أنه كان يرى ما يسمى معرف في العراق ، صرباً من الألفاظ المستعملة في العربية وهي تعاب أخرى كالتسريانية والحبيشية . ويطالع الرازي بهذا الرأي في أول صفحة من كتاب الذي سماه (لغات في القرآن) والذي تصم رأي ابن عباس صريحاً فيه . إذ هو يقول : **والقرآن ليس فيه لغة إلا لغة العرب ، وربما وافقت اللغة اللغات ، وأما الأصل والجنس فعربي لا يحالطه شيء**^(١٩) .

وعلى هذا الرأي أبو عبيدة (ت ٢١٠هـ) ، فقد أنكر وجود لفظ غير عربي في القرآن وعد القائل بوجوده فيه "قد أعظم القول" ، وعلى ذلك بقوله : "قد وافق اللفظ اللفظ ويقاربة ومعناها واحد" كأن يكون أحدهما بالعربية والآخر بلغة أخرى^(١٧) .

وذهب إليه الطبري^(١٨) أيضاً (ت ٣١٠هـ) فقال : "من الكلام ما يتفق فيه ألفاظ جميع أجناس الأمم المختلفة بمعنى واحد ، فكيف يجسدين منها ؟! ، كما قد وجدنا اتفاق كثير منه فيما قد علمناه من الألسن المختلفة ، وذلك كالدرهم والدينار والدواة والقلم ولقراطس" . ونصر قول من قال ، في القرآن من كل لسان ، بمعنى : "فيه من كل لسان اتفق فيه لفظ العرب ولفظ غيرها من الأمم التي تنطق بها" . إذا كان الذي بلسان غير العرب من سائر ألسن أجناس الأمم فيه نظير الذي فيه من لسان العرب" .

وذهب إليه غير واحد من الباحثين المعاصرين ، مثل طه باقر^(١٩) وأحمد رصاص^(٢٠) . ويعتد هذا الرأي الصواب الواقع العملي في التأليف اللغوي ؛ إذ ألف الأكبر مرمحي اللوميني كتاباً في هذا الموضوع سماه (معجميات : عربية سامية)^(٢١) . صممه طائفة كبيرة من الكلمات التي وردت على وزن (فاعول) في العربية والسريانية معاً ، مثل فانوس وشاقول وتاموس وقابوس وما إليها .

ثانياً : أهمية دراسة العلمي مؤلفاً بالفصح

إن دراسة اللغة الدارجة التي تستعملها في حياتنا اليومية ، وبطلق عليها اسم العامية ذات أهمية في الدراسات اللغوية المعاصرة ؛ ذلك أنها تصبغ أيدي الباحثين في هذه الدراسات على عدة أمور أهمها :

أ- الكشف عن مواطن القوة والضعف في كلامنا اليومي الذي غدا في حياتنا كالماء والهواء وذلك برده إلى الفصح الذي يكشف عن أصالته العربية لا غرائته التي تجعله في صف التحيل الجديد ، الذي تسرب إليها عبر العصور من الأكنس الأعجمية ، نتيجة الظروف المتعددة التي مرت بها الأمة العربية الإسلامية : من ثقافية واجتماعية ونسبية وعقيدية .

ب- إن هذه الدراسة تقيماً في معرفة التطور اللغوي التاريخي للغة الفصحى وأصورها التي كانت عليها ثم ما طرأ عليها من تغيير وتبدل بسبب الظروف المتنوعة التي مرت عليها وأثرت فيها .

فطاهرة (القلب المكسي) مثلاً ، من الطواهر اللغوية المعروفة في كلام العرب كقولهم صاعقة وصاعقة ، وجنب وجنب ، وربص وربص . ولكن اللغويين اختلفوا في طبيعته ، فهو أسلوب من أساليب الكلام يتجاوز الأطر اللهجية الخاصة إلى الحد الذي يصبح فيه ظاهرة عامة في لسان العرب ، وإن لم يتناول بالضرورة كل كلمة من كلماتهم أم هو لهجة من لهجاتهم المحددة بقبيلة معينة أو منطقة خاصة ؟ فابن فارس (ت ٣٩٥هـ) كان يرى أنه من سنن العرب^(٢٢) ، فهو إذاً عده ظاهرة وليس لهجة ، وكذلك كان ابن بري (ت ٣٢١هـ) ؛ إذ لم يكن يرى أنها نعت^(٢٣) ، وإلى هذا ذهب ابن جني (ت ٣٩٢هـ) فسماه فنب ، وذكر في الباب الذي عده للأصليين "يتفاريان في التركيب والتقديم والتأخير" أنه في كلام العرب كثير . وعد أوسع اللغويين تصرفاً أصلاً لصاحبه ومثل له بأبي وأبي وليس وأبليس وأصمحل وأصمحل . فأنى عده هو الأصل ؛ لأن له مصدرأ هو (أبى) ، وليس ذلك لأن^(٢٤) . وخالف في ذلك آخرون منهم ابن دستوريه (ت ٣٤٧هـ) ؛ إذ كان يكر القلب للمكسي ويراه نعت . حتى أنه ألف في ذلك كتاب^(٢٥) . وإلى ذلك ذهب أبو

جعفر النحاس (ت ٣٢٢هـ) . وبين أنه قول البصريين^(٢١) . وإذا كان من اللعويين القدماء - كما رأينا من لم ير القلب المكاني ظاهرة لغوية لهجية ، بل رآه من سنن العرب وطرأ عليهم الشائعة في التعبير . وأن هناك من خالف هؤلاء اللعويين في وجهتهم هذه من لعويي المعاصرين من بحالف أيضاً . فالدكتور إبراهيم السامرائي يرى أن هذه الظاهرة صورة معبرة عن اللهجات الحديثة . ومعنى ذلك أن هذا الوجود صار قريبة ومرجحاً لكونها لهجة ، وليست ظاهرة عامة لدى العرب . يقول : "والذي نراه أن الألفاظ المقولبة موجودة في الأكنس الدارجة ، ووجودها فيها يشعرنا أنها من الاختلافات الإقليمية اللغوية ، يقول كثير من العراقيين : أن هذا الشيء يسوي نظيرة الآخر ، في حين إن جماعات أخرى في جهات معينة تقول : إن هذا يواسي"^(٢٢) .

وانتهى إلى أن هذه الاختلافات في الألفاظ العامية كثيرة ، وربما اتخذنا منها دليلاً في أن الألفاظ المقولبة في فصيح العربية ترجع إلى السبب نفسه^(٢٣) وهو رأي له وجاهته وقوته ، هواتين للغة العامة واحدة في كل زمان ومكان وهي - أي اللغة - آخذة بالتطور جيلاً بعد جيل . ومن تطورها حدوث التباين اللهجي المستمر ، ومنه القلب المكاني الذي له أمثلة كثيرة في كلامنا اليوم . فالمعروف مثلاً عن الرعيين في منطقة ميسان أنهم يقلبون عدداً من الكلمات قلباً مكانياً يقولون (صبك) بدلاً من (صبتك) ، وأهل الموصل يقولون (نحوق) و(نحج) بدلاً من (نحوق) ، وغيرهما يقلب الألفاظ أخرى ولعل ظاهرة الإمالة المعروفة في كلام أهل الموصل وتكررت ، وحير ما يدلنا على أنها كانت لهجة معروفة من لهجات العرب ، ولم تكن ظاهرة مطردة في كلامهم . إذ لو اطرقت إذا ذلك لاطرقت لليوم ولو عكسنا لقلنا : لو كانت هذه الظاهرة عامة في كلام العراقيين كافة لأمكن القول والترجيح بأنها كذلك عامة في كلام العرب . فمن الإمالة اليوم إمالة الألف نحو الباء في مثل (ولدت) و (قاعد) ، إذا تنطقان (ولدت) و (قعيد) .

وهذه الصخرة معروفة في كلام قبائل من العرب ، وقد عرفت بها قبائل نجد خاصة على حين كان الحجازيون لا يميلون^(٢٤) أو على حد تعبير القدامى واصطلاحهم : يفحمون وقد قرأ بها القراء المشهورون وغيرهم ، نحو إمالة حمزة (ت ١٥٦هـ) والكسائي (٨٩هـ) (الف عصى و نعى) (النير من لاية) (الستوى) و (ثابت وأحب) ١٣

(النجم: من الآية ٤٤) ، بل إمالتها كل ألف متقلبة عن ياء حيث وقعت في القرآن في اسم كانت أو فعل ، مثل (هدى) و (الهيوي)^(٢٥) . وكان الكسائي يميل تاء التانيث وما قبلها في حال الوقف في عدة أحرف ، كالفاء والجيم والحاء وغيرها . كما في "خليفة" و "رأفة" و "وليجة" و "أنحة"^(٢٦) ، بحيث تستحيل التاء إلى ما يشبه الياء في النطق . وهذه الظاهرة معروفة اليوم في الموصليين أيضاً وإذا فوجد هاتين الظاهرتين - القلب المكاني . والإمالة في لهجت العراقية الحديثة وفي نطاق محدود من المناطق ، يشعرنا أنهم كانوا بهذه الصفة والمهية في كلام العرب .

ج - ومن خواص الدراسة الموازنة بين العامي والفصحى أنها توفقت على تزيح الانحراف اللعوي ، - أو العلط كما يسمى أيضاً - للغة من الألفاظ من حيث المعنى ، أو بحسب اصطلاح علم اللغة الحديث من حيث (الدلالة) "Semantics" ، أو توفقت على هذا الانحراف من حيث اللفظ ، وهو انحراف له آثاره في كلام الناس ، فمن ذلك كلمة (عجاص) التي هي صرب من الفاكهة معروف مشهور في العراق ، فهذه الكلمة (مقربة) وكانت في الأصل الفصحى بالهمز - (إجاص) ، ثم حدث الانحراف بإبدال أحد الصغامين في الجيم نوناً ، فصارت (إجاص) ، وذلك صنيع اللوام في تلك العصور ، إذ هم يعرفون من كل ما هو ثقیل على ألسنتهم إلى ما هو أخف من الأصوات اللعوية ، لذا ذكرها ابن فارس^(٢٧) في باب (ما فيه لغة واحدة) ، لا أن المولدين غيروا فصارت ألسنتهم فيها بالخطأ جارية ، نحو قولهم : أصر - الله عنك كذا ، وإجاص... ، وهذا القانون اللعوي يعرف في "رسائل الصوتية الحديثة" (Dissimilation) . ويراد به قلب أحد الصوتين المتماثلين إلى صوت آخر لتتم المحالفة بينهما ، وذلك لما في النطق بإحدى المتماثلين من جهد عضلي تطعه المحالفة^(٢٨) . فهذا الإبدال هو الذي حدث قديماً . ثم حدث إبدال آخر في العصر الحديث ، وهو قلب الهمزة عيناً ، وذلك لما في الهمزة من شدة بالغة ، إذ هي أقوى الأصوات وأشدّها في العربية ، ولذا يسمع منها عند النطق بها ذلك الصوت الذي يوصف بأنه انفجاري "Plosive" ، ولذلك سهلها اللوام بقلبها إلى صوت متوسط هو العين ، فقالوا : (عجاص) ، وبهذا فقد مرت اللفظة عند تعريبها بثلاث مراحل وصور ، هي إجاص ، إنجاص ، عجاص وإذا رجعنا إلى معجم (مختار الصحاح) وجدنا

مؤلفه أيا بكر الرزقي (ت ٦٦٦هـ) يؤرخ عرساً لهذا الانحراف ، بإبدال أحد المصحفين
نوياً بقوله : "بجاص .. ولا نقل : إنجاص"^(٢١)

فيشعرنا أن هذا الانحراف والإبدال كان معروفاً في عصره منتصف القرن السابع
للهجرة - ولكن ليس بالضرورة أنه قد حدث فيه ؛ إذ قد يكون موروثاً من عصر قديم
- مثلما نجد الأغلاط اللغوية المتداولة في عصرنا هذا ، يرجع كثير منها إلى عصور
سابقة . فدراستنا لهذه الكلمة (عجاص) العامية العراقية المعاصرة جعلتنا نترك السبيل الذي
حدث للغة (بجاص) عبر العصور ، وهي دراسة صارت يعني بها فقه اللغة الحديث
(Phology) ، وبخاصة علم الأصوات اللغوية (Phonitics) وفي هذا يقول الدكتور
إبراهيم السامرائي في مطلع مبحثه الذي بعنوان (العربية التونسية)^(٢٢) : "ربما لنصرف دهس
الفارئ إلى أني سأتكلم على اللغة العامية للدرجة في تونس ، ولكي لا أقصد إلى هذا وإن
كانت هذه الألوام العامية حرة بالدرس والبحث عملاً بالمهجع العلمي في درس اللغات
دراسة تاريخية تعمل على فهم شيء من تاريخ فصيح للغة" . وعلى هذا فإن دراسة العامية
وموروثها بالفصحى ليست دعوة في الواقع إلى العودة إلى العامية في الكتابة إذ أن هذه
الدعوة مرفوضة جملة وتفصيلاً ، لأبواب كثيرة ، ليس هنا محل إيرادها وبما نقيده هذه
الدراسة من عدة وجوه نذكرها هنا .

د إن من هذه الأغلاط العامية ما يموت بمرور الزمن ، وذلك للتقارب بين اللهجات
المعاصرة والأغلاط والأساليب المستعملة في العامية ، نتيجة لانتشار التعليم والثقافة ووسائل
الإعلام التي تقرب بين هذه الأساليب والأغلاط ، لتكرارها وشيوعها وانقراض تلك الأغلاط
التي نسمعها اليوم في الريف والبادية ، بل وفي المدن ، بانقراض المتحدثين بها . فدراستها
إذا وتسجيلها أمر ضروري لتمليه الدعوة إلى الفصحى لا للعامية ؛ لأننا إذا علمنا بعد هذه
الدراسة المستوعبة - ولا نقل المستقصية - لأكثر عدد من الأغلاط أن لعمريتها أصولاً
فصيحة من كلام العرب ، أبعده عن إيهامها انحرافه اللغوي أو الدلالي ، صار لنا ذلك العلم
حافزاً على أن نستعيد لغة الآباء والأجداد ، وأن نعثر بهذا التراث في تحاورنا اليومي ، في
الوقت الذي سبب فيه إلى الأبد ما أحدثته العجمية والبطانة من أغلاط شرقية وغربية في
العصر الحديث ، وبخاصة التركية والفارسية والإنكليزية .

هـ- إن تسجيل اللهجة العامية يحفظ الفصحى في تقديرنا - من التكني إلى العامية ،
ويقرب العامية من الفصحى . وذلك أن هذا التسجيل المقارن بالفصحى ، يوقف المتكلم
على موطن الفصحى أو العجمية في لغة التخاطب اليومية ، ويحدده بحدود معلومة في
استعمال ألفاظ . بحيث يمكن أن يصحب هذا التسجيل اللغوي بعد لغوي ، بعد الانحراف
والإبدال في استعمال الأعجمي ، ويدعو إلى العودة إلى لاستمساك بالعربي الأصل من
الكلام العامي ، عند الحديث ، وطرح الأعجمي تمهيداً للخطوة الحاسمة التي ستتبعها
لأجيال القادمة بالرعية أيضاً ، وهي العودة إلى الفصحى في لغة التخاطب اليومية ، بعد أن
تتهيا لها الظروف الموضوعية : الثقافية والنفسية والاجتماعية .. التي تحقق نجاحها . ولقد
دعا بعض الباحثين اليوم إلى إحياء كل كلمة لها أصل فصيح والعمل على إعمالها في
الوطن العربي^(٢٣) . غير أن هذه الدعوة مشروطة في رأينا بعدم فتحراف تلك الأغلاط عن
الفصحى في الأصوات أو الصيغ أو الدلالات ، لأن إعمالها يعني جعلها جزء من اللغة .
وهذا لا نجريه في اللغة الفصحى ما لم يكن فصيحاً تماماً . والحق أنه جرى تسجيل لصور
الانحراف الذي حدث في الفصحى على ألسنة العوام خاصة ، في عدة عصور ، بدءاً
بجمهور الكسائي (ت ١٨٩هـ) وانتهاءً بس الجوري (ت ٥٩٧هـ) ، وهي كتب عرفت باسم
: كتب اللحن تارة ، والمصحيح تارة ، أو إصلاح المنطق أو تنقيح اللسان أو تقويم اللسان ..
وهي كتب ذات قيمة عالية بلا ريب ، ومهمتها سامية . إلا أنه لم يجر تسجيل للعامية
يتناول مفرداتها وأساليبها وخصائصها ، في تلك العصور . ويرجع ذلك إلى عداوة
اللغويين القدامى بالفصحى ، لغة القرآن الكريم والحديث الشريف والأدب العربي الرفيع
بشعره ونثره ، ومسايرة منهم لأنواق الخاصة في العناية بما هو فصيح من الكلام دون
غيره . فلم تسمح هذه البطرة لرواة اللغة وجامعيها والدارسين والمؤلفين أن يسجلوا نماذج
مما جرى على ألسنة الناس ، وما يتناقلونه في اجتماعهم من نماذج لغوية تنطق على
فطرتهم وسجنتهم دون تكلف أو عمل . وأنت لا تستطيع أن تحطى بشيء من ذلك إلا أن
تكون ذا صبر طويل لتتصقب أخبار العامة وما توحيه إليك من فرائد في هذا الباب^(٢٤) .

وهذا الذي فات القدامى من عدم تسجيلهم للعامي نبه عليه غير واحد من اللغويين
المعاصرين ، وبيّنوا أنه ضرورة ملهاها الحرص على الفصحى نفسها . فالدكتور إبراهيم

ثالثاً : منهج دراسة العلمية

إن دراسة العلمية دراسة لغوية دقيقة تقوم فيما نرى على مرحلتين رئيسيتين :

الأولى : رصد الألفاظ ذات الأصول العربية وحصرها حصراً مستوعباً لأكثرها . ولا يرعى أن يترك بسفصيتها كلها ، إذ هي مورعة في بيانات متبينة ومناطق متعددة من فطرها . وبذلك لا يتأتى لك دارس هذه العمى العلمي المعوي يتطلب دور شك مثيرة وحل . وصيراً على التسع إذ يحتج إلى رمن غير قليل ، كما يحتج إلى سماع متنوع في تلك البيانات والمناطق ، مع تسجيلها أولاً لثلاث تنسي . وهذا يوجب أيضاً تمييز ما هو عربي مما هو دحل لجبي ، إذ لا يتناول هذا الإحصاء ، وكذلك الدراسة من بعد ، إلا ما هو عربي . ويدخل في هذه الدراسة بطبيعة الحال (المعرب) ، وهو ما دخل العربية في عصور العصابة من ألفاظ ليست عربية النجار ، ولكن العرب لم تستعمله كما هو من حيث صورة وصيحه ، وإب طوعته بالسني . وصاغته بحسب قوانينها الصوتية والصيغية المقررة في كلامها . وأما ما دخل العربية في العصور المتأخرة ، وكذلك العصر الحديث ، فلا يعتد بها في هذا المجال .

والثانية : دراسة هذه الألفاظ دراسة وصفية وتاريخية ، وذلك برء العامية ذات الأصل والفصح إلى ذلك الأصل ، مهما بأي عن الصورة الجديدة للغة من حيث الدلالة أو الصوت أو الصيغة ، ثم بيان التعبير الذي طرأ عليها فيها ، إن كان أصابها شيء من ذلك التعبير ، قليلاً كان أو كثيراً . مع وصفه وصفاً لغوياً مبني على أصول علم اللغة ومباحثه المختلفة . وبخاصة ما يتعلق بعلم الأصوات ، وما ينالها من قلب وإبدال ، وفك وإدغام وحذف ، وقصر ، ومد ، وما إليها يضاف إلى ذلك محاولة بيان مراحل هذا التعبير والتطور وصوره وعصوره - قدر الإمكان - ومن يبه عليه من اللغويين بقدر ما يشع له البحث ونظوع له العادة العلمية المجموعة ، من العظمى المختلفة . ولابد للباحث أن يعتمد في جمع مائه الأولية في العامية على مصادرنا الطبيعية ، ويتركها من أقرب الأبواب إليها وهم الناس الناطقون بها في البيانات العرقية المتعددة والمناطق المتبينة في شمال الوطن ووسطه وجنوبه ، على قدر ما تواتر فرص السماع وتسمع . ومهما يكن من أمر فإن عاميتنا مليئة بهذه النوع من الألفاظ ، مردانة بها ، وما على الباحث إلا أن يحسن

أنس مثلاً يشير إلى الانحراف الذي حدث في العامية الحديثة ، والذي أوغل في هذا المسير دون أن يجد رقيباً يقومه أو يعني بإصلاحه ثم يقول بعد ذلك : " وقد ساعد هذا التطور الحطير أنها لم تكتب ولم تسجل ، لأن الكتابة في بعض الأحيان من عوامل استقرار اللغات ومنعها أن تقع بهياً . لعوامل التطور اللغوي ، تفعل بها ما تشاء وهذا هو السر فيم لحظه من أن التعبيرات في اللهجة المصرية ، يمكن أن نعري في غالب الأحيان إلى أخطاء كلامية بين الدشئين ، تركت دون إصلاح أو لفت نظر . فتراكمت وبعثت عن الأصل بحيث أصبح من العسير إرجاعها إلى ذلك الأصل لا بجهد ومشقة حصن سكر ، لأن كثيراً من كلمات اللهجة المصرية ، غير مدركين أن لها أصلاً عربياً صحيحاً ، وأنها تطورت في الأقواء دون عناية بإصلاحها من بلادئ الأمر ، إذ اتجهت كل العناية إلى لغة الكتابة . وكان المستعملون بها قليلين جد ، وتركت للكثرة العالية من الناس يتحطون في حديثهم . فستغل الكلمات من صورة إلى أخرى ، دون أن تستقر على حال . كل ينطق كما يهوى ، ويقبض ما لم يعرف على ما عرف . وتتوارث الأجيال أخطاء من سبقوهم ^(٢٨) . وهو كلام نعيمس يدل على وعي تام لهذه المشكلة اللغوية التاريخية . ثم صرب الدكتور إبراهيم أنيس مثلاً للانحراف المعوي الصوتي الذي لم يقوم كلمة (النع) التي تطورت فيه الداء أولاً إلى نداء ، كمعظم التاءات ، وصارت (النع) في عصر من العصور ، وأخيراً جهر ^(٢٩) بهذه التاء فأصبحت دالاً وصارت للكلمة على الصورة التي نألفها الآن يقصد مصر - وهي (الندع) ^(٣٠) . وواضح أن الداء في هذه الكلمة أصابها انحرافان ، أو بحسب الاصطلاح المعوي تطوران ، أحدهم فلها نداء الآخر قلبها دالاً وهي لفظة مستعملة عند في العراق أيضاً . وقد أصابها الانحراف الذي حدث لها في مصر إلا أنه قلب في لهجات الجنوب والوسط نداء ، وفي لهجة بغداد دالاً . وإبدال التاء دالاً وبخاصة في عيوب الكلام وعوارضه معروفة في العربية ، فقيما كان يقال : قرأ فم تلعم وتلعم ^(٣١) فحس يعرف (الأنع) و (الندع) وهو الذي في لسانه عيب كلامي بولا يعرف (الأنندع) على أن أهل الموصل أبقوا أصواتهم على ما هي عليه من حيث الصورة ولكنهم قلبوا قلب مكاتب فقالوا هيمن يلعن : (يلعن) .

السماع والتسجيل والتحليل والمقارنة ، ويجيد التحريك والتحليل اللغويين ، فيخرج بنتائج مرجوة ، ولن يجيب سعي من كان الصبر رافده والعلم همه .

ولا ينبغي لأحد أن ينكر لفظة سطحا باحث يدعو أنه لم يسمعها ، إذ المثبت غير السافي ، وبس عدم السماع دليلاً على عدم الشيء ، اللهم إلا أن يكون ذلك عن إجماع لا يخرقه خبر الواحد ، إلا أنه لا بد من تحديد منطقة السماع ، لنلا يكون قولاً بلا دليل .

وقد تكون لللفظة مستعملة في البيئة الربعية دون الحصرية أو العكس ، أو تكون في منطقة نور أخرى . وربما كانت محصورة في منطقة واحدة كميصال مثلاً ، أو في بيئة معينة منها كالبيئة الربعية ، مما يجعل إحاطة من يمكن شمال العراق أو وسطه بها أمراً ليس ممكن دائماً ، ما لم تتوفر الظروف التي تهيئ له فرص السماع كالسياحة أو الخدمة ، العسكرية أو المدنية ، أو وسائل الإعلام التي تعي بالترتث الشعبي ، فتنتشر التمثيلات والفصص المكتوبة بالعامية ، وهو ما سمعه اليوم فعلاً من المدياح و (التنار) وحولهما

ولنصرب لذلك مثلاً كلمة (شجرة) فهي تنطق في أرياب جنوب العراق (شيرة) بإبدال الجيم ياء ، وهي لغة قديمة معروفة ينتقل فيها المتكلم من الشدة إلى الرخاوة^(٤٢) وقد رواها الأصمعي عن العرب^(٤٣) . فالذي لا يعلم أنه هذا الإبدال ولم يسمع هذه الكلمة تنطق بهذه الصورة ، بطر للموهلة أنها السكر المذاب في الماء المعلي وهو الذي يستعمله العراقيون وغيرهم لعصم الحلوى . فإذا انتقل الشخص إلى الموصل مثلاً سمعها بصورة أخرى فيها إبدال لا إبدال واحد ، إذ ينطق (الشجر) هناك (سجج) بإبدال الشين سيناً ، وهي لغة قديمة أيضاً فقد قالت العرب : سمته وسمته . إذا دعاه له وجرس الليل وجرسه^(٤٤) ، وبإبدال الراء غيناً ، وهي ظاهرة صوتية تعرف باسم (اللغة) .

وبهذا نجد أن نطق هذه الكلمة لختلف في منطقتين ، إحداهما في الشمال والأخرى في الجنوب . وكثيراً ما يجهل المواطن في إحدى هاتين المنطقتين ماهية هذه اللفظة عندما يسمعها بصورتها التي طرأ عليها الإبدال كم وصفا . وبذلك فإن دراسة التطور الصوتي أو الصيغي لو غيرهما من صور التطور الذي طرأ على العامية ، ليس أمراً هيباً على كل حال ، ولكنه أيضاً ليس بعسير ، وذلك إذا تهيأ له الباحث المطن للحدوب ، وبنى على الدراسة العلمية القائمة على ما ثبت في الدراسات اللغوية الحديثة . أقول ليس بعسير على

هذا النوع من الباحثين ، وذلك لأننا نستطيع أن نعرف الأصل والفرع بحكم بدهة ما سبق الفصحى للعامية من الدحية التاريخية وإدخالها في منهج هذه الدراسة بتحدد الفصحى أصلاً ، والعامية فرعاً ، ويرد هذا الفرع إلى ذلك الأصل ، لمعرفة ما طرأ من تطور صوتي في هذا الفرع ، وتعليقه وتبريره . على حين يعسر ذلك فيما يذكر الدكتور إبراهيم أنيس^(٤٥) في اللغة الفصحى في تلك الألفاظ التي كانت تنتقل بصورتين والتي ذكرها النعويون القدامى مثل (صراط) و (ميراط) و (العل) و (رعل) و (أمعرت الشاة) و (أمعرت) و (تلغم) و (تلغم) ، وما إلى ذلك من ألفاظ لا يعرف الأصل منها من الفرع إلا ، بصعوبة بالغة قد توقع في خطأ ، وتؤدي إلى لبس . اللهم إلا أن نقس عليه أو تنسب إليه كلهجة قريب مثلاً ، إلا أن هذا الصنيع لا يحلو من عفة أيضاً - وهي أن روايات النحاة ناقصة متبورة ، ويذر - والحق مع الدكتور إبراهيم أنيس أيضاً^(٤٦) - أن ينسب هذا النطق إلى قبيلة من القبائل ، بل تكفي في غالب الأحيان بالقول : أن من العرب من يطلق كذا . على أن الأمر يهون وترفع عما مزونة هذا البحث والاستقصاء عن الأصل والفرع ، حين نعلم أن هذه التباين الصوتي كثيراً ما يرجع إلى تبين البيئات ، إذ ينطق الصوت الواحد مختلفاً في بيئات مختلفة ، دون أن يكون هناك أصل وفروع ، وهذا أمر تعرض له دراسة اللهجات وتطور الأصوات العربية^(٤٧)

المبحث الثاني

الظواهر اللغوية في العامية

تتسم العامية العراقية كالتصحي تماماً - بطواهر لغوية متعددة ، حدثت فيها حلا سني تطورها وتغيرها بحسب الظروف التي مرت بها . وتنقسم هذه الظواهر إلى لفظية ومعنوية ، وتتناول اللفظية أمرين رئيسيين : أحدهما يتعلق بالأصوات ، والآخر بالصيغ كما تتناول المعنوية صوراً متعددة وخصائص متباينة .

الظواهر اللفظية

أولاً : ما يتعلق بالأصوات

هناك عدة ظواهر صوتية في العامية العراقية أظهرها :

١- الإدال :

ويعني به إدال صوت بأخر لصرب من التشابه أو التقارب بينهما في المخرج أو الصفة - هو نوعان : أحدهما - إدال صوت صامت^(٤٨) بأخر صامت ، كما في (صراجة)^(٤٩) و (صلاحية) ، وفي لهجة بغداد (سرجية) ، و (جزل)^(٥٠) و (شزل) - والآخر إدال صوت لين بأخر من صغته ، سواء أكانا قصيرين كإدال الفتحة بالصم في (بصيص) و (نصيص) لم كان أحدهما قصيراً والآخر طويلاً كما في (ها) و (هوي) في كلام الموصليين .

ولعل أشهر إدال في اللهجات العربية الحديثة ، إدال القاف بأخرى ثقيلة هي (الكاف) التي تقاير في النطق الـ (G) الإنكليزية ، وهي صوت بين القاف والكاف ، وقد عرفته العرب قديماً في كلامها . ويسبب النطق به إلى قبيلة تميم ، وله شواهد من أشعارها وهي تسمى العراق اليوم ، فلا عجب أن تشيع هذه في أرجائه . قال أحمد بن فارس^(٥١) : "قام بنو تميم فيهم بالحقون القاف باللهاء حتى نعلط جداً ، فيقولون (الكيوم) فتكون بين القاف والكاف ، وهذه لغة فيهم . قال الشاعر

ولا تكون لكني للكم كد نصجت ولا تكون لباب الدار مكمول

وقد نبينا سألنا أن هذا الإدال شاع في لقطار عربية كثيرة اليوم ، وبحاصة لقطار الخليج

٢- القلب المكاني :

كما في (حذف) و (نحو) ، و (أعصى) و (طعى) و (يلثغ) و (يلغث) في كلام الموصلين مثلاً

٣- التخلص من الهمز :

وبك يتميذه بصرق أربع إحداها : حذفه كما في (ألية) و (لية) و (أورة) و (ورة) وفي لغة البو (إيل) و (ب) ^(٥٢) والثانية قلبه إلى صوت صامت ، كالعين في (لأنه) و (لنعه) في لهجة ريف الجنوب ، إذ الهمزة أشد من العين ، بل هي أشد الأصوات في العربية ، وذلك سهوهم ، قال ابن جني^(٥٣) - "نعين أحت الهمزة .. والهمزة أقوى من العين" ، وعنه المؤ حاة بينهما أن العين تلي الهمزة مباشرة في مخرج الصوت ومكانة . وإحلالها مكان الهمزة لهجة قيمة عرفت بـ (العسعة)^(٥٤) . فإذا علمنا أن هذا الإدال عرف لدى تميم وقيس وأسد ومن جاورهم^(٥٥) ، وأن هذه القبائل تسمى العراق اليوم انصح لنا سر هذا الإدال الذي سمعته اليوم على ألسنة العراقيين . وهذا الإدال بجده بين لفظتين أحريين هم (أربع)^(٥٦) و (برع) ، التي تنطق في الوسط والجنوب والثالثة قلبه إلى صوت مصوب ، أي إلى ألف مثل (بأس) و (باس) ، أو و مثل (تأجب) و (تجاوب) ، أو ياء مثل (رته) و (ريه) ، والرابعة - قصر للممدود كما في (بيداء) و (بيدا) و (شاء) و (شا) و (بارياء)^(٥٧) و (باريا) .

٤- تخفيف المشدد :

وبك أما يك إدغمه ، كما في (شاد) و (شاد) و (قاص) و (قاصص) . أو قلب أحد الصغين إلى صوت آخر ، كما في (أنعى) و (اندعى) و (مرقط)^(٥٨) و (مرنقط) ، وبك وفق الإدال المسمى : إدال المخالفة .

٥- تشديد المخفف :

مثل (أمن) و (أمن) و (نية) و (فراشة) و (فراشة) .

٦- همز ما هو غير مهموز :

وذلك كما في (عَهْد) و(أَهْد) في كلام الرهيبين في جنوب العراق . وقد مثل له أبا ريد الأنصاري بما سمعه من رجل من بني كلب : هذه دابة وهذه امرأة شأبة^(٥٩) . وروى ابن السكيت^(٦٠) أنه يقال : عَذَّ عليه وأبَدَّ عليه . أي غصب . وهذا من إبدال الصوت ما هو أشد منه . وقد قالت العرب : الهَوْنُ : والأَوْنُ ، وهو المشي الرقيق^(٦١) وهذا الإبدال يسميه علماء اللغة المحدثون (Glottalization) أي (التهمير) ، وهو يثار الهمز في كثير من الكلمات^(٦٢) .

٧- الإمالة :

وهي محصورة بحو منطقتين ، كالموصل وتكريت ، وتبدو جمعة قبيلة في مناطق من بغداد . ولها صورتان مشهورتان : إحداها : الإمالة من الألف إلى الياء ، والأخرى : إمالة ما قبل تاء التأنيث بسبب الوقف . وقد مرَّ الحديث عهما في كلام سابق .

ثانياً : ما يتعلق بالصيغ

١- صيغ الفعل :

يستعمل العوام عندما في العراق صيغة الفعل في كثير من الأحيان بصورة دور أخرى ، كما في فعل والفعل ، إذ نراهم يقولون مثل (كُرى) بمعنى استأجر ، بدلاً من (أكرى) الفصيحة .

قال الرازي^(٦٣) (ت ٦٦٦هـ) : "أكرى الدار فهي مكراة ، والبيت مكروى ، واكثرى وستكرى وتكرارى ، بمعنى : كما يقولون : (خبر) بمعنى أكره ، بدلاً من (أخبر) . مع أن الأولى بمعنى مدَّ الخلة والنقص ، وليس أكره . قال الرازي^(٦٤) : "جبر الله فلاناً فلجئبر ، أي : مدَّ مفارقة وأجبره . على الأمر أكرهه عليه" . وجد مثل ذلك في صيغتي فَعَلَ وفَعَلْ . إذ نجدهم يستعملون المضعف للمزيد بدل الثلاثي المجرد ، فيقولون مثلاً عَيْبَ وتَيْبَه ، بدل عاب وناء . كما يستعملونه بدل الفعل المزيد بالهمزة فيقولون : بَدَّع ، بدلاً من أَدَّع .

٢- صيغ اسم المفعول :

ويضع العوام العراقيون في كثير من الأحيان صيغ الأوصاف بعضها في موضع بعض ، وبخاصة اسم المفعول ، إذ تجدهم يصنعون صيغة المشتق من الثلاثي بدلاً من المشتق من الرباعي . فهم يقولون للمكروه على شيء (مجبور) ، وهو في الفصحح حسب الاشتقاق (مخبر) : لأن فعله أحر وليس جبر كما تقدم . كما يصنعون في المشتق من الثلاثي صيغة بدل أخرى ، كصيغة مفعول بدل فعل ، لما فيه حلل وعيب عن الأسماء فيقولون (مغيوب) ، والمعتروك المكروه (مغيوب) . وهذا الفصحح (معيوب) و(معيوب) ويقولون كذلك : مَصْبُوع ومَقْيُوم بدلاً من مَصْبُوع ومَقْيُوم .

٣- اختزال الصيغ :

وهذه ظاهرة شائعة في اللهجات العراقية اليوم ، بل وفي بقية اللهجات العربية أيضاً فصيح العامية تقصر أحياناً وتطول أخرى ، إذ الإيجاز في الصيغ من سمات شتطور والتعبير فيها . فمن الرهيبين العراقيين من يقول (منزى) بدلاً من (ما أدري) فيسقط بذلك أيضاً أداة الاستفهام ، جنصاراً ومثلها قولهم مضمائل (بهشة) ؟ أي أبهده الساعة ؟ وقولهم : هساعة ، أي هذه الساعة . وأهل الموصل يسقطون الألف التاء ، في المثال الأخير ، فيقولون (هشع) ، بل أن أغلب العراقيين يبالغون في إسقاط لأصوات منها فيقولون (هسا) .

ومن اختزال الصيغ قول العوام لمن تكلم بكلام مؤدِّ لعدد أو جمعة (حَرَطَ عليهم) وهو في الفصحح : (انخرط عليهم) ، قال أبو عبيد^(٦٥) : "انخرط فلان عليا : إذا أكرأ عليهم بالقول السيئ وبالعمل"

٤- إطالة الصيغ :

وهي من أساليب العرب في التعبير ، وقد سماها أبو الفتح ابن جني^(٦٦) : "مطل الحركات" وذلك كمد صوت اللين القصير وجعله صوت لين طويل ، على نحو ما نجد في كلمة (هوسي) الموصلية ، إذ هي في الأصل ، (هد) الظرفية ، فأشعبت الصمة التي على الهاء حتى غدت واواً ، ثم ميل بالألف إلى الياء ، على طريقة الموصلين في إمالة كثير

من الألفات في حشو الكلمات أو آخرها . ومن ذلك مد فتحة الواو في كلمة (وي) التعجبية وتكرارها - وهذا صيرب آخر من صور الإطالة بقولهم : (وي وي) وهي لهجة بعدد (واي وي) ، وقد انتقلت لأخيرة إلى الموصل ومعوم أن هذه اللفظة فصيحة ومعها التعجب ^(١٧) وقد تنحل على كأل المحففة والمشددة تقول : "ويكأل" ، وكان الحلون بن أحمد (ت ١٧٠هـ) يرى أنها مفصولة ، وي ، ثم تبدئ فتقول كأل ^(١٨) وقد وردت في التبريل متصلة ، قال عر وجل : ﴿ وَيَكُنَّ اللَّهُ يَسْطُ الرُّزْقُ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَنْ مِنْ اللَّهِ عَلَيْكَ لَصَفَب ب وَيَكُنَّ لَا يُفْجَحُ الْكَافِرُونَ ﴾ (العنصر من الآية ٨٢) وقد تكون بطالة الصوت بإصافه صوت صامت قبل فاء الكلمة أو بعد لامها أو في حشوها . فمن الأولى بإصافه الهاء في الإشارة إلى اتعجب بقولهم (هالك) بدلاً من (ذاك) ، فكأنهم أرادوا بهه الهاء للتبني وريادة لفظ المحاذب إلى المشار إليه : إذ الهاء تصلح لهذه العصد على نحو ورودها في (هد) و(هده) ، والأصل (د) و(ده) على ما هو مقرر في علم النحو ويحتمل أن تكون (هالك) (هالك) في الأصل ، ثم قصر المد ، فصارت صوت اللين الطويل (ألف) صوت بين فصير هو الفتحة ، كما قصر القامى من العرب المد في هاء (هولاء) ، فقالوا (هولاء) ، وهي لغة من لعانهم التي رويت عنهم ، وأشد بعضهم قول الشاعر .

تَجَلَّدَ لَا يَقُلْ هَوْلَاءُ هَذَا
بَكَى لَمَّا بَكَى أَسَفًا وَعِيًّا ^(١٩)

ومن إضالة الصيغ بإصافه ألف الوصل قبلها في قولهم (أكره) بدلاً من (كره) ، وذلك أنهم لما أسكنوا الكاف لم يكن من المستطاع البدء بها ، إذ لا يبدأ بالعربية بالسكك فجاءوا بألف الوصل قبلها ، هـ في لهجة غير الموصلين . أم الموصلين فينطقونها بحرف ألف الوصل ، ويكنهم يطيلون اللفظة من موضع لآخر ، إذ يمتد صوت اللين الفصير (الفتحة) التي على الراء ، ليكون ألفاً ، فيقولون (كرهس) ولا أحسب أنهم يدهنون في تلك إلى للجمع .

ومن الثاني وهو إطالة الصيغة بإصافه صوت في حشرها - قولهم في (خمش) (خرمش) ، وفي (حبط) ، (حزبط) ، وفي (جع) ، (درفع) . فأصافوا راء كم نرى وقد يصرفون لام كما في (طمس) و(طمس) و(حبط) ^(٢٠) و(حبطس) . وقد تكون هذه الإطالة

للحشوية بإصافه صوت مد طوبى كآلف أو الواو كما في (عمود) و(عمود) ^(٢١) ، و(ساعة) و(ساعة) ، للقصبة الماصية التي يتحدثون بها في أسماهم ^(٢٢) . ومن الثالث ، (بجع) و(بجع) و(بجع) و(برعم) وإلحاق الميم على هذا النحو في آخر الكلمة يطلق عليه في الاصطلاح اللغوي اسم للكسح (Suffix) ^(٢٣) .

الظواهر المعنوية في العلمية

لم تنق العربية الفصحى والعامية على نمط واحد من المعنى ، بل حدث فيها تغيير وتطور في الدلالات ، مثلما حدث ذلك في الصيغ . وليست هذه الظاهرة وفقاً على العربية وحدها بل هي عامة شائعة في اللغات كلها . وقد أكد ذلك دارسو التطور التاريخي للغة ، ومرحل نموها المختلفة فاللغة ليست جامدة ساكنة بحال من الأحوال ، على الرغم من أن تقدمها قد يبدو بطيئاً في بعض الأحيان ^(٢٤) .

وإذا بحثنا عن الدلالة من روايا وشيجة العلمي بالفصحى ، وجدنا أن لها صوراً متعددة أظهرها :

- ١- أن يكون للعلمي عين دلالة الفصحى من دون أن يطرأ عليها تغيير ، ذلك نحو (رطس) إذ تكلم بعير العربية ، و(رطب) ، وهو شمر الحن المرعوف ، و(رعب) بمعنى سال الدم من أفعه ، و(الحص) بمعنى الصوت ، ونحو ذلك كثير .
- ٢- وقد يكون ثم ارتباط معوي بين العامي والفصحى مع شيء من التعابير في الدلالة كتحصيص ما هو نحو (بهر) التي تعني في الفصحى مطلق النفع ، قال الفاي ^(٢٥) "الدفع بتسكين لفاء الدفع ، يقال دفع في عقه" وليس قوله (في عقه) ، يعني أنه مخصوص باليد ، بل هو علم ، وإنما كان من جملته وصوره الدفع في العنق . ويدل على عمومة قول أبي عمرو الشيباني ^(٢٦) (ت ٢١٣هـ) قال أبو الموصل : دفعت فلاناً عني ، دفعت ، بفتح ، بفتح نقرأ قال :

لعمرك ما أعيت يسار لسالم ولا سالم نقتأ ونقرأ لسالم

على حين جعل القول الدع دفعاً بالرجل ، وحصوه بذلك والفرد المشترك بين هذين الاستعماليين وهاتين الداليتين هو الدفع والتباين بينهما في الوسيلة والصورة . وهذه هي

الوشيجة التي ربطت الاستعمال العامي لهذه اللفظة بالفصح معنوت للتعبير الجرائي بينهما على الوجه الذي وصفنا .

٣- وقد يكون للفظ أكثر من دلالة حقيقية ، أو يكون لمجال دلالاته أكثر من مظهر فيحصيه العوام منها ويهملون ما عداه ، ثم يبقى ذلك الاختيار في اللغة اليومية مع طول الاستعمال ويسى ذلك الذي أهملوه فكلمة (جرط) التي حصوها بالكلام المؤدي الجارح هي في الفصح أشمل من ذلك ، إذ تتناول الكلام والفعل معاً . ومنه قول الإمام علي كرم الله وجهه لرجل : "إنك لحروط ! تؤم قوماً لك كارهون" ١٩ . قال أبو عبيد^(٧٧) في تفسيره لهذا الحديث : "حروط : يعني الذي يتهور في الأمور ويركب رأسه في كل ما يريد ، بالجهل وقلة المعرفة بالأمور . ومنه قيل : تحرط فلان علياً ، إذا لنزراً عليهم بالقول السيئ وبالعمل" .

٤- وقد يكون للفظ في الفصح استعمالان أحدهما حقيقي والآخر مجازي ، فيترك العوالم أحدهما ويستعملون الآخر ، بل قد يعتمدون إلى توليد معنى جديد في مقابل المعنى القديم الأصيل ، وذلك طاهر في توليدهم للمعنى المجازي في عدد من الكلمات واستعماله وحده ، وبهـماله المعنى الحقيقي ، بعد تناسبه لكثرة استعماله الثاني على نحو ما نجد في كلمة (حرم) التي ترد في الفصح بمعنى شك الشيء بما هو مؤد . ولذا يقال : تحرم الشوك في رجليه إذا شكها ، وحرم البعير : إذا وصع والخرامة في أنفه^(٧٨) ليشد بها الرمام . ولكن العوام عندما اليوم أهملوا هذا الاستعمال الحسي الحقيقي وتجاوزوا فيه مستعملين إيـه للدلالة على إسكات المتكلم وقطعة ومنعة من إيداء الرأي أو قل : إنهم استعاروا الشك الحسي للشك المعنوي ، فكان ذلك وحزله وإخصاص .

٥- وربما تصعب الوشيجة التي تربط بين الداليتين العامية والفصحى ، وذلك عندما يتباعد الاستعمالان تباعداً غير قليل ، وذلك في نحو كلمة (حتل) التي تعني في لغة بغداد^(٧٩) وما جاورها من محافظات : أحصى نفسه . وهي في الفصح بمعنى خدع وكاد . قال الشاعر :

حتلت حانيات الدهر حتى كأنني حائل يدلو لمصير^(٨٠)

وبما (حتل) الصائد للصيد محادعة له ليتمكن منه وكذلك المحادع إذ هو لا يعدم إعفاء محادعته ، لئلا تكشف حاله . وهذا هو الحبل الواصل بين المعيين العامي والفصح مع تعاميهما الذي وصفنا .

٦- وقد يتعد المعنى العامي عن أصله الفصح بمرور الزمن حتى يغدو غريباً عنه . ولكن لهذا الابتعاد في الواقع مبررات وأسباب ، وإن كنا في كثير من الأحيان لا ندركها ؛ وذلك لأننا لا نستطيع أن نواكب سمع تقاويل هذه الأزمان التي تقلبت فيها اللفظة على الألسنة . نعر دلالاتها وتطورها بحسب الظروف الموضوعية التي مرت بها الأمور العربية الإسلامية ، من اجتماعية وبغصية وعقيدية واقتصادية

ولمصرّب لذلك مثلاً كلمة (ربيع) في جنوب العراق وغيره فهي تعني هناك محصول الحبوب كالحنطة والزرر والشعير والماش وغيرها . وهي في الفصح تعني الريادة . كأنهم لحطوا الريادة التي حدثت فيه حين صار ررعاً حصيداً بعد أن كان حباً مبدوراً أو أنهم -دافع نفسي بحث- سموه هذه التسمية تقاضاً ليمائه وقرب بتدبه أكله . كما سمى العرب قديماً فاطمة وعائشة . ومما يدل على أن (الربيع) يعيد الريادة في اللغة ، ما روى في حديث عمر رضي الله عنه : "املكوا للعجين فإنه أحد الربيعين" ، وقد فسره أبو عبيد بقوله "املكوا للعجين ، أي : أجيوا عجنه وأعموه . والربيع الريادة ، فالربيع الأول للزيادة عند الطحن ، والربيع الآخر عند العجن"^(٨١) .

٧- وربما نتعد اللفظة في استعمالها العامي عن دلالاتها الفصحى تماماً ، أحدهم مثلاً إذا طابع نفسي واجتماعي مغاير لما كان عليه الفصح ، وبذلك مثلاً : (ول) ، فهي في العامية العراقية رجر وطررد وتأنيب . وهي في الفصح تعني مطلق التوجيه إلى جهة ما ، وليس لها أية حال هذه الدلالة عند الإطلاق إلا بقرينة السياق وقد وردت في التبريل معيدة مجرد التوجه إلى بيت الله الحرام ، قال تعالى في مخاطبة نبيه الكريم محمد ﷺ : "قَوْلُ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ" (البقرة : من الآية ١٤٤) ، وقال "لَوْ مِنْ حَيْثُ حَرَجْتُ فَوَيْلُ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ" (البقرة من الآية ١٤٩) ، وليس في توليه النبي ﷺ والمسلمين وجوههم جهة المسجد الحرام إلا تكريم لهم من ربهم ، إذ جعل لهم قبلة حاصلة بهم بعد أن كانوا يتجهون في الصلاة إلى بيت المقدس^(٨٢) .

وهذا يشعرنا أنه ليس لكلمة (ول) الفصيحة تلك الدلالة الحادثة المعروفة التي كسبها لها العوام في هذه الأيام .

على أنها في بعض الأحيان الاستعمالات بعيد الهريمة ، في مثل قولهم "ولى فلان ديرة" وقد ورد في الترتيل ، قال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا رَحِمَ فَلَا تُولُوا لَهُمْ نَأْسَارُ﴾ (الأنفال ١٥) . وقد تفيد الإعراص والتجافي عن الشيء حسب كان أو معنوي كما في قوله تعالى ﴿فَبَاكُ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى وَلَا تَسْمَعُ الدُّعَاءَ إِذَا وَشَوْ مُتَبَرِّينَ﴾ (الروم ٥٢) . فلا يستبعد أن يكون لهذين الاستعماليين أثر في اكتساب هذه اللفظة منقولها الذي يبينه أنفاً لدى العوام .

ومن ذلك أيضاً كلمة (سائب) التي سهل العوام همزتها بقلبها حرف لين هو الياء ، فقالوا : (سايب) ، وأرادوا بذلك من لا صابط لتصرفاته ولا رادع ، أو من لا مأوى له ولا بيت يستقر فيه . وهي دلالة تشعّر بنم الموصوف وانتقاصه ، مع أنها في الفصح لا تعني ذلك بحال ، وإنما تعني المصروع في المشي أو الجاري^(٨٢) ، وإنما جعلت العرب (السائبة) اسماً للفاقة التي تهمل في الجاهلية ، فتسبب لنذر أو نحو ، أو غير ذلك مما ذكرنا من أسباب ، فإذا قال : هي سائبة لم تمنع عن ماء ولا كلاً ولا تركب^(٨٣) وهو ما حرّمه القرآن وأكرهه على الجاهليين في (الآية ١٠٣) من سورة المائدة .

• من العامي ذي الأصل الفصيح

ولابد لنا بعد هذه الدراسة المفصلة نوعاً ما لعلاقة العامي العراقي بالفصح ، وأهمية دراسة هذا العامي مقارناً بأصوله التي انحصر منها ، ثم بيان أهم الطواهر اللغوية النقطية والمعنوية المتعلقة به ، لئلا نل بعد هذا الذي بيده من عرض مبادئ من الألفاظ التي تتردد على ألسنة العراقيين اليوم ، وبإصحاح أصولها الفصيحة ، وما طرأ عليها من تغيير وتطور لفظي أو دلالي ، معللاً تعليلاً مبيهاً على ما ثبتت علم اللغة ، وبخاصة علم الأصوات اللغوية الحديثة ، ومعزراً بالمصادر المتنوعة ، وهو عمل لغوي جديد ومتطور . ولا بد أيضاً من افتتاح للصورة المعجمية في هذا الإيراد . ولما كان من غير الممكن في هذا البحث إيراد كل ما أمكن جمعه في هذا الموضوع ، نظراً لكثرة ، فقد كس

لا بد من لاجر ، بشيء منه في هذه المعجمية ، التي هي كالتطبيق لما قلمناه في هذه الدراسة وكان الاكتفاء بكلمات من حرف الهمزة يبدو شيئاً معقولاً .

(أ ب هـ)

أبهة : الأبهة عند العوام العراقيين : العظمة والعظمة وما شكلتها . وبها يصنعون عادة سوي النعم الواقعة والمناصب العالية . وهي في الفصح دالة على هذا المعنى وعلى معان أخرى كمنحوة والكبر ، قال الفيروز أبادي^(٨٤) : "الأبهة - كسكرة : العظمة والبهجة والكبر . سانه : تكبر ، وعى كذا : تزه وتعظم" .

ويلحظ أن فعول تركوا هذه المعاني الأخيرة ، واكتفوا بالمعنى الأول في استعمالهم للأدخ وهو العظام والعظمة ونحوهما . ويلحظ أيضاً أن العوام ينفذونها بصيغتها التي وردت في الفصح . ومعنى ذلك أن للتغير والانحراف لم يصيبها .

(أ ث ت)

أثاث : الأثاث عندهم متاع البيت وحاجاته المستعملة في النوم والجلوس وحفظ الملابس والأشياء الثمينة وما إليها ، وذلك كالموائد والأرائك والسرر والكراسي .. وهم ينفذونها عدة بصورتها التي وردت في الفصح بفتح همزتها ، ومنهم من يمد هذا الصوت اللين القصير فيجعله صوتاً ثانياً طويلاً هو الألف فيقول (أثاث) . وهذا التعبير الصوتي له مظاهر في عميتنا أشربا إلى شيء منها سالف الأولى هي الواردة في الفصح ، غير أن دلالتها أعم مما يخصصه العوام اليوم ، إذ معناها كما ذكر أبو زيد الأنصاري : "المال لجوع ، من الإبل والعنم والعبيد والمتاع ، وهي جمع معدّها أثاثاً"^(٨٥) .

واللفظة بعد هذا قرآنية وردت في موضعين من الكتاب المبين . فهي إذاً في غاية الفصاحة قال تعالى ﴿وَمِنْ أَصْنَائِهَا وَلُؤْلُؤُهَا وَأَتَانُهَا وَمَتَاعاً إِلَى حِينٍ﴾ (الحل . من الآية : ٨٠) قال في (سورة مريم : ٧٤) ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثْنَاءً وَرَتِباً﴾ وقد استعمل العوام الفعل والوصف والمصدر منه ، فقالوا : أثاث ، وبينة مؤنث وتأثيث البيت وذلك مما ورد في الفصح من قبل إذ يقال أثاث الشيء - إذا وطأه وورثه^(٨٦) .

(أ ث ف)

إتغني - إتغية - إتغبي : لفظ يستعملها الحضر من أهل الموصل ، ويريدون بها ما توصل عليه القدر وبحوها . وهي تصنع عندهم من شيء مدور من الطين مفتوح من الأمام ، وهذه دلالتها في الفصح (٨٨) أيضاً ، وإن تعيرت نوعاً ما صورة للمادة التي تصنع منها وتعد . إذ كانت عادة ثلاثة أحجار تسمى (الأثافي) . أما غير الحضر من الموصلين فيقولون (لتغية) وهي في الفصح (الثغية) .

ويلحق أن طاهرتين صوتيتين طرأتا على هذه اللفظة أولهما : إبدال التاء تاء وذلك لقرب محارجهما (٨٩) والأخرى : إمالة ما قبل تاء التانيث غي ، لأنغني - لوقوه عليها فشاها فتح ما قلها بالكسرة حتى غدت تلفظ بما هو قريب من الياء ، لتناسب ذلك الكسر وقلبو أحد الصغير في (الأنغية) وهو الياء إلى صوت طويل ، هو الألف مراراً مرة للتشديد وهو المسمى لدى اللغويين للمحدثين بقانون المحالفة ، على ما بيئناه سابقاً . وبذلك حلت اللفظة في صورتها الرابعة من الإمالة التي طرأت عليها في صورتها الحضرية ومعلوم أن هذه الإمالة عرفت في القراءات القرآنية وقد قرأ بها الكسائي عدد الوقف على مثل هذه اللفظة كما في (خليفة) و(رافة) و(وليجة) (٩٠) .

(أ ث ل)

الأثل : عند العولم العراقيين شجر معروف ، معرده (أثلة) . وفي مدينة البصرة منطقة شهيرة تعرف بـ (الأثل) ، لكثرة ما فيها من هذا النبات . وهذه الكلمة من العربي الفصح ، وآية ذلك أنها وردت في كتاب الله المبين قال تعالى في حديثه عن سبأ ﴿وَيَتْلَاهُمْ يُحْمِيهِمْ حَتَّىٰ تَوَاقَىٰ أَكْلُ حِمْلِهِمْ وَأَنْتَ وَشِيعَتُكَ مِنْ مِثْلِهِ قَلِيلٌ﴾ (سبأ: من الآية ١٦) وقال الرازي (٩١) : "الأثل : شجر ، وهو نوع من الطرفاء ، للوحدة أثلة ، والجمع أثلاء" . وفي مجالس ثعلب عن رجل من العرب يصف امرأته ويثنى عليها ، وقد سألت أمه عن حالها فقال أثلة ولين رملة وجني نطلة (٩٢)

(أ ج ح)

وج : يقصد العولم بكلمة (وَج) : أشعل . وأكثر ما يستعملونه ذلك في النار ، وقد يستعملونه أيضاً في إضاءة المصابيح الكهربائية ، فيقولون : وج النار ، وج الضوء ، وهي في الفصح بالهمز (أ ج) ، صهلوه بقلبه وأوآ على طريقته في كثير من الكلمات المبدوءة بالهمزة مثل (أَبَيْتُ) ، و(أَلَمْتُ) ، وذلك لما في الهمزة من شدة ، وما في الواو من لين ورحابة . ومما يدل على أن فصح هذه الكلمة مهموز الفاء قول ابن منظور (٩٣) : "الأجيج : تلهب النار .. والأجوج المضىء" . وقول الرازي (٩٤) : "الأجيج : تلهب النار ، وقد أُجِيت أجيداً"

(أ ج ن)

إنجانة : الإنجانة : وعاء كبير مصنوع من الألمنيوم أو النحاس أو شبه من المعادن ، يوضع فيه العجين أو الخبز أو غيرهما مما يؤكل . ويلفظها حضريو الموصل بـ إمالة : إنجسي وهي في الفصح (إنجانة) ، وقد وردت في بصوص إسلامية قديمة . ففي حديث سعد بن أبي وقاص حين عاد سلمان في مرضه وما حوله إلا مطهرة أو إنجانة أو جفة (٩٥) . وقال أبو عبيد : "المحضب : هو مثل الإنجانة التي تعمل فيها الثياب وبحوها" وبذلك يتبين أن هذه اللفظة من العربي الفصح ، وأنها كانت تستعمل بذلك لتعسيل الملابس ، أو ربما استعملت اليوم لهذا الغرض في جملة ما تستعمل ، غير أن المتعارف عليه استعمال الطست . هذا من الناحية الدلالية ، أما من الناحية اللفظية ، فقد طسراً على اللفظة تعير صوتي : إذ قلب أحد الصغير في الجيم نوآ ، وهي صوت متوسط شبيه بصوت السين ، بطلق النعويون المعاصرون على مجموعته (الميم والراء واللام والنون) (اسم الأصوات الستة) (٩٦) أو (المانعة) "Loquids" ، وهذه الأصوات يبدل بعضها من بعض كثير في اللهجات السامية (٩٧) وقد جرى القلب في هذه الكلمة وفق قانون المحالفة بين الأصوات . وذلك لشدة هذه الجيم بالتصغير ، ومن ثم نقلها على اللسان . فحذف العولم ذلك بهذا الإبدال فقالوا : (إنجانة) . وفي اللغة الأكديّة كلمة فيها شيء من الغرب من عبرية وهي (أكنو) "Agannu" أو يست العربية بالضرورة مأخوذة من الأكديّة بل يصح

القول أن اللفظة متداولة هي المعنى كليهما ؛ إذ كثيراً ما تشترك اللغات في مثل ذلك فتصف الدابة في هذه العت بصورة مقاربية ، وبأنك مثل (جهنم) في العربية و (جى) هُـم في العبرية^(٩٩)

النهو اعش

- ١- والي : فقه اللغة من ١٤٥٠ .
- ٢- فقه اللغة : من ١٤٦٠ .
- ٣- محي الدين توفيق : أصول النجاة الحديثة ، مقال في مجلة كلية الآداب ببغداد ص ٥٠٥ .
- ٤- مدرس النحوي في فقه العربية ص ٥٤ ، والسيوطي : المعرر ١/٢٢٢ ، وانظر عبد العزيز مصر : لحن العلمية في ضوء الدراسات الحديثة ص ١٤٨ .
- ٥- النحوي ص ٥٤ .
- ٦- توفيق اللسان . ص ٩٤ ، وانظر لحن العلمية ص ١٤٨ .
- ٧- الراوي : نظرات في اللغة والنحو ص ٦١ . وقد أورد فيه مقالاً بعنوان (اللغة الوسطى) .
- ٨- فقه اللغة : ص ١٤٦ .
- ٩- العبداني : للتوزيع اللغوي الجبرقي . ص ٩٥ وما بعدها .
- ١٠- قال في اللسان : والعصي من نبات الرمل له هيب " مادة غ ص ١٩ ، ٣٦٤ .
- ١١- وأنشد أبو حبيبة بن الجليل من أزمان عاد : مجتمع الآلاء والعصاة (المصدر نفسه المكان نفسه) .
- ١٢- وهو معروف في مناطق كثيرة في العراق ، وتنبع جذعي للعودار ، وبهجه فيه قلب للقف غيب .
- ١٣- عبد المجيد عابدين : المنطل إلى النحو العربي على ضوء اللغات السامية . ص ٨٧ .
- ١٤- ينظر في هذا : الزمخشري : اكتشاف ٣/٣٤٥ .
- ١٥- كتاب (اللغات في القرآن) . ص ١٦ .
- ١٦- جامع الدين في تأويل آي القرآن ١/٧-٨ . طبعة بولاق .
- ١٧- من تراثنا اللغوي القديم : ما يسمى في العربية بالذحيل ص ٧-٨ .
- ١٨- قاموس رد العاصي إلى التصحيح : المقدمة . ص ٩ .
- ١٩- طبع هذا الكتاب في مطبعة المرملين للكتابيين - جبوية - لبنان .
- ٢٠- النحوي : ص ٢٠٢ .

- ٢٣- الميوطي المهر ٤٧٦/١ .
- ٢٤- ابن جني : الخصائص ٧٠/٢-٧٣ .
- ٢٥- المهر ٤٨١/١ .
- ٢٦- المصدر نفسه : أمكان نفسه
- ٢٧- السامري : التطور اللغوي التاريخي . ص ٧٣-٧٤ .
- ٢٨- السامري : التطور اللغوي التاريخي . ص ٧٣-٧٤ .
- ٢٩- شرح المستوفي على من قنرة المتمة للقراءات العشر لابن الجوري ص ١٩ واللهجات العربية ص ٤١ .
- ٣٠- ابن الجوري : تقريب فتنر في القراءات العشر . ص ٥٥ .
- ٣١- المصدر نفسه : ص ٦٩ .
- ٣٢- الصاحبي . ص ٧٣
- ٣٣- إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية . ص ٢١٠-٢١١ .
- ٣٤- قراري : مختار الصحاح : مادة (أ ج ص)
- ٣٥- إبراهيم السامري : التطور اللغوي التاريخي . ص ٧٤ .
- ٣٦- ينظر مقال الدكتور عبد العزيز بن عبد الله : ملاحظات حول بحث : (نوفات التحريب المولك) للدكتور عفيف دمشقية . مجلة اللسان العربي ص ١٧٩ . من المجلد ١٩ - ج ١ . سنة ١٩٨٢ .
- ٣٧- السامري : التطور اللغوي التاريخي . ص ١٥٤ .
- ٣٨- إبراهيم أنيس : اللهجات العربية . ص ١٧٢ .
- ٣٩- لقاء صوت مهموس ، والدال صوت مجهور .
- ٤٠- اللهجات العربية . ص ١٧٣
- ٤١- ثعلب : مجالس ثعلب . ١٠٠/١
- ٤٢- إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية ص ٢٠٩ بورمصال عبد التواب : فصول في لغة عربية ص ٦٠
- ٤٣- قال : إياهجت الرجل ويأهيته ، ويأرجته ويأريته بمعنى واحد : اللسان : ٩٢/٣ (بهبج) .
- ٤٤- المهر ٥٤٨/١ ٥٤٩ ، ومثله وشيمته : دعائه ، وجرس الليل وجرشه : قوله
- ٤٥- الأصوات اللغوية : ص ٢٠٩ .
- ٤٦- الأصوات اللغوية : ص ٢٠٩ .
- ٤٧- الأصوات اللغوية : أمكان نفسه .
- ٤٨- قصود تصانص أو الساكن هو ما عدا الألف والواو والياء والفتحة والضمة والكسرة ، إذ يطلق على هذه الأصوات : الصائتة أو المصوتات ، وهي حروف اللين الطويلة والقصيرة .

- ٤٩- الصراحة - بتثنية الياء - آنية الحمر (قاموس ٣٤/١ : صراح) بولس صليها الحول لثاء زجلجي يوضع فيه الماء ، أو قلب ، أو نحوها
- ٥٠- قبل - جاء جليدي ويول
- ٥١- الصاحبي . ص ٥٤ .
- ٥٢- السامري : لتوزيع اللغوي الجغرافي . ص ١٠١ .
- ٥٣- الخصائص : ١٤٦/٢ .
- ٥٤- ثعلب : المجالس ص ٨١ والصاحبي ص ٥٣ ونكر أنها من اللغات المنمومة وأوردتها ابن السكيت في (الإبدال) ص ٨٤ .
- ٥٥- إبراهيم أنيس : اللهجات العربية . ص ٩٢ .
- ٥٦- أربع تقوم إليهم ، إذا رعوها ، أملي لفتي ١٤٥/١ . (ويروى) في العمدة : إذا عاشوا في رعد وهامة .
- ٥٧- البارء - شيء يصنع من القصب يفرش في الأرض ، وهو مشهور ، ويحاطة في الوسط والجنوب
- ٥٨- أي ملو : وفي كتاب (العين) للحليل ٣٧/٥ أن الشفراء تطاير مرقط بحمرة وخضرة ومولد ويبص
- ٥٩- اللسان ١٤/١ فصل الهمزة حرف الهمزة
- ٦٠- الإبدال : ص ٧٦ .
- ٦١- اللسان ١٨١/١٦ مادة (أ و ن) .
- ٦٢- الأصوات اللغوية ص ٩٩ .
- ٦٣- مختار الصحاح : (ك ري) .
- ٦٤- مختار الصحاح : (ج ب ر) .
- ٦٥- غريب الحديث ٤٥٦/٣ .
- ٦٦- الخصائص ١٢١/٣ قال : وإذا فطت العرب كذلك أنشأت عن الحركة الحرف من جسيها فتثنى بعد الفتحة الألف ، وبعد الكسرة الياء ، وبعد الضمة واو ، وأنشد لابن هزلة :
- فأتت من الغرائل حين قرمي ومن ذم الرجال بمنزاج
- ٦٧- قراري . مختار الصحاح ، مادة (واي) .
- ٦٨- قراري . مختار الصحاح ، مادة (واي) .
- ٦٩- الطوسي : القيني ١٤١/١
- ٧٠- حيص : أي خلط ، ومنه الحيص المعمول من التمر والسم (للقاموس ٣٠٠/٢ خصص)
- ٧١- ذكر الدكتور إبراهيم السامري في كتابه : لغة النعمة للمفاز ص ٤٥ . أن عامود هي الأصل وعمود محقه - أي يعبر مد - مأخوذة منها ، ويرى أنها ليست عامية عتبه مثل شاقول وعور ثم نكر في ص ٢٤٩ من الكتاب نفسه أن المد من ببالغة الفتحة جري على النون العامية "بوهو ما ذهب إليه في وفي

كلمة لثلاث واضح ، والسيفه التي ذكرها (فعول) قديمة ولها في العربية نظائر مثل كلمة (جسوم) ولم يقع فيها هذا التحريف قديماً ، وليس له نظائر مخففة حديثاً ، بل يصح القول بما ذهب إليه

٧٢- القاموس المحيط ٢٠/١ (هـ ر ع)

٧٣- السامري : التوزيع القوي الجبرالي . ص ١٨٦ .

٧٤- متيقن لولمن محور الكلمة في اللغة من ١٥٣ ونظر بلحن العلة للدكتور عبد الحريز مطر ص ٢٢٩

٧٥- لامالي ١٢٨

٧٦- الجيم ٢٨١/١ (باب لذل) .

٧٧- غريب الحديث ٤٥٦/٣

٧٨- اللسان ٦٥/١٤ ، والقاموس ١٠٥/٤ ، مادة (غزم) .

٧٩- وفي كلام كثير من سكان الوسط والجنوب (ليد) ولها وشيجة بالفصح أيضاً .

٨٠- لقالى - الأملى ١١٠/١ .

٨١- أبو عبيد : غريب الحديث ٣٢٩/٣ .

٨٢- الزمخشري : الكشاف ٢٤٤/١ ، والسيوطي : الباب النقول في أسباب الشروء . ص ٢٠

٨٣- الفيروز آبادي : القاموس المحيط ٨٤/١ (السبب) .

٨٥- نفسه ٤/١ (أبوتنه) .

٨٦- ابن قتيبة : أدب الكاتب . ص ٤٩ ، وحكاة عن أبي زيد وعن الغراء ابن منظور في اللسان ٢/٢٦٥

٨٧- لسان العرب ٤١٥/٢ : (أثث) .

٨٨- ينظر القاموس المحيط ١١٦/٣ (الأثفة) .

٨٩- ينظر في قرب مرجع لقاء من لقاء : إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية . ص ٤٩ .

٩٠- ابن الجزري : تفریب الخثر في القراءات العشر . ص ٦٩

٩٢- مجالس تطالب ٣٦/١

٩١- مختار الصحاح (أ ث ل) .

٩٣- اللسان ٢٧/٢ مادة (أجج) .

٩٤- مختار الصحاح : (أ ج ج) .

٩٥- أبو عبيد : غريب الحديث ٩١/٣ .

٩٦- كامل مراد : اللهجات العربية الحديثة في اليمن . ص ٦١ .

٩٧- رمضان عبد القواب : فصول فقه العربية . ص ١١٠ .

٩٨- طه يثّر : من تراثنا اللغوي القديم ص ٥٣ .

٩٩- حسن طاطا : السامريون ولغاتهم . ص ١٥٠

الباب الثاني

دراسات نقدية في النمو

المجلد الأول : (مشكلات النمو بين القديم والحديث)

الفصل الثاني : (نمو القرآن بين تقصير النظامي

وقصور المعاصرين)

الفصل الثالث : (النمو في معاهدنا التعليمية ..

طرائق تدريسه ومادته)

الفصل الأول

مذات النوعين القديم والحديث

المبحث الأول

تشعب المشكلات النحوية

تمهيد :

لا تحلو لغة من لغات العالم ، قديماً وحديثاً ، من مشكلات تحيط بها أو تعود إلى صميم كيانها ، فاللغة ظاهرة اجتماعية يصيبها ما يصيب المجتمع من آفات ، وتحف بها في كثير من الأحيان ما تحف به من معضلات . وليست العربية دعاء في هذا الموضوع من اللغات ، فإن حياتنا اللغوية التي لحياها إنما هي ثمرة ونتيجة لذلك الماصي الطويل الذي تعرضت فيه اللغة العربية لعوامل ومؤثرات شتى ، ولرحلات وانتقالات بعيدة المدى ، وصراع مع لغات أخرى ، وثقافات متنوعة فتصورت فيها عموماً وبقيت حية طوال هذه القرون .

غير أن تلك الثقافات تركت طابعها في كيانها وعلومها ومناهج دراستها ، وكان النحو أحد علومها التي عرض له مثل هذا التأثير ، ومن هنا فلا بد لمن أراد فهم المنهج النحوي فهماً صحيحاً ، أن يُعنى بدراسة هذا الماضي السحيق كله وتتبع آثاره ، ومعرفة تلك المؤثرات التي حدثت فيه ، فاعله بعد ذلك الدرس يستطيع أن يفهم من غوامض هذا المنهج وحفاياه حقائق كثيرة ، ويتبين من خطئه وطرق تحريره ما لا يصل إليه قط المتأول المستعجل^(١) .

وفي رأينا أن هذه اللغة حظيت بعناية ربانية ، إذ أن ما سُد إليها من سهام الحقد والنسب والجهل في عصور متباينة ، ومنها عصرنا الحديث ، لو سدد لأي لغة من لغات العالم ، لانمحت منذ زمن طويل ، ولم يبق إلا أثر أبعدين ، كما انمحت من الوجود كثير من اللغات بفعل الصراع اللغوي والاضطراب بين الشعوب .

غير أن هذه اللغة بقيت حية نامية مردهرة بفضل القرآن الكريم ، طولا هذه الكتاب المجيد ، لما عُمّرت كل هذا العمر الطويل ، غير أنها برغم ذلك كله تكوّن مشكلات لم نعب عن عيون الساهرين على رعايتها وخدمتها ، وبعض هذه المشكلات هي لا تتغير قلناً ، وبعضها ليس بالهين الذي لا يؤبه به ، لما له من تأثير مباشر وفعل في حياتنا اللغوية اليوم ، وفي استيعابنا لهذه اللغة الكريمة . وكانت قواعد النحو يحدى هذه المشكلات التي استأثرت بهم الباحثين والدارسين للمحدثين . ومع أن هذا

الهم قديم كما سنرى ، إلا أنه بقي على ما هو عليه إلى هذا اليوم ، ومع أن أصوات النشاكين تتعالى في كل مناسبة ، إلا أن هذه القواعد بقيت كما كانت في صورتها وجوهرها وأساليب تكييفها - في كتب النحو القديمة . وعلى الرغم مما صنف من مؤلفات لإصلاح النحو وتيسيره قديماً وحديثاً ، وما ألف من لجان في العصر الحديث إلا أن المشكلة ما زالت كما هي ، وما زالت الصيحات تتعالى والشكاوى تتكاثر من النحو وصعوبته وجفافه ، وأصبحت أن المشكلة النحوية أولى المشكلات اللغوية بالدرس والبحث . وهذا ما حمل صاحب هذا البحث بها ، بعد أن كانت البداية ابتداءً متعقبة على تناول أكثر من مشكلة ، كغوصي المصطلحات ، وتسويغ اللحن بدعوى الحداداة وعدم الكيفية السعوية للمعربين ، وشيوع الأساليب الصحفية في كتابات المحتضين الجامعيين وما إلى ذلك ، وهي المشكلات التي يعني بدراستها طلبة الدكتوراه اللغوية في قسم اللغة العربية عدداً .

ولما كانت المشكلة النحوية متشعبة ، فقد وُفّت بالمقصود من هذه الدراسة ، بل زادت مادتها المعدة في المسودة على ما هو مقدر لها من صفحات حتى اضطررنا إلى اختصارها وحذف شيء غير قليل منها .

تحكيم القواعد المنطقية :

يوجب المنهج العلمي السليم عدد وضع قواعد اللغة ، استقراءً دقيقاً وشاملاً للمادة اللغوية ، من أجل صدق تلك القواعد وانطباقها على الواقع اللغوي .

غير أن النحاة تأثروا بالمنطق الأرسطي ومقولاته ، فانتقلت عدوى هذا التفكير الذي يخلط بين الدراسات اللغوية والدراسات المنطقية والمبناهيريقية ، إلى اللغة العربية ودراساتها ، ودأبوا أصل اللغة والدراسات النحوية^(٢) ، فعمدوا إلى المنطق الفيلسفي مع أن هذا المنطق (غير صالح للدراسات العلمية) ، لأنه يعكس الفضيحة : إذ (يوجد القاعدة أولاً ثم يفكر في ما يمكن أن يدخل تحتها من مفردات ، مع أن البحث العلمي يستخدم المنطق الاستقرائي ، الذي يستقصي المفردات أولاً ، فيوجد جهة الشراكة بينها ليتخذها نتيجة البحث أو قاعدته)^(٣) . مما أدى إلى صعوبة النحو على

في صياغة الجملة ، وكانت أبوابه لا تتوخى حدود المنطق الأرسطي ورسومه بقدر ما تتوخى ما فيه الكفاية لتقويم الألسنة^(١٢) .

وقد انتهى هذا المسهب بالنحاة إلى مزج النحو ولا سيما علته بالمنطق ، واشتهر بذلك منهم في القرن الرابع علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) حتى إن أبا علي النحوي (ت ٣٧٧هـ) قال فيه : "إن كان النحو ما يقوله الرماني ، فليس معاشيء منه وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء"^(١٣) ، وذلك أنه كل يمزج كلامه بالمنطق^(١٤) وقد انتهى بهم ذلك إلى تحكيم هذه القواعد المجردة ، في النصوص القرآنية فحملوها ما لا تتحمل موافاة لقواعدهم التي وضعوها ابتداءً ، عامنين إلى التأويلات البعيدة ، غير آبهين في كثير من الأحيان بما قد تحدث هذه التأويلات من جور على صور التعبير القرآني وروعة تركيبه ومعناه .

فمن هذه القواعد قولهم "إن الأداة لا تعمل حتى تحتص" ، وبوا على ذلك "أن الحرف لا يعمل في نوع من الكلمات حتى يكون محتصاً به"^(١٥) ولذلك لم يجزوا عمل (ما) الاستفهامية ، لدخولها على الاسم تارة وعلى الفعل أخرى . وانتهى بهم هذا المسهب إلى تقدير (أن) الناصبة بعد (حتى) و (لام التعليل) أو (لام كي) كما يسمونها^(١٦) و (لام الجحود) ، للسبب نفسه ، وهو عدم الاحتصاص . وتكلفوا تأويلاً ما أنزل الله به من سلطان ، حين جعلوا أدوات الشرط : مثل (إن) و (إذا) و (لو) ، داخلات على أفعال باستمرار ، فإن لم يتأثرها فتروها ، وجعلوا الأفعال الظاهرة في الكلام معسرة لها على أساس أن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به^(١٧) ، جاعلين ذلك المحذوف المقدر واجب الحذف^(١٨) .

وامتد بهم هذا إلى أي الذكر الحكيم ، فقد روى هذا التقدير العجيب في منبر فوه تعالى : ﴿وَأَيُّ أَحَدٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجَّرَهُ﴾^(١٩) ، فجعلوه تقدير وإن استجارك أحد من المشركين استجارك . وأغربوا في الإعراب حين جعلوا الجملة المنكورة في النص لا محل لها من الإعراب بعد هذا التقدير . لأنها مفسرة^(٢٠) لتلك المفترضة موافاة لأحد أصولهم : "أن أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل ، ويصرون على هذا الأصل بإصرار المكابر" كما يقول أستاذنا الجوارح رحمه الله بحق^(٢١) .

ومثل ذلك قالوه في الآية : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(٢٢) أو الآية الكريمة ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾^(٢٣) ، فجحد للمحشري (ت ٥٣٨هـ) وهو

النحوي البليغ بمساق مثل غيره من النحاة ، فيقدر فعلاً بعد (لو) الشرطية هنا ، هو (ثبت) ، ويجمع المصدر المؤول من (أنهم صبروا) فعلاً له^(٢٤) ، موافاة لتلك القاعدة التي وضعوها ابتداءً ، وهي اختصاص الشرطيات بالدخول على الأفعال^(٢٥) . مع أن جملة الشرط هنا اسمية هي : (أنهم صبروا) ، وهي بالإجماع في محل رفع ، ولكن على أنها مبتدأ ، ولا حيز لها عند سيبويه : لاشتغال صلة (أن) على الممسند والممسند إليه ، أو بعبارة أخرى : إن المصدر المؤول من أن واسمها وخبرها في محل رفع بالابتداء ، وقيل : إن خبرها محذوف ، وذهب آخرون إلى ما ذهب إليه الرمشري مع تقدير اسم بدل للفعل ، فقالوا : يفتقر الخبر مقدماً ، أي ولو ثابت إيمانهم ، على حد ﴿وَأَيَّةَ لَهُمْ أَنَا حَمَلْنَا﴾^(٢٦) .

وحكى ابن هشام الأصبغري أن المبرد والراجح والكوفيون كانوا يذهبون إلى ما ذهب إليه الرمشري من بعد ، من أنها مرفوعة على الفاعلية والفعل مقدر بعدها ، أي ولو ثبت أنهم آمنوا . وبين ابن هشام أن هذه الوجه "رجح أن فيه إبقاء لو على الاختصاص بالفعل"^(٢٧) .

وهكذا سيطرت فكرة اختصاص (لو) وغيرها من الشرطيات بالدخول على الأفعال ، فجري توجيه الإعراب والترجيح على هذا الأساس المبني على المنطق من أن الأداة لا تعمل حتى تحتص كما قدمناه . والعرب في الأمر ، ما يحكيه ابن هشام من موافاة الكوفيين في هذا التقدير للبصريين ، معنيين باثنين من كبارهم هما المبرد (ت ٢٨٤هـ) والراجح (ت ٣١١هـ)^(٢٨) . مع أن هذا التقدير مخالف لأصول الكوفيين في عدم تقديم فعل بعد أداة الشرط ، مثل (إن) و (إذا) .

وكان للكوفيون أقرب إلى الفهم النحوي السليم ، وأكثر أصليه للحق ، حين جعلوا (حتى) ^(٢٩) ، و (إلا) ^(٣٠) ، التي للتعليل والتي للجحود ناصية لمصرع بأنفسها وكان استقرارهم الدقيق للغة جعل لهم حجة في ذلك ، إذ احتجوا لنصب هاتين اللامتين بأنفسهما من دون تقدير (أن) بعدهما ، بظهور هذه الأداة في الكلام^(٣١) بعدها ، فلو كانت اللام ناصية بأن لما صح ظهورها بعدها وكانت بطرة الكوفيين بنصب (حتى) بنفسها بمعزل عن تحكيم قاعدة اختصاص الأداة التي اعتمدها البصريون ، قد قالوا : إنا وجبنا حرف نصب لنصب المصارع تارة ، ووجدناها حرف جر تارة .

أخرى ، فلم تقدر بعدها حرف جر . وحالهم - في ما يدل أبو البركات الأنباري -
الكسائي ، إذ عدّ الاسم مجروراً بألى مصممة أو مطهرة^(٢٤) .

وكان الكوفيون كذلك مصيبين حين لم يفتروا فعلاً بعد الشرطيات ، فيجعلوا
الاسم المرفوع بعدها فاعلاً له ، كما رأى البصريون ، بل جعلوه فعلاً للفعل المذكور
بعده ، أو على حد صياغة أبي البركات الأنباري له : يرتفع بما عاد إليه من الفعل من
غير تقدير فعل^(٢٥) ، إذ كان الكوفيون يرون المسد إليه فعلاً تقدم على الفعل أو تأخر
عنه ، كما بينا ذلك سابقاً في قولنا : محمد جاء ، وجاء محمدٌ ولحسب أن من ظن أنهم
يروونه مبتدأ لم يصيبوا ، لأن هذا التقدير يلائم مذهبيهم في الجملة الفعلية ، ويدل عليه
أيضاً تحليلهم لهذا الإعراب بقولهم : "به يرتفع بالعائد ، لأن المكنى المرفوع في الفعل
هو الاسم الأول ، فيسعي أن يكون مرفوعاً به ، كما قالوا : جاني الطريف ريد . وإذا
كان مرفوعاً به ، لم يفتقر إلى تقدير فعل"^(٢٦) .

وكان الأحفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) وهو إمام في اللغة والنحو ورأس مدرسته
البصرة في عصره ، قد تجافى عن منهج أصحابه البصريين ، فلم يقسّر بعد أنواع
الشرط للداخلية على الاسم ما فتروه بل جعله مبتدأ^(٢٧) وما بعده خبر له ولما لم يقسّر
الكوفيون وآخرون غيرهم بعده (إذا) فعلاً في مثل : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ ، لم يرقّ ذلك
لأبي البركات ، ومن هو على منهجه ممن يصح وصعبهم بحق بأنهم أكثر بصرية من
البصريين ، بل ذهب إلى أن (إذا) فيها معنى الشرط ، والشرط يقتضي الفعل ، فلا
يجوز أن يحمل على غيره^(٢٨) . وهكذا نجد القاعدة تتحكم ابتداءً بالتخريج والعلم
الحوي ، فتحوّله عن مسنه الصحيح ، وتلوي به إلى غير وجهه ، ونحن اليوم ما رتب
مصنعي على السبيل نفسها .

وقد يتصور المرء أن الصعوبة تقف عند حد معين بناءً على تركيب نحوي
معين ، ولكن الحق غير ذلك ، فإن اختلاف تركيب الجمل وأساليبها بعد أدوات
الشرط يولد صعوبات أخرى بقدر تلك الاختلافات . وآية ذلك أن النجوم حين أعربها
الأمر في دخول (إذا) على الظرف لا الفعل ، قتر بعضهم بعدها (كان) وبعضهم
(استقر) ، وذلك في مثل قول الشاعر :

إذا باهلي تحته حطلية
له ولد منها ذلك المدرع

والنقد فيه عندهم : إذا كان الباهلي ، أو إذا استقر باهلي . ثم بحثوا عن المفسر -
على الوجهين - فجعلوا العامل في حطلية ، وكأنهم أرادوا به الظرف (تحت) ، ثم
ردّوه على أساس أن فيه حذف المفسر والمفسر جميعاً ومهلوه بأن الظرف يدل على
المفسر فكانه لم يحذف^(٢٩) .

وكل هذا العبء الذي تكلفوه ، من أجل أن تستقيم لهم قاعدتهم في اختصاص
هذه الشرطيات بالدخول على الأفعال ، وبلا فإن دخول (إذا) هنا مثلاً على الجملة
الاسمية واضح ، ومن العجيب أن نحويًا حادقًا كإبن هشام الأنصاري (ت ٢٦١هـ) -
يقع في تكليف هذا التقدير البعيد المشط ، ويرتصيه في أي القرآن ، مع ما له فيه من
دقة الفهم وسداد القول ، فيزي أن (إذا) الشرطية إنما دخلت في مثل قوله تعالى : ﴿إِذَا
السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ ، لأنه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير لا مبتدأ ، خلافاً
للأحفش^(٣٠) من البصريين . فكان ابن هشام يرى هذه الأداة محتصة بالفعلية^(٣١) .

وإذا عرصنا هذا المنهج الذي اعتمده هؤلاء النحاة ومن سبهم ، على الدرس
النحوي الحديث ألبناه مجافياً للمنهج الوصفي ، وهو المنهج الذي دعا إليه قديم نحوي
أندلسي قديم هو ابن مضاء القرطبي ، إذ "دعا إلى اعتبار ما هو مستعمل فصب من
صعب اللغة ، دون الحاجة إلى التقدير والتعليل"^(٣٢) . كما دعا إليه غير واحد من
المعاصرين وفي مقدمتهم إبراهيم مصطفى "ومما تكلفوه من تقدير وتأويل ، وتقدير هم
فاعلاً لفعل له فاعله في الكلام نفسه ، لكنه لم يرد صحيحاً ، مع أن هذا وارد في نص
قرآني "وللفعل في القرآن قوة الاسم" كفاعل (بدا) في قوله تعالى : ﴿لَمَّا بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ
مَا رَأَوْا آيَاتِ لَيْسَ جُنْدٍ﴾^(٣٣) . إذ فتروه : (أمر) ، مع أن في معنى (اليسجند)
غنى عن ذلك ، فكانه قال : (سجند) . إلا أن هذا صواباً من ذلك لكونه فعلاً ،
ونسوا أن الاسم والفعل فرعان من أصل واحد^(٣٤) ، ألا تراهم قد عللوا إعراب الفعل
المصارع بمضارعة الاسم^(٣٥) ، وجعلهم اسم الفاعل بمنزلة الفعل ، حتى إن الكوفيين
سمّوه (الفعل الدائم)^(٣٦) . ومما يشعرون بهذه السمة التي يلتقي فيها الفعل بالاسم ، أننا
نرى في بعض نصوص الحديث النبوي الشريف ما يدل على ذلك . فقد قال ﷺ : ما
رأيت لكثرة حبير تعاديني ، فهذا لو أن قطعت أبهرى^(٣٧) . فأصاب (الأوان) وهو اسم
إلى (قطع) وهو فعل في (أو أن قطعت أبهرى) . وإنما جاء بصيغة الفعل - فيما يبدو -
لما في الفعل من بيان قوة الحدث . والتعبير بالماضي عما لم يقع بعد من الأحداث يرد

به في البيان العربي تحقق ذلك الحدث وتأكيد حتى كأنه قد وقع. ومن هنا هذا كثير في مشاهد يوم القيامة من مثل قوله تعالى: ﴿وَبُخَّ فِي السُّورِ﴾^(٣٧).

المبحث الثاني

سلب النحو معانيه والقياس على غير أساس

وهو من أكثر مشكلات النحو إصراراً بالنحو، ومن أهم أسباب جشويه وصعوباته التي يعاني منها الدارسون في عصرنا والعصور التي سبقت، ويعني بها العصور التي ضعفت فيها صلة النحو بمعانيه، ثم لم تزل تصعب حتى صارت المعاني بمنأى عنه، وانتهت إلى علم البلاغة.

فقد كان المعنى قبل هذا العصر، الذي أضف دائماً بأنه (العصر النكدي)، قرير النحو بمتزج به ويدل عليه، ويوضح صورته التركيبية، من تقديم وتأخير، وإثبات، ونفي، وتوكيد، ودعاء، وتمن، وترج، وتعريف، وتكثير، وما إليها من أساليب التعبير التي أعرص عليها النحاة للأسف ولم يعنوا منها إلا بما كان ماساً بالإعراب أو منصلاً بأحكامه، وفاتهم لذلك كثير من فقه العربية وتقدير أساليبها^(٣٨). مع أن هذه الأساليب تمثل المعنى الذي هو المقصود من الكلام.

لقد اكتفى النحاة بالإعراب وحده من دون النظر إلى المعاني، مع أن الإعراب كان باباً من أبواب النحو وليس للنحو كله، ثم ما لبث أن استأثر بالنحو^(٣٩)، حتى طغى عليه، وصار لدى المعاصرين - في التكرير خاصة - هم الدارس وغاية المدرس، مع ما دخله من تعقيلات وتلفس، أدت إلى تشقق الكلام، والحدل الذي لا طائل وراءه في كثير من الأحيان، "معصين في جملهم إلى فروص وهمية حتى عقدوا مصنفاتهم النحوية تعقيداً شديداً، وحتى غدا كثير من مباحثها شيئاً عسيراً"^(٤٠).

وبذا كان هريديان دي موسير، أبو علم اللغة ومؤسسه الحقيقي في العصر الحديث، قد شبه وصور قوة الارتباط بين الدال والمدلول بوجهي عملة، من حيث أنه لا يمكن قطع أحدهما من دون قطع الآخر^(٤١)، فإن هذا التشبيه يصدق كذلك على النحو ومعانيه. لذلك فإن علم البلاغة حين استأثر بالمعاني وملحها من النحو غدا النحو كشجرة قطع عنها الماء الذي يمددها بالحياة والرواء، حتى غدت كالجذع اليابس الميت.

على أن بيان الوشيجة بين الإعراب والمعنى لدارس النحو، ونشبهه عليه في التركيب والأساليب المختلفة، أخرى بأن تكون منه منزلة السليقة^(٤٢)، وذلك إذا مارستها واعتاد بالدربة والمران تدوقها. ولذلك دعا المرحوم إبراهيم مصطفى المشعشع سائح اليوم إلى أن "يعود إلى اللغة ويصير فحصها ويعموا في مراقبة أساليب، يجمعوا خصائصها في التصوير والتعبير، وينتوا أساليبها - من النفي، والإثبات، والتكيد، والنفي، وغيرها من أغراض اللغة -، إلا أنه يرى مع شك أنه ليس بين من شك شيئاً، إلا من وهب ذوقاً في اللغة وحس بأساليب وأنواع الدلالات المختلفة فيها"^(٤٣).

فكان المرحوم إبراهيم مصطفى يرى أن من يلغض بهذه المهمة ينبغي أن يجمع بين متكثير سوق في اللغة وحس بأساليب وأنواع الدلالات المختلفة فيها^(٤٤) وهو شك لا يجد المتمكن من ذلك، إلا ألبس مرهف الحس، صحيح السوق، حتى تكون القواعد الجديدة^(٤٥).

ولم يفت هذا النحوي التنبه المعاصر بطبيعة الحال، أن القرآن الكريم هو أصل ما ينبغي أن يعول عليه في هذه المهمة الدقيقة، والمادة العينية التي ستمتد بهم يربون، يقول: لأنه سيكون لهم السادية والخاصرة السليمة النقية، يتبعون فيه أحكام العبارة وأساليب الأداء ويتبعون بقرآنه ورواياته^(٤٦)، بصرف اسطر عن صحتها وشذوذها، فقد يكون ما سقى شاداً أسلم وأوثق مما رواده في لألب ونصوصه والشعر وفصائده^(٤٧).

وهو يرد بهد ما نبه عليه قديم أبو الفتح بن حني (ت ٣٩٢هـ) في مقنمة كسبه (المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات وإيضاح عنها)، من أن القراءات التي سماها أهل زمانه مادة كلها "صارب في صحة الرواية بحرانه، أحد من سمعت العربية مهلة مبداه"، وأن "الرواية تنمية إلى رسول الله ﷺ والله تعالى يقول: ﴿وَمَا يَكُمُ نَرْسُولَ فُضُوهُ﴾"، وهذا حكم عام في المعاني والألفاظ^(٤٨). فيها ما يرى وهو يصدق على كثير مما عدوه شاداً في عصره، يد منه ما لا يصح القراءة به ثم بين أن جني أن الشاد من القراءات، وإن لم يقرأ به في التلاوة، إلا أنه مقبول في إعراب، ولو كان مجمع عليه أقوى منه إعراباً.

وهذا الذي نبه عليه وعنى به المرحوم إبراهيم مصطفى ، لم يفت قدامي النحاة في الواقع ، بل كان صمم منهجهم في الدرس النحوي في كثير من كلامهم . وقد اعتاد الباحثون اليوم - ومنهم إبراهيم مصطفى - أن يجعلوا الأولوية في هذا المسبب العادل المتكامل لعبد القاهر الجرجاني في (دلائل الإعجاز) ، مع أنه مسوق بذلك ، حتى إنه يستطيع أن يعدّ مبتدأ هذه النظرة المتكاملة في عدم فصل المعاني عن النحو لدى الخليل بن أحمد وتلميذة سيبويه ، ثم لدى غير واحد ممن ألف في إعجاز القرآن ، و مجارة ، كأي عبيده ، والقاصي عبد الجبار (ت ٤١٥هـ) ، وعبد القاهر الجرجاني ، وجار الله المحدثي ، وابن هشام الأنصاري .

فحين إذا رجعت إلى كتاب سيبويه ، وجدنا الخليل وسيبويه سابقين إلى هذا المنهج (التكاملي) في النحو في طائفة من عللها النحوية . فقد علل الخليل التعبير عما لا يعقل بصميم العقلاء (و هو الجمعة) في مثل قوله تعالى ﴿ كَذَلِكَ يَسْتَبْخِرُونَ ﴾ (٥١) وقوله ﴿ رَأَيْتُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ (٥٢) ، وقوله ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اسْجُدُوا لِلَّهِ ﴾ (٥٣) ، علله بظاهرة (التشخيص) الأسلوبية " Personification " ، وهي جنس صفة العاقل على غير العاقل من المخلوقات ، فقال : " أنه بمنزلة ما يعقل ويسمع ، لما نكروهم بالسجود ، وصار العمل بتلك المنزلة حيث حدث عنه ، كما تحدث عن الأناسي وكذلك في ﴿ فِي فُلْكِ يَنْجِبُونَ ﴾ ، لأنه جعلت في طبعها ، وفي أنه لا يسعى لأحد أن يقول مطرنا بوء كذا ، ولا ينبغي لأحد أن يعيد شيئاً منها ، بمنزلة من يعقل من المخلوقين ويصدر الأمور " (٥٤) وهذا التعليل النحوي بنه الخليل وسيبويه - رحمهما الله - دون شك على المعنى الذي دل عليه التركيب والأسلوب .

ومن هذا الوادي تعليل سيبويه لتقديم الأدميين على الحيوانات والجمادات ، أو كما سماها (الموات) ، بالأولوية في الخلق ، وبالفعل . إذ الأدميون خلق الله الأول الذي خلق كل شيء لمنفعتهم وصالحهم ، وهم أيضاً المفصلون بالعلم والعقل على غيرهم (٥٥) وهذا التعليل وذلك جهاهما النحو اليوم للأصعب ، تاركاً إياهما لعلم البلاغة ، بعد أن لحق به العلم المعروف بعلم المعاني . فهذا في علم البلاغة يتعلق بالتقديم والتأخير وأسبابهما وهي أسباب كثيرة (٥٦) . وهذا ضرب منها ، إذ هي يتناول الأولوية في ترتيب الأسماء والأشياء في سياق الكلام ونسقه ، وتقديم ما هو أولى وأفضل على ما دونه في الأهمية.

على أن النحو القديم لدى بعض النحاة كان ينظم أسلوباً رائعاً ومهماً في الكلام العربي ، ألا وهو (الالتفات) ، وهذا الأسلوب فُصِم كذلك على النحو وصار من موضوعات البلاغة . فلو رجعنا إلى (مقدمة حلف الأحمر في النحو) (ت ١٨٠هـ) وهو حلف من حبان اسصري ، ألفه ، يبينه على ظهره تعليق المذكر على المؤنث أو العكس . لاحظ أن القرآن الكريم جمع بين أربعيات من آيات الله عز وجل وجوده وقدره ، وهي أسماء مكررة ، ثم جاء بالصمير الدال على جمع الإثبات بعد ذلك ، بدلاً من الصمير الدال على جمع الكور . فقال تعالى ﴿ لَوْ مِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ ﴾ (٥٥) في حلف الأحمر أنه سبحانه " جمع هذا بين المذكر والمذكر والمؤنث ، فجعل المخاطبة للمؤنث " وأن هذا غير ما أملاه النحويون " (٥٦) . يريد الدين يغلبون الرجال على النساء إذا اجتمعوا في سياق واحد ، على أساس الأولوية في الخلق أو الأفضلية .

ثم بين أنه نظر في النص للكرام ملياً ، فتبين له أنه سبحانه رد الصمير على الآيات ، لا على المخلوقات السماوية الأربع المتقدمة في السياق ، فقال " كل ذلك من آيات ، والمؤنث والمذكر من آياته ، والآيات مؤنثات ، فرد ذلك على الآيات فأراد : واسجدوا لله حلف الآيات " (٥٧) .

لما أبو عبيدة ، فقد عذبه إبراهيم مصطفى رائداً في هذا المصمار ، وهو مزج للنحو بالمعاني ، على أساس أنه حاول أن يبين ما في الجملة العربية من تقديم وتأخير أو حذف أو غيرها " ، ويقول الأستاذ (٥٨) : " وكن باباً من النحو جديراً بأن يفتح ، وحصة في درس العربية حرية أن تتبع الخطوة الأولى في الكشف عن علل الإعراب ، وسكن النحاة - والباس من روائهم - كانوا قد شغلوا بكتاب سيبويه ونحوه وهتوا كل لفظة " .

والذي تبين لنا من مجاز أبي عبيدة أنه كتاب شامل في معاني القرآن ، لا في معاني النحو وحده ، وأن اشتمل على شيء منه . كإشارته في مقدمته إلى ظاهرة (التعليق) كتعبير متكرر على الموت الذي رء في قوله تعالى ﴿ لَنْ نَسْجُدَ لِلشَّمْسِ وَالتَّجْوِينِ ﴾ (٥٩) فقال " إذا أشرك فعل ذكر على فعل أنثى ، غلب الذكر وتكررها " (٦٠) يريد بذلك قوله (اليهين) بصيغة التذكير ، مع أن أحدهما وهي أمه أنثى ، فعلم الذكر على الأنثى ومن عدية أبي عبيدة بمعاني النحو ، إشارته إلى ظهيرة (الالتفات) (٦١) .

و (التكرار) لغرض التوكيد ، وإلى (التقديم والتأخير) . ثم يبين أن كل هذا جائز قد تكلموا به^(٦٦) يريد أنه مما ورد في كلام العرب أيضاً ، مثلما ورد في القرآن الكريم . ومما عني به أبو عبيده (أسلوب الاستفهام) ومعانيه المختلفة التي يجرح إليها ، كالاستفهام المراد به النهي ، والتهديد^(٦٧) . ولا يريد أن يطيل في تفصي ما في مجاز أبي عبيده من النحو مرفوداً بمعانيه ، غير مجرد منها ، فقد كان الرجل من أولئك ممن كانوا يجمعون بين العلم النحوي والتثوق الفني . والمجاز للمثال فيه مليء بهذا السوق وهو أحد ما أثار عليه غير واحد من معاصريه كالغراء ، والأصمعي ، وأبي حاتم ، أو تاليه ، كالأرجاج والنحاس والأزهري^(٦٨) ، لأنهم وجدوه صريحاً من الرأي الذي لم يكن يسمح به في تفسير القرآن إذ ذاك ، على هذه الشاكلة .

فالندي لا يجهد صوابه في منهج أبي عبيده للنحوي : "أنه كان يعتمد على حصه النحوي الخاص في إعراب آيات أو أشعار بنون أن يقدر ما كانت تؤسسه المدرسة النحوية في عهده من قواعد تلتزم بها ولا تتعداها . ومن هنا جاء تكثرهم عليه"^(٦٩) .

ثم طهر على رأس السدة الخامسة للهجرة كتاب للقاصي عبد الجبار الهمداني (ت ٤١٥ هـ) ، وهو (إعجاز القرآن) الذي يعد الجزء السادس عشر من موسوعته الكلامية (المعنى في أبواب العذل) ، وكان القاصي رأس المعتزلة في عصره ، وأحد كبار مفكري الإسلام ومتكلميهم في العصر العباسي . وقد سبق للقاصي عبد القاهر الجرجاني في بيان علاقة النحو بالمعاني ، وفي هذا يقول أسناننا الدكتور شوقي صبيح في النظم : "وحقاً إن عبد القاهر حاول تفسيره بتوحي معاني النحو فحسب ، ولكن حين يحلل هذه المعاني بجدها تنحل إلى نفس الكلام الذي حاول به عبد الجبار أن يشير إليه صراحة إلى حركات النحو ما ترسم من فروق في العبارات ، ولا شك أن مثله في ذلك مثل عبد القاهر ، فهو لا يريد للحركات الطاهرة ، إنما يريد معنى أعمق هو نفس المعنى الذي أراده عبد القاهر ، هو النظام النحوي للكلام"^(٧٠) .

غير أن عبد القاهر على الرغم من اعترافه بالثبات للقاصي عبد الجبار إلى معاني النحو ، لم يجعل ذلك منه مقصوداً ، بل جعله كإنه حدث من دون قصد ، وحملي عليه حملات من دون أن يمتدح بفضل^(٧١) . وكان حقاً بكفيه ، كما قال أسناننا الدكتور شوقي^(٧٢) أيضاً : "أن يدع له أصل النظرية ، ويحور فصيلة تفسيرها بتفسيراً

دقيقاً بحيث أصبح فعلاً صاحبها الذي صورها وطبقها واستخرج على أسسها علم المعاني المعروف بين علوم البلاغة العربية " .

وكان عبد القاهر قد رد - بتفصيل وبيان - إلى علم النحو ما أهمل من معانيه ، وأكد في كتابه : (دلائل الإعجاز) ، أن الإعجاز قائم على (النظم) ، وأن هو إلا معنى من معاني النحو ، وما فيه من فروق ووجوه من شأنها أن تكون فيه^(٧٣) . وذهب إلى أن الإعجاز يقوم على التركيب النحوي ، وأن فهم المعنى هو الذي يُجلى هذا التركيب واختلافه من صورة إلى أخرى ، ومن أسلوب إلى آخر "جامعاً في هذا الصنيع بين المنطق والنحو واستقامة أصوله واعتدال قواعده من جانب ، وبين ذوق الأديب اللودعي الذي يقف به طبعه المرفه وحسه الصادق عند مواطن الرابعة والإبداع في نظر الكلام وحسن تأليفه"^(٧٤) . فكانت نظرية النظم عنده مداهما النحو واحتملها معانيه . ولراء بدئى وبعد في بيان الصلة الوثيقة بين النحو ومعانيه ، ودلائلها على النظم ، ومعاني النحو ووجوهها إنما هي محصول النظم عنده . وهذه الوجوه كثيرة ومتوعة ، لا تحف عدد تركيب معين أو أسلوب مخصوص ، يقول عبد القاهر : "وإن عرفت أن مدار النظم على معاني النحو ، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه ، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ، ونهاية لا تجد لها زوايداً بعده"^(٧٥) .

ثم يضرب لذلك الأمثال التي توصلت نظرية ، بصروب من التقديم والتأخير التي لا تقف عند جمال الاستعارة وحدها ، بل تتناول التركيب في قوله تعالى ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾^(٧٦) ، وقولنا في الكلام : اشتعل شيب الرأس أو نحوه مما يقدم فيه الشيب على الرأس . ولكن عبد القاهر يصع أيدينا على ما في التعبير الأول الذي ورد في الكتاب المعجز المبين من دلائل هذا الإعجاز ، الذي زاد من روعة الاستعارة فيه ، حين جعل سبحانه للشيب الذي هو الأصل فاعل - تمييزاً ، بتأخيره ، وإسناداً الاشتعال إلى الرأس . فبين عبد القاهر أنه : "يريد مع لمعان الشيب في الرأس ، الذي هو أصل المعنى الشمول ، وأنه قد شاع فيه ، وأحد من تولحيه ... وهذا ما لا يكون إذا قيل : اشتعل الرأس ، أو للشيب في الرأس ، بل لا يوجب اللفظ حينئذ أكثر من ظهوره فيه على الجملة"^(٧٧) .

وبالمثل وقف الوقفة نصها عند قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا الْأَرْضَ عِوَانًا﴾ (٣٧) مبيناً للمر في تأخير العيون ونصبها بدلاً من تقنيها على ما كانت عليه من الأصل (٣٨) وهو المفعولية هنا .

ونراه يعقد عند التقديم الذي يقع فيه متكلم للفظ لقصد في نفسه دون آخر مبيّن دلالة للنظم وقيامه على معاني النحو . وهو يصرب لذلك مثلاً قولهم : قتل الخارجي زيد ، بتقديم الحارجي على الفاعل زيد ، دون للعكس ، ويبين أن ذلك يكون إذا علم أن ليس للباس جدوى في أن يعلموا من الفاعل ، وإنما يعيهم وقوع القتل بالحارجي المعسد وأنهم قد كفوا شره . فإن كان زيد ليس مظنه لقتل أحد قتموه لما في ذلك من طراوة (٣٩) وقد أشرنا إلى ذلك في كلام سابق .

وأخذ النحاة بعد هذا انصرافهم عن بيان هذه الوجوه المعنوية ، من حذف وتكرار ، وإظهار وإضمار ، وفصل ووصل ، وما إليها (٤٠) .

وجاء الرمضري (ت ٥٣٨هـ) ، فإذا به يجعل المعنى أساساً للوجوه النحوية . عليه تنور والله تنتهي . وبذلك جعل الإعراب تابعاً للمعنى وليس العكس . وهو المنهج السليم الذي يسعى أن يتبع ولا سيف في نحو القرآن . وهذا يتجلى مثلاً في التفاته إلى التقديم والتأخير ، كتقديم المفعول على الفاعل في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَحْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (٤١) ، بنصب لفظ الجلالة ورفع العلماء ، في القراءة المشهورة المجموع عليها (٤٢) ، وإذا بين بتحليل نحوي دقيق أن هذا التقديم لغرض التحصيل ، أو آخر لفات هذا العرص ، فالمراد "أن الذين يحشون الله من عباده هم العلماء دون غيرهم . وإذا عملت للعكس انقلب المعنى إلى أنهم لا يحشون إلا الله ، كقوله: ﴿لَوْ لَا يَحْشُونَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ﴾ (٤٣) . وكان هذا جواباً من الرمضري لو سأله سائل (هل يختلف المعنى إذا قدم المفعول في هذا الكلام أو أخره) (٤٤) .

وبذلك جلى الرمضري ارتباط المعنى بوجوه النحو ، وتباينه بتباين تلك الوجوه ، والتركيب . ولم يقصره على ملاحظة المعردات . وهذا المنهج في دراسة الحمل قبل المعردات ، مما دعا إليه غير واحد مما يسعى إلى إصلاح النحو وتيسيره ، وذلك أن دراسة الجملة إحدى وأرفع وأصم للعائدة من دراسة الألفاظ المفردة ابتداءً ، إذ ذلك أن فهم مفردات الجملة ومعرفة أحوالها ينبغي أن يتحقق من خلال الإبرك للكلبي لتركيب الجملة ، وللملاحة التي تقوم بين أجزائها (٤٥) .

ولعل ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) من خيرة النحاة المتأخرين الذي حوّل معاني النحو ، ويتجلى ذلك في بحثه عن (أحرف المعاني) في كتابه (معاني اللبيب) ، إذ بدأه على ما يطبق به التركيب وتدل عليه الجملة والأسلوب . وقد أقامه على التصوص المعنوية لا الموضوعية ، أو للمجهولة القائل ، أو للشاذة . فهذا منهجه عموم . وكان لسبب الأعلى ، القرآن الكريم المكان الأسمى بين الشواهد التي اعتمدها ثم اتبع هذه الدراسة لأحرف المعاني بدراسة الجملة وصروبها وأحكامها ، ثم استخلص قواعد كنية كما يقال - في معاني النحو ، كالذي جاء في الباب الرابع من المعنى .. وهي دراسة قيمة حقاً ، حتى كأنها أساس لما يسمى معاني النحو " . فكان عمله بحق عملاً رائعاً . لهذا اليوم في حاجة ماسة إلى إبطال ذلك (العصام النكد) الذي فرق بين النحو ومعانيه ، وذلك بوصف نحو جديد يقوم على المنهج السليم الذي ترسمه غير واحد من القدامى ، بدرس النحو من خلال معانيه .

• القياس على غير أساس :

فص إذا نظرياً في كتب النحو الأولى ألفياً فيها (جملًا مصطنعة) أجاز النحاة القدامى وضع القواعد على أساسها ، مع أنها بشهادة بعضهم ممن يُعنى بالرواية ويحتفي بها - كمسيبويه مثلاً - لا شاهد لها من كلام العرب . فكيف إذن يقاس عليها ، وتتخذ القواعد النحوية ؟ يقول مسيبويه (٤٦) : "وما قول النحويين : قد أعطاهوك وأعطاهاوني فإنما هو شيء قاسوه ، لم تكلم به العرب ، فوصعوا الكلام في غير موضعه ، وقياس هذا - لو تكلم به - كان هيناً" .

فحجة مسيبويه في إنكاره هذا التعبير عليهم في غاية للصحة والعلمية ، وهو أن ذلك لم يرد في سماع ، وإنما هو قياس منهم ليس له ما يقاس عليه من كلام العرب .

وبهذا تعد هاتان العبارتان شاذتين في القياس والاستعمال جميعاً ، لأنهما لا أساس لهما تقاسم عليه ؛ إذ الأصل في القياس الصحيح المصوغ أن يبنى على شيء سابق في اللغة وورد في السماع والاستعمال المتكلمين ، وهو ما يذهب إليه النحويون المحذرون أيضاً . يقول ج . هندريس (٤٧) : "يطلق القياس على العملية التي يخلق بها الدهن صيغة أو كلمة أو تركيباً لأنموذج معروف" .

وكان ابن مضاء القرطبي ممن أنكروا على النحاة هذا التصريح ، وقد أورد في (باب التنازع) من أمثلتهم المحترعة : "أعلمت وأعلمانيهما إياهما الزيد بن المهدي مصطفي" (٨٥) ، وهو كلام ألفوف بالرواية منه بأسلوب العربية الفصحى ، مما أثار تعليق تمام حسان فقال : "وليس لي أن كان العرب الأولون يعترفون بعروبة هذه الجملة عند سماعها ، أو لا ؟" ثم حكى عن بعض أساتذة أن هذه الجملة لو قيلت في غرفة مظلمة لحصر كل عفرية ومارد في العالم (٨٦) .

ومن ذلك استعمال النحاة (عامة) تأكيداً معنوياً بقولهم : (جاء القوم عامتهم) على حين وردت في المأثور من كلام العرب اسماً غير تأكيد ، إذ كانوا يقولون : جاء عامة القوم ، وأحد عامة المال ، وبقي عامة النهار (٨٧)

ومع عدم السماع بهذا الأسلوب النحوي ، فإننا لا نزال نستعمله على هذا النحو اتباعاً منا للنحو القديم من دون تأمل في أمثلته . والناظر في كتب النحاة ولا سيما المتأخرون منهم يجدها مليئة بالأمثلة المصنوعة ليوضحوا قواعد معينة قضت ضرورة المبهج للحاظي أن يصعها (٨٨) ، حتى أوصلوا صور للصفة المشبهة وحالاتها الإعرابية المختلفة إلى ست وثلاثين صورة وحالة . مع أن طبيعة البحث في اللغة - نحوها وبلاغتها وسائر علومها ليست إلا بحثاً استنباطياً استقرائياً يقوم على ملاحظة واستخلاص النتائج ، لا على فرض وتصور ما لم يقع (٨٩) ، أو يقل من كلام العرب .

• الجمود على النحو القديم :

على الرغم من أن ثرائنا اللغوي يُعد مفخرة من معاصر لعنتنا الكريمة ، من حيث أن وأصعبه من جهادة اللغويين بنوا فيه جهوداً كبيرة ، وأنفوا في درسه وتبويبه ومناقشة مسائله أعمالهم ، إلا أنه يؤخذ علينا نحن الذين ورثنا ذلك التراث العربي من عجم ، جمودنا عندما انتهوا إليه من قواعد وأحكام ، من دون إعادة النظر فيها بعرضها على كلام العرب للنثري وهبهم الشعري الحالي من الضرورة ، فضلاً عن عرصه على كتاب العربية الأكبر : القرآن الكريم . وكأنه في هذا التصنيع يجري على تلك المقولة المشهورة : (ما ترك الأول للآخر) ، أي ما لا يمكن أن يريد عليه الآخر وليس بعيد أن تكون هذه النظرة القاصرة هي التي حملت الأثر في مرحلة من المراحل على أن يسدوا باب الاجتهاد في الشريعة الإسلامية ، أو بعبارة

أخرى : أن يجرموا البحث العلمي تحريماً تاماً (٩٠) . ولا شك أن النحاة ساءلوا حين طُوبوا أن النحو قد انتهت درسه ، وأنهم لم يتركوا فيه مجالاً للناظر ولا فسحة لمجتهد . لا يزال فيه جزء غص صالح للبحث فيه ونطويحه على أسس استقرائية وصعفة على طريق العودة إلى سابق طبيعته واستنبط أصوله الأولى التي تعيد إليه مذاقه السائغ ، وتصله بالإفهام والأدهاء (٩١) . وكانت الدعوة إلى (إحياء النحو) و (تبشير النحو) في العصر الحديث هي الحل المناسب لدى القائمين بشؤون النحو - لعقده الجمود على النحو القديم في تبويبه ومقولاته ومنهجه . وقد لحص طه حسين في تقديمه لكتاب (إحياء النحو) لإبراهيم مصطفى فكرة لإحياء هذه بأمريين : "إحداهما : تقريب النحو من العقل الحديث ليعلمه ويسمعه ويمثله ويجري عليه تكبيره إذا فكر ، ولسانه إذا تكلم وقلمه إذا كتب والآخر : أن تشيع فيه هذه القوة التي تحبب إلى النفوس درسه ومناقشة مسائله والجدال في أصوله وعروعه ، وتصطر الناس إلى أن يعوا به بعد أن أهملوه ويحوصوا فيه بعد أن أعرضوا عنه" (٩٢) .

والمنهج الأمثل في التصور السليم المقبول ، أن ندرس النحو القديم ونطوره دراسة واعية مثناة لأسباب التعقيد والاحراج فيه ، ثم يأتي من بعد ذلك تقرير مسا ينبغي حذفه منه ، من الأبواب والمواد والموضوعات ، مما لا يمس الحاجة إليه ، وهو ما لا يسد حاجة لغوية حقيقية واقعية ، وإنما وضع لیسد قاعدة منطقية وضعت ابتداءً أو تصوراً أسلوبياً لم يقع في المأثور من كلام العرب ، أو ورد اعتراض متصور محتمل (٩٣) .

الهوامش

- ٢- الحولي : مناهج تدعى في النحو والبلاغة والتصوير والأدب . ص ٢١ .
- ٣- تميم حسان : مناهج البحث في اللغة . ص ٢٥ .
- ٤- المصنوع : ص ٣٣ .
- ٥- حسن طعنا : كلام العرب . ص ١٦١ .
- ٦- ابن النديم : الفهرست . ص ٣١٩ .
- ٧- الأبياري : نزعة الأديب . ص ٣١٩ .
- ٨- حبلى النحو . ص ٦ .
- ٩- الأبياري : الإحصاء . ص ٣٠٢/٢ .
- ١٠- الإحصاء . ص ٣٢٥/٢ .
- ١١- للتوبة : ٦ .
- ١٢- الإحصاء . ص ٣٢٣ .
- ١٣- تيسير النحو . ص ٥٩ .
- ١٤- لاشقة : ١ .
- ١٥- الحجة : ٥ .
- ١٦- الرمحي : للكشاف . ص ١٤٨/٢ .
- ١٧- يقول ابن هشام ، آل (لو) خاصة بالفعل ، وقد يلحقها اسم مرفوع لمحتوف ، يصير ما بعده للمضي ٢٦٧-٢٦٨ .
- ١٨- مغني اللبيب . ص ٢٦٩/١ . والآية من سورة يس : ٤١ .
- ١٩- مغني اللبيب . ص ٢٧٠/١ .
- ٢٠- مغني اللبيب . ص ٢٧٠/١ .
- ٢١- النص : ص ٣١٤ .
- ٢٢- المرجع السابق . ص ٣١٢/٢ .
- ٢٣- المرجع السابق . ص ٣١٢/٢ .
- ٢٤- المرجع السابق . ص ٣١٤/٢ .
- ٢٥- الإحصاء . ص ٣٢٣/٢ .
- ٢٦- المرجع السابق . ص ٣١٢/٢ .
- ٢٧- المرجع السابق . ص ٣١٦/٢ .
- ٢٨- مغني اللبيب . ص ٩٣/١ .
- ٢٩- مغني اللبيب . ص ٩٣/١ .

٣- المرجع السابق ١٧٥/١ .

- ٣١- مناهج البحث في اللغة . ص ١٢ ، ويظهر في ذلك الرد على البعد لأن مصد . ص ١٠٣ .
- ٣٢- يوسف : ٣٥ .
- ٣٣- الجوزي : ص ٣٠ .
- ٣٤- الرجاء : الإيضاح في علم النحو . ص ٧٧ .
- ٣٥- الإحصاء . ص ٥٢ .
- ٣٦- أبو عبيد : غريب الحديث ١/٧٣ .
- ٣٧- الكشاف : ٩٩ ، يس . ٥١ .
- ٣٨- إحياء النحو : ص ٢ .
- ٣٩- الجوزي : نحو التيسير . ص ٣٢ .
- ٤٠- شوقي صيف : مقدمة (الإيضاح في علم النحو) للرجاء ، ص (ج) .
- ٤١- فريسي دي موسير : علم اللغة . ص ١٣٢ .
- ٤٢- إحياء النحو . ص ١٩٥ .
- ٤٣- المرجع السابق . ص ١٩٦ .
- ٤٤- المرجع السابق . ص ١٩٦ .
- ٤٥- المرجع السابق . ص ١٩٧ .
- ٤٦- المرجع السابق . ص ١٩٧ .
- ٤٧- ابن جني : المحتمل . ص ٣٣/١ .
- ٤٨- المحتمل . ص ٣٣/١ .
- ٤٩- لأبيد : ص ٣٣ .
- ٥٠- يوسف : ٤ .
- ٥١- فريسي : ص ١٨ .
- ٥٢- ميجوي : الكشاف . ص ٤٧/٢ .
- ٥٣- الكشاف : ٣٩/٢ .
- ٥٤- تظهر هذه الأسباب في كتاب يروى لعوية ، الدكتور أحمد مطلوب ، ص ٤١-٥٤ .
- ٥٥- فصل : ٣٧ .
- ٥٦- خلف الأحمر . مقدمة في النحو . ص ٩٦ .
- ٥٧- مقدمة في النحو . ص ٩٦ .
- ٥٨- إحياء النحو . ص ١١٥ .
- ٥٩- الكشاف : ١١٦ .
- ٦٠- مجاز القرآن ١/١٨٤ .
- ٦١- المرجع السابق ١/١٩ .

المجلد الثاني

بحر القرآن بين تفسير القمامي وقصور المعاصرين

٦٢- المرجع السابق ١٩/١

٦٣- المرجع السابق ١٨٤/١ .

٦٤ مقدمة محقق مجاز القوس - فؤاد سركيس ١٧/١٦ .

٦٥ مقدمة محقق مجاز القرآن ١٥/١

٦٦ شوقي صيف ، البلاغة تطور وتاريخ ، ص ١١٧ .

٦٧ المصدر نفسه ، ص ١١٨ .

٦٨ المصدر نفسه ، ص ١١٨ .

٦٩ المصدر نفسه ، ص ١٢٣ .

٧٠- الجوالي ، نحو التيسير . ص ٤٠ .

٧١- دلائل الإعجاز . ص ١٢٣ .

٧٢- المرجع السابق . ص ١٣٣ .

٧٣- دلائل الإعجاز . ص ٣٣ .

٧٤- الف . ص ١٢٠ .

٧٥- دلائل الإعجاز . ص ١٣٣ ١٣٤ .

٧٦- المرجع السابق . ص ١٣٨-١٣٩ .

٧٧- المرجع السابق . ص ١٣٩ .

٧٨- فاط . ص ٢٨ .

٧٩- إلا قراءة أبي حنيفة برفع لفظ الجلالة ، وقد وجهت بأنه لريد بالحضية غير معنى الحرف هنا

٨٠- الكشف . ص ٥٧٦/٢ .

٨١- الكشف . ص ٥٧٦/٢ .

٨٢- تيسير النحو . ص ٥٦ .

٨٣- الكتاب ٣٨٣/١ ، ويظهر كتبنا ، لغة اللغة العربية . ص ٢٧٩ .

٨٤- اللغة . ص ٢٠٥ .

٨٥- لورد على النحلة . ص ١١٣ .

٨٦- تمام حسن : اللغة بين المعيارية والوصفية . ص ٨٤

٨٧- مصطفى جواد : المباحث اللغوية في العراق . ص ٥

٨٨- المرجع السابق . ص ٦٤ .

٩٠- تمام حسن . مناهج البحث في اللغة ص ١٢ .

٩١- نحو التيسير . ص ٢

٩٢- طه حسين : مقدمة (بحر النحو) لإبراهيم مصطفى (م) .

٩٣- الجوالي : نحو التيسير . ص ١١ .

المبحث الأول

مشكلات عامة متعددة

لأنك في أن القرآن الكريم هو المصدر الأساس لحياة الأمة التشريعية والفكرية للعوية ؛ إذ أنه المصدر الأول للغة الإسلامي ، كما أنه المصدر الأول لتعقيد الإسلامية ، وللمتكلمين من علماء الإسلام ، في جعلهم العقيدى ونفاعهم عن سير الحنيف . وهو إلى جانب هذا وذاك ، المثال الأعلى للغة العربية ، منه تستمد ، وبـ تبقى ، فلو لا القرآن لطعت اللهجات - وهي كثيرة بل ما أكثرها - على الفصحى المشتركة (الموحدة) ، وهي اللغة التي نزل بها بل سم بها إلى مستوى رفيع ، وكس في (نظمه) وخصائصه الأخرى ، قد بلغ حد الإعجاز الذي لم تشهد له العرب نظيراً ، في بيانها وفيها القولي الجميل . فهو بحق "كتاب العربية الأكبر" كما وصفه الشيخ أمين الحولي^(١)

وبذا نقرّ جميعاً ، عربياً ومستعربين ، أنه لو لا القرآن لما بقيت الفصحى المشتركة ، فقد حفظها لنا وصانها من التصدع والاصمحلال ، بعد أن ترسّمت للعوية والأدب ، واتخذها مثلاً ونقراً ، وبالتأنيب به ببع من ببع من الكتاب والحطب والشعراء .

غير أن الأمر في النحو أحد طابعاً ومجرى آخر ، مما أصرّ به ، فشعبه وعقده وكثر قواعده ؛ ذلك أن النحاة لم يعتمدوا الاعتماد الكامل على النص القرآني في وضع قواعد النحو وأصوله ، بل اعتمدوا كثيراً على الشعر ، مع ما هو عليه من الصرورات ، والتوصع ، والعنط ، والتصحيح والتحريف .. وما إلى ذلك مما ينتاب الشعر وسر الكلام ، ولا يتناول إلى كتاب الله المجيد الذي تكفل من رلة - سبحانه - بحفظه من كل تحريف وبص وريادة بقوله: ﴿لَنْ يَضُرَّكُمْ شَيْءٌ مِنْهُمْ وَلَنْ يَضُرَّكُمْ شَيْءٌ مِنْهُمْ وَلَنْ يَضُرَّكُمْ شَيْءٌ مِنْهُمْ﴾ ولم يكن حفيّ على من سير أحوال النحو من المعاصرين بأن ترسه النحو القرآني هي المفتاح الذي يفتح به كثير من معاليق النحو التي استعصت على كثير ممن تصدى لتيسيره وتهذيبه وتمهيد سبله المتويزة المتشعبة^(٢) .

وليس هناك من ينكر في العصر الحديث أنه قد حدث إسراف في القواعد نفسها عنه إسراف في الاصطلاحات^(٣) . وكان حريّاً بالذين ينشدون إصلاح النحو وتيسيره في العصر الحديث ، أن ينظروا في أسباب صعوبته ، ثم يسلكوا بعد هذا المنظر ،

المنهج الذي يرزق عنه هذه الصعوبة ، ويحييه إلى الدراميين ولا يد أنهم ملاحظون في قول تأمل لهم أن من مظاهر هذه الصعوبة تعدد القواعد وكثرتها ، وتشعب أصولها وفروعها ، ولو بحثوا في سر هذا التشعب لوجدوا أنه يعود إلى طبيعة المادة التي استقوا منها تلك القواعد ، يتصدره الشعر العربي برواياته المتعددة ، وشواهد المتباينة المستوى : من الشهرة إلى اللقنة والندرة والشذوذ .

وهذا ما جعل القواعد النحوية تتصاعف ، كما أن تصورهم لما لم يقل من الكلام وبناء قواعده عليه ، سبب آخر لكثرة هذه القواعد وتعددتها ، بل غرايتها في أحوال كثيرة . فحين إذا تأملنا في ما أوردوا من قواعد (الصفة المشبهة) ألفيهاهم أوصلوها إلى (أش عشر) وجهاً ، لكل وجه (ثلاثة) أحكام تتعلق بمعمول الصفة المشبهة هي : ، والنصب ، والجر . وبذلك غدت صورها (ستاً وثلاثين)^(٤) . مع أنك لو استمستم العرب لما وجدنا إلا وجوهاً معدودة منها ، ولو رجعنا إلى (كتيب العربية) لوجدناها أقل من ذلك ؛ إذ هي جارية فيه على الأفصح الأشهر ، متفئة . هذه اللغة (المشتركة) أو (الموحدة) التي نزل بها .

ومن هنا فإن الدعوة إلى (نحو القرآن) عماداً لقواعد النحو العربي ، ليست إلا دعوة الحق الذي لا حق سواه : أن يعود إلى نصوص القرآن الكريم وقراءاته المحتلقة بمستوياتها المتعددة : المشهورة والأحاد الشاذة ، لترسم لنا وجود النحو^(٥) . وهو ما لم يكره الساحة قديماً كنذلك ، إلا أنهم اعتسفوا الطريق حين اعتمدوا قبل كل شيء على الشعر ، مع ما ينتاب الشعر من الصرورات وشارد الروايات ، والوضع ، ومجهولية القائل ، فضلاً عن أن جانباً مما في تركيبه وأساليبه يرجع إلى لهجات في بيئات محدودة ، بل قبائل معينة ، وليس من المفيد لقواعد اللغة إمام قاعدة على أساسها ، بل في ذلك إصرار بتلك القواعد التي ينبغي أن تحدد لا أن تعدد ، تيسيراً على المتكلم والحطوب والمشق والشاعر في كل زمان ، وفق صوبت وتركيب (اللغة المشتركة) (الموحدة) التي نزل بها البيان الأعلى ، ومثلها بحق أحسن تمثيل .

فأما القراءات فهي كثر لوعي ب قوم ، لما فيها من مادة لوعية عامة تصلح لأل توصع عليها القواعد . وإذا كانت القراءات المشهورة قد أخذت عن إجماع قراءها أجمع عليهم أهل أمصارهم من حيث العدالة في النقل والثقة في القراءة^(٦) ، فإن الذي لا خلاف فيه بين القدامى والمحدثين ، أن القراءات الأحاد والشواذ يحتج بها أيضاً في

اللغة ، ومنها النحو وإن لم يفتح بها في الفقه^(١٨) . ولذلك أجازوا إدخال لام الأمر على الفعل المضارع المبني بقاء الخطاب ، احتجاجاً بقراءة من قرأ (فيذلك فلتعرجوا)^(١٩) بدلاً من القراءة المشهورة : (فيذلك فليعرجوا) . أي أنه يصح أمر المخاطب ، خلاف لمن عدّه قليلاً في اللغة^(٢٠) ، بل يروى في الحديث ما يدل على جواز أمر المتكلم نفسه فقد روى عن النبي ﷺ أنه قال : (قوموا فلأصل معكم)^(٢١) . وهذا أفصح كلام بخري على حين أننا إذا نظرنا مثلاً في صور الصفة المشبهة التي أشرنا إليها أعلاه لم نجد القناعة بأن أكثرها موضوع متحيز ومعتز ص . ليس له من واقع اللغة وكلام العرب سد ، وإنما هو شيء وضعه النحاة أسوة ما ذهب إليه الفقهاء في احتمال وتوقع ما لم يقع من الأحكام الشرعية تحرراً من وقوعها وعدم وجود حكم شرعي لها . فاجتهدوا لسد هذا النقص الذي توقعوه . وهذه الحال مماثلة لحال اللغة ولا سيما النحو : لأن أحكامه تبني على ما تحقق من كلام العرب النصحاء . وليس ثم كلام وراء كلام الله المبين ، وكلام العرب تؤخذ القواعد منه ، لاجتماعهم على عدم جواز ذلك إلا في عصور حدودها ورسموا الحارطة اللغوية التي تنصوي فيها .

فصيح الفقهاء إذن في التشريع ومساائل الفقه ، يختلف من حيث الأساس عن منهج النحاة ، من حيث أن مسائل الفقه مستمرة باستمرار الحياة وتجدد أحداثها ووقائعها . على حين أن مسائل النحو وقواعده قُيّمت بالمادة العvisحة التي لا يصح تجاوزها واستمداد القواعد من غيرها . ومعظم أن المؤلفين لم يحتج بشعرهم ولا بكلامهم كيثار وأبي تمام والجندي والمنتبي ، مع ما هم عليه من الإفادة في فن القول وفاقاً لهذا الأساس الذي وضعه النحاة ، والذي بيده أعلاه .

ومن أعجب العجب أن النحاة حكموا قواعدهم وأصولهم في نحو القرآن فحكموا على مواضع من آية بخروجها عن نحو العربية ، ووسموا بالفتنوا ١ وركنوا إلى التأويل والتخريج في مواضع أخرى لتتسجم بأساليبها الرائعة وتركيبتها الدقيقة مع ما افترضوه من تلك القواعد وما رسموه للنحو من حدود^(٢٢) . وكان المنهج العقل بقنصي منهم العكس ، وهو أن يبيو قواعدهم ابتداءً على بصوص القرآن ، ويجعلوه حكماً على ما سوى ذلك من كلام . فأنت ترى أنهم عكسوا القضية ، فأدخلوا بذلك في منهج الدرس النحوي وحملوه من القواعد ما لا يحتمل ، وما لا حاجة للدارس العربي به وإذا كانت هذه الشكوى تكاد تكون قديمة ، على ما رأينا في صرخة ابن مضاء

القرطبي منذ عدة قرون ، فهي صرخة الدارسين اليوم ، ودعوتهم لأن تعود إلى نحو القرآن . وقد تأولوا النصوص القرآنية بتقدير فعل محذوف بعد الشرطيات الثلاث : (إن) و (إذا) و (لو) ، وجعلوا للفعل المذكور صمن جملة - لا محل له من الإعراب لأنه معسر لذلك المحذوف المقدر ! فاعتاصوا الإعراب والنحو على الدارس المتقدم ، فكيف بالمتأدي الذي لم يتلق من النحو إلا ما تشتر ١٢ .

● ولنصرب لذلك أمثلة من نحو القرآن الذي لم يلتفت إليه النحاة ، ولم يتفقدوا قواعدهم على أساسه ، بل غيروا إلى قواعد أخرى أعموها وأدعوها في كتبهم ودروسهم . فمن القواعد العامة التي أطلقت في النحو ، ومارسنا بردها في دراساتنا اليوم ، مع أنها ليست مطردة ، القول : (من) الموصولة للعاقل ، و (ما) تعير العاقل مطلقاً . مع أن (ما) ترد في نحو القرآن ، وكذلك في الكلام للعاقل ، وقد بص القراء على ذلك ، ولورد عدة شواهد من القرآن عليه ، كقوله تعالى (فإني أخذك) ما طاب لكم من النساء^(٢٣) (النساء من لاية ٣) وقال ولم يعلم . من طاب وكذلك قوله تعالى (لا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف^(٢٤) به كن فحشة ومقت وساء سبيلاً^(٢٥) . وقوله (وما خلق الذكر والأنثى^(٢٦))^(٢٧) ، وقوله (لا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف^(٢٨))^(٢٩) .

غير أن أكثر النحاة مروا عليه سريعاً ، فلم يوصحوه ، على نحو ما نجد مثلاً في كتاب (الجني الداني) لابن أم قاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ) ، فلم يذكر من (ما) الموصولة إلا قوله : (وهي التي يصلح في موضعها) (الذي) نحو : (ولله يسجد من في السموات والأرض^(٣٠)) على حين اكتفى معاصرة ابن هشام الأنصاري في كلامه على (ما) وأبوها معسب . بإشارة سريعة إلى إطلاق على (جمعة العلاء) على حد تعبيره ، مستشهداً بآيتين قرآنتين^(٣١) . ومن أشار إلى ورودها للعاقل ابن مالك ، فقد أشر في (التسهيل) انقصب حرباً على منهجه في هذا الكتاب إلى أنها في غالب الأحيان لما لا يعقل وحده ، وله مع من يعقل ، ولصفات من يعقل^(٣٢) .

واحتمل الرمحي^(٣٣) أن تكون ما في قوله تعالى : (هذا ما لدي عبيد^(٣٤))^(٣٥) موصولة ، فتكون (عبيد) بدلاً منها ، أو أخير بعد جبر أو خيراً لمبتدأ محذوف .

ونسب ر .
 النحاة أشاروا إلى ورود (ما) الموصولة للدلالة على العاقل
 أيضا .
 لم يقعوا عندها الوقفة التي تجلبها جيداً نحو القرآن
 وتجعل العلى باستعمالها ليعبر العقل باستمرار بعيداً ، وهو الظن الذي حاصر اليوم
 - رعين من أبحاثها ، وخاصة في المراحل الدراسية الأولى : الابتدائية
 والمتوسطة ، إذ عرس في أذهانهم دائماً هذه المقولة المكررة : (من) اسم موصور
 للعقل و (ما) ليعبر العقل ، مع أن نحو القرآن يدلنا على عدم اطراد هذه القاعدة وهذه
 السمة .

• وفي القرآن أساليب نحوية كثيرة لم يوليها النحاة حقها من الدرس والوصف .
 كجواز الموازنة بصيغة (أفعل التفصيل) بين شيئين متصادين من جنس واحد
 وهو ما كان المتكلمون يمنعون ، فلا يستجيزون مثلاً أن يقال عن المولودة بئر
 أحقق وعاقل . وهذا أحقق الرجلين ، ولا أعقل الرجلين . يقولون : لا مقول
 التعبير الأول إلا الأحققين بفصل أحدهما على الآخر ولا نقول بالتعبير الثاني إلا
 لعقل فعاصل بينهما . على حين أن أسلوب القرآن يدل على جواز ذلك الذي لم
 يستجيزوه . ونسب أنه قال في الموازنة بين أهل الجنة وأهل النار (أصحاب الجنة
 يومئذ خيرٌ مستقرٌّ وأحسن مقيلاً) (٢٣) وهذا يعني أن اسم التفصيل يصح استعماله
 للموازنة بين المتصادين في الحالة أو متناقضين (٢٤) وهو ما نعت الغراء فجعله بعد
 تلك من غلط المتكلمين في بنائهم أساليب من الكلام على قواعدهم المضطربة
 المجردة ، من دون النظر إلى ورودها في النصوص العالية التي قيمها القرآن ،
 فيقول في حاشية كلامه : فاعرف ذلك من حطهم (٢٥) .

وهذا وامثاله ويلقى لدينا نحن المعاصرين ما ينبغي أن يلتصق من العناية
 والدراسة ، لأننا شابعاً في نحو ما قرره النحاة من قول ، وبدونه على قواعدهم
 المطبقة

• ومما لم نترسم فيه معاني القرآن من نحو القرآن (دعوى زيادة كثير من
 الأدوات) فيه ولا سيما الحروف . وهو ما ينبغي علينا حتماً إعادة النظر فيه ، إذ
 ليس في الكلام الصحيح الذي يقرره العقلاء والبلغاء ما هو زائد عنه ، ذلك أن
 الكلام ينبغي أن يكون موصوعاً على وفق ما يحتاج إليه المتكلم والسماع من

الإيضاح والبيان . ولا سيما حين يكون الكلام معجراً بدنه ، صادراً عما لا تتألفه
 قلة العلو و الزيادة و الحشو والإفحام ، و ما إليها مما نرم النحويون أنفسهم
 بتسميته تسميات ما أنزل الله بها من سلطان .

نعم لا يبرأ الشعر من هذا الإفحام والحشو والتكرير ، لم يعتوره من
 ضرورات يملئها عليه الورن ولغافية ، وما إليهما مما يحل في نطاق الصرائر
 الشعرية ، وما صدق ما رواه الأحفش الكبير علي بن سليمان عن الميرد ، من أنه لما
 سمع قول أعرابي يرتجز : (أعرف منها الأنف والعينان) ، قال : "إن كان مثال هذا
 يجوز فليس بين الحق والباطل فرق ، يتركب كتاب الله جل وعز ولغات العرب
 الفصيحة ، ويستشهدون بأعرابي يؤال (٢٦) (٢٧) .

فما عده النحاة - البصريون خاصة - زللاً في التثريب (ما) في قوله تعالى :
 ﴿يَمِصُّ حَبِيبَهُمْ غُرُقًا وَفُجِّوا بِهِ﴾ (٢٨) ، قال الحاس (٢٩) : م رادة لتوكيد ، ولا
 يحوز عد البصريين غير ذلك . والكوفيون يقولون : صلة " . ومصطلح الصلة الذي
 أحدثه الكوفيون بإزاء مصطلح الريادة البصري ، يدل على تخرجهما الشديد من القول
 الزيادة في القرآن ، وهو تخرج يقوم على أن كل ما في القرآن لا بد أن له وجه ، وإلا
 كان لا فائدة فيه ، وهو ما يبرهه عنه كتاب الله . لذلك نجد الغراء بصف (ما) في هذه
 الآية الكريمة بأنه (صلة) ، أي أنها مراده وليس زائدة ، ويضع في ذلك قاعدة مستفادة
 من استقرار كلام العرب ، وهي أن "العرب تجعل (ما) صلة فيما يسوي به مذهب
 الجزاء "ويحتج لذلك بوجودها هذا الأسلوب في مصحف ابن مسعود رضي الله عنه ،
 ووجودية (القصص : ٢٨) ، في مصحفه أيضاً : "أي الأجلين ما قصيت فلا عدوان
 علي" ، بل أن من القراءة المجمع عليها في بقية المصاحف "أيما الأجلين قصيت فلا
 عدوان علي" وينكر الغراء أدلة أخرى من الكلام سداً لقاعدته هذه بعد ما قدم من
 دليل (٣٠) بل أن الرجاء يسميها صلة أيضاً ولا يصعب بالريادة ، وينكر أنها جيء بها
 لتوكيد المعنى (٣١)

ومع تعدد الحاس الرد على الكوفيين كثيراً ، وخاصة الغراء ، إلا أنه لم يكتف
 في تعليقه على ما ذهب إليه الغراء هذا ، استحسانه له بقوله : "ومذهبه في هذا
 حسن" (٣٢) أو أقل : منهجه فيه حسن ، لأنه لا يجازف بالقول في الريادة ، كما هو منهج
 البصريين بعمامة .

على أن الذي لابد من بيانه هنا ، أن الدين قالوا بزيادة (ما) أمثالها مما عدوه زائداً ، إنما أرادوا الريادة الإعرابية ، لا الريادة المعنوية . إذ إن استقراءنا لاستعمال (ما) على هذا النحو من الأسلوب في نصوص القرآن دللنا على أنها تفيد "تفخيم ما تحدر عليه وتعظيمه عن طريق الحرس" (٣١) ، وهذا يصدق على (ما) في قوله تعالى : ﴿يَبْقَصُهُمْ مِثْقَالُ عُذْرَةٍ﴾ (٣٢) ، إذ دلت الأولى على عظم هذه الحصينات التي أغرقت قوم نوح عليه السلام ، ودلت هذه على عظم نقص الميثاق الذي استحق بسببه بنو إسرائيل اللعن ، ويتصح هذا التفخيم الذي تشعر به (ما) في القرآن ، في قوله تعالى في محاطة النبي محمد ﷺ : ﴿فَمِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ لَتَ لَهُمْ﴾ (٣٣) ، فمع ما ذهب إليه السحابة من ريادتها هنا ، نكر الزمخشري (٣٤) أنها أفادت مع ذلك "الدلالة أن لييه لهم ما كان إلا برحمة من الله" .

ولقد يستبد العجب بمن يجد نحويًا حاذقًا كالمبرد يسوي بين وجود (ما) ، هذه التي يعتوها بالرائدة ، وعدم وجودها ، فينكر أن "ما ترد على ضربين : أن يكون تحولها في الكلام كإفعالها" (٣٥) ، وصرح مثلاً الآية التي تتحدث عن الرحمة النبوية : وهذا الذي ذهب إليه المبرد في (ما) شبيه بما ذهب إليه بعض المفسرين في سورة الفتح (٣٦) ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ إذ طرأ أن تقدم العبادة على الاستعانة أو تأخيرها عنها واحد (٣٧) .

وهذا لا شك من العلة عن طبيعة التركيب القرآني وبلائه وتلك البناء الذي لا اعتبار فيه ، بل هو مسيح محكم ، لكل لفظة في موضعها فيه دلالة وفائدة ليست لها لو تعبر ذلك الموضع . وأية ذلك أن تقديم صميم النصب (إيّا) في الآية ، أريد به التخصيص ، وتخصيص العبادة بالله وحده ، ولو تأخر فقال : نعبدك ونستعينك ، لما كانت له مثل هذه الخصوصية ، إذ يتيح التعبير في هذه الحال معنى عبادته سبحانه وعبادة غيره . كما أقول : إياك أعني ، فأخصك بالكلام وأقول : أعينك فيشملك ، ولا يمنع شمول ذلك غيرك .

على أن الدين قالوا بزيادة أحرف القرآن ، وبما حملهم على تصور ذلك عدم امتناع عمل ما قبلها في ما بعدها ، كالذي رأيناه في عمل البناء في العظام : الخطوئة والنقص ، والرحمة ، مع وجود (ما) بينها وبين هذه الأنقاط . ولم يقصد كثير منهم زيادتها المعنوية . إلا أن الذي يدعو إلى العجب حقاً أن تحمل أسماء من التثنية على الريادة ، بلا مسوع قوي أو ضعيف (إذ) ، فضلاً عن قوله آخرين بزيادة عدد من الحروف مثل (مر) و (الولو) و (لا) ... ، فقال بزيادة (إد) ، وهي طرف لما مضى من الرمان ، وقوله تعالى : ﴿وَأَذِّنْ لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ (٣٨) فقال : "معناه : وقلنا للملائكة ، وإد من حروف الزوائد" (٣٩) . وجعل مثل ذلك لـ (إد) الطريقة أيضاً ، واحتج بقول الأسود :

فإد وذلك لا مهاة لنكره ، والدهر يعقب صالحاً بفساد
وقال : "معناه : وذلك لا مهاة لنكره ، ولا طعم ولا فضل" (٤٠) .

وكأنه نسي أن الشعر يحضج للضرورة ، وأنه قد يقم فيه لفظ ، اسماً كان أو حرفاً ، ليس ذلك مما يصدق على كتاب الله المجيد ؛ لأنه لا تنابه للضرورات . على أن البيت الثاني الذي احتج به (٤١) ، وهو لعبد مناف الهذلي :

حتى إذا أسلوكهم في فتائدة
مثلاً كما تطرد الجمالة الشرود
لا ضرورة فيه للقول بزيادة (إذا) ، إذ قد تكون مراده بدلالاتها الظرفية التي للاستقبال ، ويكون جوابها محضاً : إذ هو يرد في الكلام كذلك (٤٢) . كما حنف في قوله تعالى ﴿وَحَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ بِالْأُخُوحِ وَأُجُوحِ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَنْبٍ يَمِيلُونَ﴾ (٤٣) ، واقترب أو غداً الحق ﴿...﴾ : به التوابع البصريين مراده وليست مقحمة في قوله (واقترب) خلافاً للكوفيين . فيكون المحذوف على هذا جواب شرط (إذا) ، وهو الأجود كما قال الطوسي (٤٤) . وليس هذا الأسلوب غريباً على العربية ، إذ هو صرب من الإيجاز الذي يعد أحسن خصائصها ، وإنما يعبر ببطلان لفظ من تون ضرورة ولا سد .

ومع أن السحابة أنكروا على أبي عبيدة قوله بزيادة (إد) و (إدا) ، فرد عليه الطبري وفق قاعدة عامة في نحو القرآن وهي : "أنه غير جائز أن يكون في كتاب الله حرف لا معنى له" (٤٥) ، ورد عليه الحاس ، بقاعدة نحوية تتعلق في هذين الاسمين في أي استعمال ، فقال "هذا خطأ ، لأن (إدا) اسم ، وهو ظرف زمان ليس مما يزداد" (٤٦) . أقول . مع أن السحابة أنكروا على أبي عبيدة ما ذهب إليه ، إلا أنهم مع ذلك لم يمتصوا

القول بزيادة الحركات أخرى لم يكن ثم موجب لحملها على الزيادة في القرآن الكريم ، إذ يتحمل أسلوبه بالقول بأصالتها .

وقد انتهى إشكال (إد) و (إدا) بتقدير النحاة فعلاً عاملاً فيها فقدر الزجاج (ت ٣١١ هـ) : ابتداء خلقكم إذ قال ربك للملائكة (٤٦) . بعد أن نقد على أبي عبيدة ليصدق قوله بزيادتهما ، فقال : " هذا إقدام من أبي عبيدة ، لأن القرآن لا ينبغي أن يتكلم فيه إلا بعاية تحري إلى الحق - و (إد) معناها الوقت وهي اسم فكيف يكون لمعياً ومعناها الوقت " (٤٧) ؟ ! .

على أن وقع أبي عبيدة - وهو بصري - بالقول بالزيادة في القرآن ، جعل بعض أرائه تنحاز إلى آراء الكوفيين . فلقد ذكر الكوفيون بقولون بزيادة الواو في مثل قوله تعالى ﴿ اجْعَلْ إِذَا جِئْتَهُمْ وَقَبْلَهُمْ أَتَوَانِهِمْ وَقَالَ لَهُمْ حَرْفٌ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ضَبَّتُمْ وَحَطُّوا حَالِيهِمْ ﴾ (٤٨) . بقدرين الكلام . قال لهم حرفين . وبعد جواب (إد) الشوطبية وهو ما كان يذهب إليه أبو عبيدة أيضاً ، مع ما بين منهج المدرستين من فارق في هذا الموضوع . وقد عاد إلى الاحتجاج من جديد (٤٩) ببيت عبد مناف الهذلي الذي احتج به على زيادة (إذا) كما تقدم بيانه .

وبالمثل ذهب إلى زيادة (من) في قوله تعالى ﴿ هَلْ مِنْ شَرِكْتَكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْكُمْ مَنْ شَيْءٍ ﴾ (٥٠) ، إذ قال : " مجارة : من يفعل من أمر شئ " (من) من حروف الرواد " . وأحسب أن حملها على التبعيض مانع ، بل لعله أقوى للمعنى ، إذ يكون المراد : لا أحد يفعل من ذلك ولو شيئاً قليلاً منه ، أو بعضاً منه . وإن كان من القرآنيين من سكنت على قلم يذكرها بشيء ، على نحو ما نرى لدى النحاس (٥١) ، ومنهم من لم يصروح بزيادتها ، ولكن تقديره قد يشعر بذلك على نحو ما نجد لدى الرمضاني (٥٢) ، إذ قال : " هل من شركائكم " الذين اتخمتهم أندية له من الأصنام وغيرها (من يفعل) شيئاً قط من تلك الأفعال ٣٠٠٠ .

ومهم يكن من أمر ، فإن أكثر النحويين وقصماً غير قليل من المختصين منساقون مع القول بالزيادة الحرفية ، وأحياناً الإسمية - كما رأينا لدى أبي عبيدة - في القرآن الكريم .

غير أن الذي تستطيع أن تعدده أقوى الواقفين بوجه هذا التيار هو المصنف الكبير والنحوي الكوفي (٥٣) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣٢٠ هـ) ، الذي رد على

كل من قال بزيادة اسم أو حرف في القرآن الكريم ، في عدة مواضع من تفسيره . ونعقب بها عبدة خاصة ، فرد عليه في مواضع متعددة ، ذكرنا بعضها أعلاه . وسور يشير إلى ردة على نحاة آخرين قالوا بزيادة الغاء والواو . فقد أنكر زيادة الغاء في قوله تعالى ﴿ أَفَكُنْ جَاعِكُمْ رَسُولٌ مَا لَا تَهْوَىٰ أُنْسُكُمْ ﴾ (٥٥) ، وزيادة الواو في قوله تعالى ﴿ وَأَوْفُوا عَهْدَهُمْ عَهْدًا سَدَّ فَرْقَ مِنْهُمْ ﴾ (٥٦) . وذلك على وفق قاعدته العامة التي يوجب بها الغاء ، وهي أنه غير جائز أن يكون في كتاب الله حرف لا معنى له . وذهب إلى أن انصواب أن تكون الغاء والواو هـا حرفي عطف سجلت عليهما ألف الاستفهام ، عاصم رايه في الأولى برأي أحد الكوفيين في أنها عاطفة ، وموصفاً المعنى في الثانية بقوله . فكذب سبحانه قال قاتلو سمع وعصيت وكلموا عاهدوا عهد سده فربق منهم ، ثم أدخل ألف الاستفهام على (كلموا) ، فقال سبحانه : ﴿ قَاتِلُوا مَنَافًا وَعَصِيْبًا ﴾ (القرة من الآية: ٩٣) ﴿ أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا سَدَّ فَرْقَ مِنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (سفره ١٠٠) (٥٧) .

على أن هذا المفسر الكبير والنحوي الواعي ، لم يسلم من ذلك من الوقوع في ما لا ينبغي لمتنه أن يقع فيه من الوهم في هذا الموضوع ، " أكرر طاهرة بحوية تكررت في القرآن الكريم ، ولها ما يعصدها من كلام العرب من الأمثلة الكثيرة ، وهي حور ورود صيغة (فاعل) للدلالة على الواحد ، بدلاً من الدلالة على الإثنين في فعل مشتركة . وينحى ذلك في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ وَوَمِنْ بَدْعُوں إِلَا أَنفُسِهِمْ ﴾ (البقرة: من الآية ٩) (٥٨) ، في قراءة من قرأها بالألف (بخادعون) (٥٩) . إذ أنكر أن يراد بصيغة (فاعل) الدلالة على المجددة من واحد ، وذلك في أنه عند لراي أبي عبيدة ، فقد قال أبو عبيدة : " بخادعون " في معنى يبدعون . . ولا يكاد يجيء " فاعل " لا من اثنين إلا في حروف هذا أحدها " ، واحتج بقوله تعالى في موضع آخر ﴿ أَلَيْسَ لَهُمْ آلِهَةٌ ﴾ . وبين أن معناه " قلهم سة " (٦٠) فرد عليه الطبري ، وعد التكميلات التي وردت بصيغة (فاعل) للدلالة على (فعل) " شدة عن منطق العرب " (٦١) . وكأنه وجد في التطير الوحيد الذي أورده أبو عبيدة حجة للقاعدة ، حجة له في توهينها ، ولقول يتخذ ما ورد منها في كلام العرب ، مع أن أبا عبيدة في الواقع لم يقصد إلى شيء من كلام العرب ، بل أورد شدة من العرب الكريم ، وبين أنه لم يرد فيه شيء . ولكنه لم ينف وروده في كلام العرب وأقوالهم بكثرة ، إذ لا شك أنه - وهو - للنحوي

الراوي - يحفظ منه الكثير ، على نحو ما تهبأ لمن هو أقل منه رواية ، كالرجاج ، والطوسي ، والرمحسري ، وغيرهم من المعمرين الذين ذكروا عدة ألقاظ وردت بهذه الصيغة والدلالة في كلام العرب .

وأما الرجاج ، فكان يرى مثال (بخادعون) كثير الوقوع في اللغة للدلالة على الواحد لا اثنين ، وصرب له مثلاً : عاقبت للنص ، وطارقت النعل (١٢) .

وحكى مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧ هـ) حجة اللعوبين في جواز ذلك ، وهو أن خادع وخدع بمعنى واحد ، والمعاينة قد تكون من واحد كقولهم : داويت العليل ، وعاقبت النص . ثم بين علة هذه القراءة ، وهي أنه لما كان (بخادعون) و"يخدعون" في اللغة بمعنى واحد ، أجرى الثاني على لفظ الأول ، إذ معاهما : "يخدعون أولياء الله . هناك أحسن في المطابقة والمشاكله بين الكلمتين ، أن تكونا بلفظ واحد" يقصد : التي في أول الآية والتي في آخرها . ثم حكى حجة المبرد وتوجيهه لهذه القراءة التي بالالف ، وذلك بأن قال : معناه : وما يخادعون بتلك المحادعة المذكورة أولاً إلا أنفسهم ، إذ وبالسها راجع عليهم (١٣) .

وهذه حجة نحوي كبير في جواز هذه القراءة على معنى للدلالة على الواحد هنا . ومثل ما بينه الطوسي (١٤) في حجة من قرأ بالالف من أن (فاعل) يرد بمعنى (فعل) في كلام العرب ، كقولهم : قاتله الله ، وعاده الله ...

وبذلك يصبح أبو جعفر الطبري محجوجاً في ما ذهب إليه من شذوذ استعمال هذه الصيغة في كلام العرب للواحد بدل الإثنين ، إذ قد تبين أن أمثله كثيرة ، فضلاً عن أن القراءة على هذه الصيغة جعلت النص يحتمل أكثر من معنى في توجيهها ، كالذي روى عن أبي عمرو بن العلاء من أنه قال "ليس أحد يخدع نفسه ، وإنما يخادعها ، فوجب أن يقرأ : "وما يخادعون إلا أنفسهم" ، إذ لا يحدعون أنفسهم ، وإنما يحدعونها" (١٥) . وهذا يعني أنه يرى يفاعل هنا للواحد ، وكان يقرأ بهذه القراءة التي بالالف دون التي بحير الألف ، كما هو معلوم من قراءته ودال عليه كلامه هذا . وقيل في توجيهها أيضاً : "معناه : أنهم يعملون عمل محادع ، كما يقال : فلان يمسح من نفسه" . وكسك فير . من ذلك على أسلوب المشككة ودرجوا . فقد قال في أول الآية (يخدعون) ثم قال (وما يحدعون) بعد ذلك ، كما قال (أروا عاقبتهم وعاقبتو) كما قال (أوجرء سيئة سيئة مثله) (١٦) إلى أمثلة كثيرة دالة على هذا النوع من

الأسلوب (١٨) . فاجتمع كما ترى : التصويغ ورود (فاعل) في الآية الكريمة دليلان ، معاصدان ، أحدهما : استعمال العرب في أمثلة غير قليلة ، والآخر : تأويل المعمرين الآية في وجوه كثيرة محتملة . فكيف يقال بعد هذا كله أن هذه الصيغة وردت في ألقاظ شاذة !!؟

فإذا كان مفسر ثبت لغوي ونحوي مفكر كالبري ، يقع في مثل هذا ، فما بترك بمن دونه ؟ ثم أين نحن -المعاصرين- من هذا كله ؟ ألمنا مارلنا نمر على مثل هذه الطور النحوية التي شاهدها الأول القرآن الكريم من دون أن نفد عدها في أمثله المدرسية وقعه مطمئة ، بجلي بها للمادة بعصدها القاعدة . وهي أن (صيغة فاعل) يصح ورودها بدلالة على الواحد فضلاً عن دلالتها المعروفة على الاثنين ، بفصد المشاركة) .

وليس قصدنا هنا استيفاء ما يتعلق بنحو القرآن الكريم في هذا الموضوع ، وما هو شاكلته ، ولكننا أردنا هذا المثال للتنبيه على غيره .

على أن أكبر إشكال وقع فيه الطبري هنا هو هناك غيره أيضاً رده لهذه القراءة المشهورة ، التي قرأ بها ثلاثة قراء كبار من السبعة بينهم أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) -وهو من هو في الوثيقة في الرواية- وقد كان لا يقرأ إلا برواية كما نقل عنه كلام في ذلك (١٩) - فوق أنه لغوي ونحوي حائق .

مشكلة القول بتناوب الحروف

ولعل من خاتمة المطاف في هذه العجالة عن نحو القرآن ، الإشارة إلى الظن بتناوب الحروف في القرآن ، بأن يستعمل حرف في موضع ويراد غيره . وهذا في رأينا محجوج إلى كتاب يرأسه بربل هذا الوهم ، مثلاً وضع كتاب بضول (تناول حروف الجر في لغة القرآن) (٧١) . أورد فيه مؤلفه منهج النحاة للبصريين في أن الحرف لا يقع في موقع حرف آخر ، على حين يجبر الكوفيون ذلك (٧٢) . وهو ما لو صحه ابن هشام الأصبهاني ، إذ قال : "مذهب البصريين أن أحرف الجر لا يتناوب بعضها عن بعض بقياس ، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك . وما لوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ كما قبل في ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُوعٍ لِّلْحُلِّ﴾ . إن (في) ليست بمعنى (على) ، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع لحال في الشيء ، وأما على تصميم الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف ، كما صمّن بعضهم شربن في قوله : شربن بماء البحر ، معنى روين ، وأحسن في (وقد أحسن بي) معنى لطف ، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى . وأخرى الأخير هو محمل الباب كله عدد أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين ، ولا يجعلون ذلك شاذاً . ومذهبهم أقل تعسفاً (٧٣) ، بقصد : من مذهب البصريين .

ومن الواضح هنا أن ابن هشام يميل إلى رأي الكوفيين . وفي كل هذا نظر إذا أخذ على إطلاقه .

والحق في هذا ما قاله استاذنا الجوارح رحمه الله - من "أن الذي يعم للنظر في كلام النحاة على حروف الجر ، يتبين أنهم معيرون بجانب الإعراب قبل كل شيء ، أما جانب المعنى فلمره عندهم هين ، إذ يقع الحرف عندهم موقع حرف آخر ، أو يضمن الفعل معنى فعل قريب من معناه . وهذا يدل بوضوح على تجاهل الجانب اللغوي وانعزال قواعد النحو ومسائله عنه ، كأنه مؤلف من مفردات تجردت عن مدلولاتها اللغوية" (٧٤) .

نقول إن هذا هو الحق ، إذ ليس ثمة ضرورة في تأويلات العريقين سواء منهم الكوفيون في تأويلهم الحرف بالحرف ، أم البصريون في تصميمهم الفعل معنى فعل آخر . ذلك أننا إذا ولجنا باب النحو القرآني لمستدل به على هذا المنهج ، لتبيناً بقاء

الحرف على معناه أدل على التمراد وأقوى للمعنى على نحو ما مر من إشارة ابن هشام إلى بقاء (في) على أصالتها ودلالاتها على الظرفية من دون حملها على حرف (عنى) قال تعالى : ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُوعٍ لِّلْحُلِّ﴾ (٧٥) . وهو ما يبه عليه ابن جني في (الخصائص) ، إذ كان يرى في القوم بزيادة حرف مكان حرف بعداً عن الصواب ، وبصرف ذلك مثلاً هذه الآية الكريمة ، فيذكر أنهم يحتجون بها على بنية (في) عن (على) (٧٦) .

على أن ابن جني لا يعني وقوع ذلك مطلقاً ، بل يعني قياسه ، إذ يجوز عده أن يكون الحرف بمعنى حرف آخر في موضع دون آخر ، أما في جميع الأحوال فلا دليله أن ذلك لو كان مطلقاً نصح القول : سرت إلى زيد وأنت تريد : عليه (٧٦) . وهذا كما ترى مذهب وسط بين من أباحوا ذلك ، وبين من منعه . وهو في ما يبدو والقول إلا أنه في القرآن لا نراه ، بل نرى أن كل حرف فيه موضوع لمعناه الذي يتصوره السياق . على نحو ما مر في آية الشعراء ، وعلى نحو ما نراه أيضاً في آيات أخرى . وإذا تتبعنا أقوال كبار النحاة واللغويين ، وجدنا بعضهم يسكت عند آية الشعراء ، فلا يشير إلى أصالة (في) فيها ، أو حملها على معنى (على) وهذا ظاهر لدى أبي عبيدة (٧٧) ، والفراء (٧٨) . على حين رأى ابن قتيبة بعدها (ت ٢٧٦هـ) أن "في مكان على" ، وقدر للكلام : "أي : على جوع النحل" محتجاً بقول أحد الشعراء :

وهم صلبوا العبد في جذع حلة . فلا عطفت شيبان إلا بأجدعا

وبيت آخر لعنترة (٧٩) ، من دون أن يلحظ مع أنه قرأني - دلالة الظرفية التي في الحرف (في) على معنى تمكن الصلب ، كما لاحظ ذلك البصريون .

وحمل ابن قتيبة (عن) على (الباء) ، في قوله تعالى ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ (٨٠) فقال "أي : بالهوى" واحتج له بأن "العرب تقول : رميت عن القوس ، أي رميت بالقوس" (٨١) . ولا يبعد أن يكون قد تأثر في هذا بأبي عبيدة ، إذ كلمة (في) (سجار) يشعر أنها عده يدل البناء فقد قال : "﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ : أي ما ينطق بالهوى" (٨٢) . وتابع ابن قتيبة غير واحد من المعاصرين ، فقال الطوسي (٨٣) : "أي : ليس

ينطق عن الهوى ، أي بالهوى ، يقال : رميت بالقوس وعن القوس" فهو كما ترى يستمد من ابن قتيبة التمثيل أيضاً ، على أننا نجد أيضاً عبارة للفراء في (معاني

العرس^(٨٦) مشعرة بمذهبه في جواز تناوب حروف الجر ، إذ يقول في تفسير الآية الكريمة : "ف يقول هـ القرآن برأيه إنما هو وحي" .

وإذ انتقلنا إلى المتأخرين ألفيد ابن مالك يرى ورود (عن) بمعنى (الباء)^(٨٥) ويحتج بما احتج به ابن قتيبة ، من دون أن يحملها في الآية للكريمة على ذلك . أما المعاصرون ، فجدهم من لم يشر مطلقاً إلى ثباتها عن الباء ، كما في (جامع الدروس العربية) لمصطفى الغلاييني^(٨٦) ، إذ أورد لها ستة معانٍ ولم يذكر من معانيها الباء . وهذا يشعرنا أنه يرى (عن) في الآية باقية على دلالتها الأصلية من دون تأويل .

إلا أننا في رجوعنا إلى (كشاف) الزمخشري ، تبين لنا من عبارته أنه يرى (عن) في آية النجم مراده ، وليست بمعنى الباء . وهذا يرجع في رأينا إلى إدراكه حقيقة المعنى ، وأنه يتحقق (عن) من دون اللجوء إلى تأويلها بالباء ، فقد قال :
وما أنكم من القرآن الكريم ليس بمنطق يصدر عن وراء ورأيه ، وإنما هو وحي من عند الله يوحى إليه^(٨٧) .

ولم يفت ابن هشام الأنصاري^(٨٨) الالتفات إلى هذه الحقيقة ، فقد رأى في "الظاهر أنها على حقيقتها ، وأن المعنى : وما يصدر عن هوى" وهذا ما نراه منهجاً في نحو القرآن ، إذ لا نرى أن المعنى واحد في قوله تعالى : ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ وقلنا في غير القرآن "وما ينطق بالهوى" . فالمعنى في الآية أقوى وأدل على معنى الدائبة في القول عنه - ﴿فَكَانَ الْمُرَادُ : مَا يَصْدُرُ قَوْلُهُ عَنِ الْهَوَى﴾ ، بل هو وحي من الله تعالى .

ولسنا هنا بصدد استقصاء كل ما يمكن أن يقال في هذا الباب ، إذ هو كثير في القرآن الكريم ، ونعني به الذي رآه النحاة من الحروف ثابتاً عن حروف أخرى ، وإن كان بعض من حاص فيه بلغ غاية العجب ، على نحو ما ذهب إليه الزركشي (ت ٧٩٤هـ) عند كلامه على معاني (في) ، إذ عدها بمعنى (عن) في قوله تعالى :

﴿فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَغْنَى﴾^(٨٩) معتمداً على سبب الدلول ، وهو أنه لم يزل : ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾^(٩٠) ، لم يسمع للكافرون ولم يصنفوا ، هزل : ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَغْنَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَغْنَى﴾ ، أي : عن التعميم الذي وصفاه في الدنيا ، فهو في محرم الآخره أغنى إذ لم يصدق^(٩١) .

ولا يحى ما في هذا التأويل من بعد عن المعنى المراد بالآية إذ هو يفتقر على قارئها روعة المجاز في إسناد المعنى في الآخرة ، إلى الكافر في الدنيا .

ومن هذا القبيل الذي يؤثر للعجب ، حملهم (في) على معنى (على) في قوله تعالى ﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفَلَكَ﴾^(٩٢) ، محتجين بقوله تعالى : ﴿وَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفَلَكَ﴾^(٩٣) ، مع أن الأولى تختلف من حيث الأسلوب عن الثانية . إذ نلت على من حالين في الفلك وصاترين فيها ، فمجيء (في) بدلالاتها الظرفية ملائم جداً للمعنى على حين أن (على) في آية الثانية هي لأنيق بالتعبير والسباق ، ومن ثم للمعنى إذ تقدم في بدايتها فعل الاستواء ، فجاءت (على) مناسبة له ، لأن المراد به الاعتدال^(٩٤) . وآية ذلك أنه تعالى لما استعمل الاستواء صفة له ليبين عظمته وسعة ملكه وسلطانه ، استعمل (على) معه أيضاً ، فقال : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾^(٩٥) وذلك أن الاستواء دال على التمكن والاستعلاء ، فناسبه الحرف الدال على هذا المعنى وهو (على) ، منتما ناسبه الحرف الدال على "الانتهاء إليه أما بالذات أو بالتكدير . وعلى الثانية قوله : ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ تَحْتَهُ﴾^(٩٦) .

وبذلك يطل ما ذكره النحاة من الاستدلال بقوله تعالى : ﴿وَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفَلَكَ﴾ ، بمعنى (على) لما بيناه من اختلاف السياقين والمعنيين . ومن مشكلات النحو القرآني المتعلقة بالحروف تقدير النحاة حروفاً عدوها محذوفة من نصوص قرآنية ، ويدين ذلك التقدير على أساس قاعدة علمية بوهاء ، هي أنه يجوز حذفها ، إذا تعين الحرف ومكان الحذف^(٩٧) والحديث في هذا إذا استقصيناه بطول ، ولكننا نجترئ منه ببعض ما يوضح منهجهم فيه .

ومن ذلك أن البصريين - الأخفش - أوجبوا في قواعدهم النحوية دخول (قد) على المعصي الواقع في جملة الحالة ، كما في قوله تعالى ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ هَذَا أَجْرُنَا مِنْ دِينِنَا وَأَنْشَأْنَا﴾^(٩٨) . فإن لم تظهر في نص فتروها ، ولو كان نصاً من التنزيل ، على نحو تقديرهم لها في قوله تعالى ﴿هَذِهِ نَصِيبُكُم مِّمَّا كَسَبْتُمْ﴾^(٩٩) وقوله ﴿أَوْ جَاءَكُمْ خَضِرَةٌ حُمْرَةٌ فَأَقْبَلُوكُمْ﴾^(١٠٠) . وحالفهم في هذا الكوفيون وأحفش فقالوا : "لا يحتاج لذلك لكثرة وقوعها حلاً بدون (قد) والأصل عدم التقدير ولا سيما فيما كثر استعماله"^(١٠١) .

فوق الكوفيون والأخفش موقفاً وصفيّاً ، إذ لم يتجاوزوا ظاهر النص ، ولم يتكلفوا تقدير (قد) فيه تصديراً لحمنة الحال الفعلية التي فعلها ماضٍ مسبق في تلك إلى دليلين قويين : أحدهما أصولي ، هو استصحاب الأصل وهو عدم التقدير ، إذ هو الأصل والتقدير تالٍ وطارئ ، والآخر استقرائي ، وهو كثرة الاستعمال الذي يعتد به في التعقيد النحوي .

ومن هنا نستطيع القول : إن ما جاء في القرآن الكريم وكذلك كلام العرب - يدل على أن (قد) ربما تدخل على جملة الحال التي فعلها ماضٍ ، وقد لا تدخل . فلا موجب إذن لتقديرها بعد خلو الجملة منها ؛ لأن الأصل في قواعد اللغة أن تقوم على الاستقرار الفعلي الفعلي الواقعي للنصوص ، وليس على القواعد الموضوعية ابتداءً ، ثم تكبيف النصوص عليها بتقديرات لا سند لها .

وقد نبّه استاذنا الدكتور أحمد عبد المتار الجولاني - رحمه الله برحمته - على صفة من نصوص العربية التي قرأ فيها النحاة حروفاً غير واردة في تلك النصوص كتقدير اللام في قوله تعالى : ﴿ وَنَعُوْهُ عِوَجًا ﴾^(١٠٦) فقال الزمخشري^(١٠٧) : « تغيره : تطالبون لها إعوجاجاً . مثله : ﴿ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلٌّ مَّرْصَدًا ﴾^(١٠٨) »^(١٠٩) .
الزمخشري^(١١٠) أن (كل) منصوب على الظرفية بقصد التوسيع في الكلام ، الذي يشير عليه النحاة بقولهم أسقط حرف الجر توسعاً .

وهذا لا شك يشعر بالاطلاق وعدم التقيد بحرف جر على معنى من المعاني ، في حين أن تقدير حرف كـ (في) بدلالاتها الظرفية يعوت هذا الغرض ، لأنه يحمس المعنى بدلالة خاصة معينة ، كما فعل الزمخشري ، حين كتبه حذفاً .

وبعد ، فهذه لمحات من نحو القرآن الكريم وما أحاط به من مشكلات كثيرة منها قديم مبهج منهج النحاة في التعقيد والتفكير النحوي ، ، ومنها ما هو حديث نراه امتداداً لتلك القديم واستمراراً له . مع أن ذلك التراث النحوي العريض ، لم يعدم صدق النظرة وحققنا إلى نحو القرآن ، متملاً بتلك الآراء التي لم تكن لتعصف الإعراب ، شأن بل والتقدير ، بل نظرت نظرة وصعبة واقعية ، فكانت بحق جديرة بالأكابر والدائر .

وفي الوقت الذي تكثر فيه الشكوى وتكبر من النحو نجد في منهج القرآن وبصومه وأساليبه ما يمد النحوي بمادة للقواعد ، مثلما يمد اللغوي بمادة للغة السليمة العالية ، ويمد الأديب والبلاغي بكل هون التعبير الرائعة والصور الجميلة المعبرة ولعلنا ندرك في ما نستقبل من أيامنا همة جادة صادقة من لحن المعنيين بالنحو والمختصين به والقائمين على شؤونه ، تقوم على اعتماد اليأس الأعلى ، القرآن الكريم أساساً لقواعد النحو العربي ، في دراسة وصفية استقرائية بعيدة عن قوعد المنطقة الموضوعية ابتداءً ، وبعيدة عن كل تعسف في استنباط تلك القواعد كالتقديرات والتأويلات البعيدة ، والله سبحانه المسؤول بتحقيق هذه الأمانى ، وهو نعم المولى ونعم النصير .

- ١- مباحث تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، ٣٠٢.
- ٢- الجوزي: نحو القرآن الكريم، ص ٦.
- ٣- مباحث تجديد، ص ٤١.
- ٤- ينظر في هذا: شرح ابن عقيل على آفة ابن مالك ٢٢١/٢ ٢٢٢.
- ٥- مباحث تجديد، ص ٤٥.
- ٦- مباحث تجديد، ص ٤٦.
- ٧- مكي: الإنباء عن وجود القراءات، ص ٤٧.
- ٨- مباحث تجديد، ص ٤٦.
- ٩- يونس ٥٨، وقد قرأ بعض من روى عن نافع وغيره (رويس والمطوعي) ينظر: تحف فضلاء البشر، ص ٢٥٢.
- ١٠- لدمياط: تحف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر، ص ٢٥٢.
- ١١- لدمياط: تحف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر، ص ٢٥٢.
- ١٢- نحو القرآن الكريم، ص ٧-٨.
- ١٣- النسخة: ٣.
- ١٤- للنسخة: ٢٢.
- ١٥- النسخة: ٣.
- ١٦- معاني القرآن ٢٦٣/٣.
- ١٧- ابن أم قاسم المرادي: الجني لداني في حروف المعاني، ص ٣٣٤-٣٣٥، والآية من النحل ٤٩.
- ١٨- معني اللبيب ٣٠٨/١.
- ١٩- ابن مالك: سبيل التوفيق وتكميل المقاصد، ص ٣٦ فصل.
- ٢٠- الكشاف ١٦٢/٣.
- ٢١- ق من الآية ٢٣.
- ٢٢- الفرقان ٢٤.
- ٢٣- ينظر عرض رأي المتكلمين في هذا الموضوع في معاني القرآن للقراء ٢٦٧/٢.
- ٢٤- معاني القرآن ٢٦٧/٢.
- ٢٥- السجدة: إعراب القرآن ١٥٣/٢.
- ٢٦- سوح ٢٥.
- ٢٧- إعراب القرآن ١٥٣/٢.
- ٢٨- معاني القرآن الكريم ١٩٠/٣-١٩١.
- ٢٩- الرجاء: معاني القرآن وإعرابه ٤٩٧/١.
- ٣٠- نقحاش: إعراب القرآن ٥١٨/٢.
- ٣١- ينظر بحثاً: الجرس والابحار في تغيير القرآن في مجلة أدب الرازيين العدد ٩ لسنة ١٩٧٨، ص ٣٤.
- ٣٢- المقامات ١٣٠-١٣١.
- ٣٣- آل عمران ١٥٩.
- ٣٤- الكشاف ٢٥٧/١.
- ٣٥- العبرد الكامل ٣٤٢/٢.
- ٣٦- الآية: ٥.
- ٣٧- الطوسي: التبيان ٢٩/١. ينظر رسالتنا للدكتوراه: منهج الطوسي في تفسير القرآن الكريم، ص ١٥٧-١٥٨ و مطبوعة بلوروني.
- ٣٨- البقرة: ٢٤.
- ٣٩- مجاز القرآن ٣٦/١-٣٧.
- ٤٠- مجاز القرآن ٣٧/١.
- ٤١- معني اللبيب ٩٦/١.
- ٤٢- الأنبياء: ٩٦-٩٧.
- ٤٣- التبيان ٢٧٩/٢.
- ٤٤- الطبري: جامع البيان ٤٠٠/٢، طبعة دار المعارف.
- ٤٥- النقاش: إعراب القرآن ١٥٦/١.
- ٤٦- معاني القرآن وإعرابه ٧٥/١، وقد قرأ أبو البركات "وأنكر إذ قال" البيان في غريب إعراب القرآن ٧٠/١.
- ٤٧- الرجاء: معاني القرآن وإعرابه ٧٥/١.
- ٤٨- رقم: ٧٣.
- ٤٩- مجاز القرآن ١٩٢/٢.
- ٥٠- قروم ٤١.
- ٥١- مجاز القرآن ١٢٣/٢.
- ٥٢- ينظر: إعراب القرآن ٥٩٢-٥٩٣، إذ لم يقف عند آية قروم: ٤٠.
- ٥٣- الكشاف ٥١٠/٢.
- ٥٤- أوضح دليل على كونه رده على البصريين في النحو مراراً في تفسيره أصلاً عن اتصال مصطلحاتهم النحوية، كالرد والتفسير وغيرهما.
- ٥٥- البقرة ٨٧.
- ٥٦- البقرة ١٠٠.
- ٥٧- الطبري: جامع البيان ٤٠٠/٢.
- ٥٨- البقرة ٩.
- ٥٩- بضم قاء وكسر الال مع لف، قرأ بها الحرمان (ابن كثير ونافع) وأبو عمرو. ينظر: الطوسي: التبيان ٦٨/١.
- ٦٠- مجاز القرآن ٣١/١.
- ٦١- جامع البيان ٢٧٤/١.
- ٦٢- الرجاء: معاني القرآن وإعرابه ٥٠/١.
- ٦٣- مكي: الكشاف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ٢٢٤/١ ٢٢٥.
- ٦٤- التبيان ٦٦/١.
- ٦٥- الكشاف ٢٢٥/١.
- ٦٦- التبيان ٦٩/١.
- ٦٧- التبيان ٦٩/١-٧٠.
- ٦٨- التبيان ٦٩/١-٧٠.
- ٦٩- ادبي: معرفة القراء الكبير ٨٥/١.
- ٧٠- من تأليف استاذ أردني هو الدكتور محمد حسن عواد، وطبع سنة ١٩٨٢ في دار الفرقان.
- ٧١- محمد حسن عواد: تباية حروف الجر في لغة القرآن، ص ١٢.
- ٧٢- ابن هشام: معني اللبيب ١١١/١.
- ٧٣- محو القرآن، ص ٦٠.
- ٧٤- الشرح: ٤٩٠.
- ٧٥- ابن جني: المحصلين ٣٠٦-٣٠٧ وينظر: تناوب حروف الجر في لغة القرآن، ص ١٨ ١٩.
- ٧٦- الخصائص ٣٠٨/٢.
- ٧٧- إذ لم نجد في المجالز ٨٥/٢ إشارة إلى ذلك.
- ٧٨- لم يشر الفراء في معاني القرآن ٢٧٩/٢-٢٨٠ إلى ذلك.
- ٧٩- ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، ص ٥٦٢.

الفصل الثالث

بقية الحروف القديمة والحديثة

- ٨٠- التجميع : ٣ .
 ٨١- تأويل مشكل القرآن ، ص ٥٦٩ .
 ٨٢- مجاز القرآن ٢/ ٢٣٦ .
 ٨٣ التبيان ٩/ ٤٢١ .
 ٨٤- ٩٥/٣ .
 ٨٥- قمراني : فحني قداني في حروف المصافي ، ص ٢٦٣ ، للدلالة على الاستعانة
 ٨٦- جامع الدروس العربية ٢/ ١٧٤-١٧٧ ، الطبعة الأولى .
 ٨٧- الكشف ٣/ ١٧٦ .
 ٨٨- معني للتيب ١/ ١٤٨ أسفل .
 ٨٩- الإملاء : ٧٠ .
 ٩٠- الإملاء : ٧٠ .
 ٩١- الرركشي : البرهان في علوم القرآن ٤/ ٣٠٣-٣٠٤ ، وينظر : تلويح حروف الجر ، ص ٣٩ .
 ٩٢- يونس : ٢٢ .
 ٩٣- الرركشي : البرهان ٤/ ٣٠٣ . الآية من سورة (المؤمنين) : ٢٨ .
 ٩٤- الرغيب : مفردات لغات القرآن ، ص ٢٥٧ (سوا)
 ٩٥- طه ه
 ٩٦- صافات : ١١ .
 ٩٧- نحو القرآن ، ص ٥١ .
 ٩٨- القيسية ٢٤٦
 ٩٩- يوسف ٦٥
 ١٠٠- السجدة ٩٠ .
 ١٠١- ابن هشام : معني للتيب ١/ ١٧٣ .
 ١٠٢- الأعراب : ٨٦ .
 ١٠٣- الكشف ١/ ٣٣٨ ، وينظر نحو القرآن ، ص ٥٣ ، وقد أورد قولاً مماثلاً للرمخشري في الآية
 ٣ من سورة إبراهيم .
 ١٠٤- التوبة ٥
 ١٠٥- الكشف ٢/ ٢٨ . وينظر نحو القرآن ، ص ٥٥ .

المبحث الأول

النقد اللغوي والنحوي .. عند ابن جني

بعد أبو الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢ للهجرة ، لغوياً ، ونحوياً ، وصرفياً بارعاً ، وبعد كذلك باقداً في هذه العلوم اللغوية ، فضلاً عن العلوم العقلية ، من منطق وكلام وغيرهما . وقد بثّ ذلك كله في ثنائيا كتبه ، ولا سيما كتابه القيد الشهير (الحصائص) ؛ إذ جعل هذا الكتاب الرافع لألوان من النقد في شتى العلوم اللغوية ، مراعيّاً في ذلك الدقة والإيجاز عالياً

وكان ابن جني يصنع النقد في موضعه السليم من القول ، مادام يجري فيه الناقد على سنن الحق ، وينحو فيه طريق الصدق ، من غير أن يحيف على أحد من السلف - رحمهم الله - أو يتكثر على أحد من الخلف ، يتجاوز الواقع وطمس الحقائق . فإذا فعل الناقد ذلك - يقول ابن جني - كان رأيه سديداً وخاطراً صولياً . وقد عصد رأيه هذا بقول أبي عثمان الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) : "ما على الناس أصر من قولهم : ما ترك الأول لأخر شيئاً" .

ثم حكى عن أبي عثمان المازي بعد ذلك ، أن العالم إذا قال قولاً متقنماً ، فسلب للمتعلم الاقتداء به والانتصار له ، والاحتجاج لخلافه ، إن وجد إلى ذلك سبيلاً . وكنت قد كتبت بحثاً عن جهود ابن جني في تفسير القرآن الكريم ، وحين كنت أستاذاً في جامعة الموصل ، أقيته في (الدوة المتخصصة عن ابن جني) التي أقيمت هناك سنة ١٩٨٩ م ، ثم لفتني بعد ذلك موضوعات أخرى حرية بأن يكتب فيها ، وفي مسمتها كونه باقداً في شتى صروب المعرفة العقلية والعقلية ، وقد وقع اختياري منها في هذا الأول على ما يتعلق بموضوع (النقد اللغوي والنحوي) وهو حصيلة قراءة دقيقة في كتابه (الحصائص) ، والذي بُني فيه هذا النقد على . نقد الكتب ، ونقد النحاة واللغويين ، من بصريين ، وكوفيّين ، وبعديين .

(١) فأما نقد الكتب . فقد تناول فيه ابن جني معجمين شهيرين هما (العين) و (الجمهرة) والعين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ) ، فوقع ابن جني بما وقع فيه الأزهرى (ت ٣٧٠هـ) ، صاحب معجم (تهذيب اللغة) ، من نسبة (العين) إلى غير الخليل ، مع اختلاف الدواعي لهذا التصريح ؛ إذ يطلب الطر على أهل العلم أن الأزهرى دفعه إلى ذلك الحسد ، فصحاً لإغفال عمل الخليل ، واشتهار عمله هو . على حين لم يكن لابن

جني مثل هذا القصد به بل كان يصدر عن ظن لديه ، وهو على أية حال لا معجم لديه ليقلل أنه حسد على الخليل لإداعه المتمثل في معجمه ، الذي هو رائد المعجمات كلها ، وأساس مادتها على اختلاف مناهجها وعصورها .

لقد نسب الأزهرى كتاب (العين) إلى تلميذ الخليل المعروف باسم (الليث بن المظفر الحرستاني) ، وهو مما يعجز عنه مثل هذا الشخص الذي لم يعرف له علم ولا فصل ، يصح القول أنه هو الذي صنف مثل هذا المعجم . وهذا مع الإقرار بأنه لم يسم من طبع إقدام ما ليس منه أصلاً ، بذلك واضح في مواضع منه . وأغلب الظن أنه مما أصيب إليه بعد عصر الخليل ؛ إذ فيه من الأوهام والمهذبات ما لا يمكن صدوره عن الخليل في علمه وفصله الكبيرين .

غير أن ابن جني - عفر الله له - بالغ في نقد (العين) ، إذ وصفه بأنه : "فيه من استحبيط والخل والفساد ما لا يجوز أن يحمل على أصغر أتباع الخليل ، فضلاً عن نفسه" . وحكى ذلك أيضاً عن شيوخه أبي علي النحوي ، فلم يكن لهما بد إلا أن يعزوا ما فيه من الخلل لآخرين جاءوا من بعده . وقد عثر ابن جني عن ذلك بقوله : "ولا محالة أن هذا تخليط لحق هذا الكتاب من قبل غيره ، رحمه الله" . ثم بين أنه "إن كان للخليل فيه عمل ، فإنما هو لوماً إلى عمل هذا الكتاب إيماء ولم يله بنفسه ولا قرره ، ولا حرره .." . فهذا ما يتعلق بكتاب العين .

وأما كتاب (جمهرة اللغة) : وهو المشهور بالجمهرة ، فهو لابن دريد الأزدي المتوفى سنة ٣٢٢ هـ ، فقد نقده أبو الفتح لأدعاً ، وعرا إلى مؤلفه جهله ببعض ما كتب فيه ، وأنه "فيه من اضطراب التصنيف ، وفساد التصريف ما أندر وأصعب فيه ؛ لبعده فيما يرى - عن معرفة هذا الأمر" . وبين أبو الفتح بعد ذلك أنه لما كتب الجمهرة ، بثه في متونه وحواشيه على هذه المواضع ، ثم وصفها بما يدل على كثرتها وحكى مثل ذلك عن شيخه أبي علي . ومع ما أخذ على الجمهرة من هذات ، إلا أنه يمثل في الواقع مرحلة من مراحل التطور المعجمي ، حتى إن الدكتور حسين نصار عدّه على رأس ما سماه (المدرسة الثانية) ، وهي المدرسة التي عدلت عن المدرسة الأولى ، مدرسة الخليل ، فلم ترتب الحروف على المخارج ، بل رتبها حسب الترتيب اللفظي الشائع ، الذي يستفتح به كل طالب علم دراسته ، يقول الدكتور حسين "فكس ذلك أهم خطوة للتيسير" .

وقد درس هذا المعجم في كتابات ، ودرسه أحد طلبتي في رسالة دكتوراه سنة ١٩٩٩ بعنوان : (المشاهد القرآني في تأليف ابن دريد) وذلك في كلية التربية للبيات بجامعة بغداد ، إذ كان ابن دريد كثير العسبة بالشاهد القرآني في تحرير معجمه ، فسي جملة ما عني به من الشواهد .

ومن الكتب التي نقدها ابن جني الكتاب الذي حرره أبو العباس المبرد (ت ٣٨٤هـ) وسماه (مسائل غلط سيبويه) ، إذ وصف ابن جني هذا الكتاب بالجاز ، بأنه قد تتبع فيه المبرد كلام سيبويه ، غير أنه لم يلبث أن تخلى عنه خوفاً نقله ابن جني عن أبي علي عنه ، إذ قال المبرد لأبي علي : "هذا شيء كنا رأينا في أيام الحداثة ، فأما الآن فلا " . فهذا ما يتعلق بنقد الكتب في خصائص ابن جني .

(٢) وأما نقد النحاة واللغويين ، فهو قائم على حقيقتين لا تعلل عند الدرس : إحداهما أن ابن جني أوتي من المعرفة اللغوية ما ينهض به إلى نقد كبار النحاة واللغويين الذين سبقوه أو عاصروه . والأخرى : أنه كان غالباً مقتصداً في النقد ، لا بعسف الملاحظ فيه اعتسافاً ، ولا بتكلفها تكليفاً . وكل من نقد من جهادة اللغة ، لم يجاوز نقده له موضعين أو ثلاثة ، يقابل ذلك من الإكثار والثناء ما هو أضعاف ذلك . إذ أن القارئ لنقده لا يخطئ استشعار إجلاله عموماً لمن ينقده . وهو فوق ذلك يقيم بعده على الأصول المعتبرة في النقد لدى أهل العلم ، وفي مقدمتها : الإجماع ، الذي هو حجة في اللغة واللغة والنحو على السواء ، فضلاً عن السماع والقياس والمستصحب الأصل .

ولنصرب لذلك مثلاً : النحوي اللغوي أبا العباس المبرد ، الذي يعد من كبار البصريين والذي نقد عليه ابن جني إنكاره جوار تقديم حجر (ليس) عليها ، فبين أن أحد ما نحتاج به عليه في ذلك مذهب سيبويه والأحفش وكافة أهل البلدين من البصريين والكوفيين بإجارتهم ذلك . الأمر الذي يلزم المبرد حي رأيه - الأخذ بما ذهبوا إليه من جوار ذلك ، فعال "فإذ كانت إجازة ذلك مذهبا للكافة من البلدين ، وجب عليك يا أبا العباس - أن تنظر من خلافه .. ولا تأمن بأول خاطر يبدو لك فيه" .

ومن مؤلفاته على المبرد تعليلته فارئ الكوفة الكبير حمزة بن حبيب الريلت (ت ١٦٩هـ) أحد السبعة المشهورين ، حين جرّ (الأرحام) في قوله تعالى : ﴿واثقوا بالله الذي نساءطون به والأرحام﴾ ، إذ قرأ الآخرين ببصبيها عطفاً على لفظ الجلالة

وعلق ابن جني على هذه للتخطنة بقوله : لم يمت هذه القراءة عطفاً من الإبعاد والصعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس ، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وهو أن حمزة لم يرد حمل (الأرحام) على العطف على المحرور المصمر ، بل أن تكون هناك باء ثانية مقدرة ، فكانه قيل : (وبالأرحام) ، ثم حدث الباب لتقدم ذكرها في الكلام" . واحتج لذلك بالشعر وكلام العرب .

والمعروف عن النحويين أنهم لا يجيزون عطف الاسم للظاهر على المصير المجرور ، إلا بعد إعادة الجار . فلا يجوز عندهم : مررت بك وزيد ، بل يجب : مررت بك وبزيد ، وما ورد بخلاف ذلك فجائر عندهم في الشعر فحسب . وأيضاً قيل غير واحد من قدامى النحاة كأبي حيان الأندلسي يرون القراءة أصلاً للنحو ، وليس العكس . وعليه معاصرون أيضاً .

وممن تقدم ابن جني من البصريين أبو إسحق الزجاج (ت ٢١١هـ) ، شح شيخه أبي علي ، ذلك أن الزجاج يذهب إلى أن (الناء) في (التحدث) ، كناء (الغيب) و(أثرت) ، وأن الهمزة أجريت في ذلك مجرى (الواو) ، على حين يراه ابن جني أصلية ، ولم يست بدلاً من شيء ، فهي عده بمدرلة (تبع) من (تبع) . وحتج لرأيه هذا بيت شعر أنشده لأصمعي ويبي أن عليه قوله تعالى : ﴿قال لو شئت لأتحدث عليه أخراً﴾ بتخفيف الناء في قراءة الحسن البصري بدلاً من القراءة المشهورة (لاأتحدث) بتشديده . ثم وصف ما ذهب إليه الزجاج في هذا بأنه (ضعيف) ، لم يأت منه إلا ما هو مثلاً في كلام العرب .

ومن البصريين الذين تقدم ابن جني شيخه أبو علي النحوي ، فمع إجلاله لعلمه والثناء عليه كثيراً ، إلا أنه لم يعد نقده في بعض المواضع ، سالكاً في ذلك التزم الألب وحسن العبارة . فمن ذلك نقده بابه لدهايه إلى أن ناء (تصاب) للإحق باب (قرطاس) ، واحتججه لها بما انصاف إليها من ريادة الألف معها . وهو رأي لم يرتضه ابن جني ، بل علق عليه قائلاً : "ويبعد هد عدي" ، وعلله بأنه "يلزم منه أن يكون باب (إعصار) و(إسلام) ، ملحفاً بباب (جندار) و(هلقم) . وهذا غير جائز عنده ؛ لأن باب (إعمال) لا يكون ملحفاً" .

ونقد ابن جني شيخه أبا علي في دهايه إلى أن (الحركة) تحدث مع (الحروف) لا قبله ولا بعده ، على حين يرى هو أنها تحدث بعد الحرف ، وهو ما حكاه عن شيخ

النحاة سيبويه ، إذ قال بعد عرص أدلة : فهذا كله يشهد بصحة مذهب سيبويه ، في أن الحركة حادثة بعد حرفها المتحرك بها . ثم انبرى ابن جني بعد ذلك ينقض الأدلة على القولين الآخرين المحالين للرأي الذي تبناه ، فقال : " فهذا بعد قول من قال : إن الحركة تحدث مع حرفها المتحرك بها أو قبله أيضاً " . وهذا الذي ذهب إليه ابن جني من تأخر عن الحرف ، هو الذي يراه جمهور المعاصرين اليوم . فهو أقرب إلى واقع اللغة من الرأيين الآخرين المحالين .

وبالمثل نقد ابن جني على البغداديين قولاً ، مثلاً نقد على البصريين والكوفيين قولاً لهم ومعناهم بهذه التسمية : (البغداديون) ؛ وهي تسمية صحيحة وواقعية ، إذ هناك مدرسة ظهرت بعد المدرستين : البصرية والكوفية من علم المدرستين ، وبها قال شيخه أبو علي أيضاً ، إذ سمّاها بهذه التسمية : (البغداديين) في كتابه (النكملة) وغيره من كتب . وكان أساتذا العالم الجليل الدكتور شوقي صوف قد درسها في كتابه (المدار النحوية) ، ورد على من شك في وجود هذه المدرسة . وهو الدكتور مصطفى الصاوي الجويني رحمه الله في مناقشة رسالة للدكتوراه في كلية الأدب بجامعة القاهرة سنة ١٩٧٦ م ، كتب للممتحن فيها .

لما ابن جني ، فقد قال : " ومن ذلك قول البغداديين " ، ورد عليهم في موصع قالوا فيه : " إن الاسم يرتفع بما يعود عليه ، نحو زيد مررت به ، ولحوك أكرمته وبين أن الذي يرد هذا القول الذي ذهبوا إليه ، وجود عائد في تعابير ، وهو غير رافع له " . وبعد ، فهذه إلمامة يسيرة بالنقد النحوي واللغوي لدى أبي الفتح بن جني ، استفيد من كتابه الرائع . (الخصائص) ، راعياً في إيجازه استيعاب المكان الذي ينشر فيه ، ودفعاً للاطلاء والسماع .

المبحث الثاني

نظرات في أساليب التعريب

لم يقتصر أثر احتكاك العربية باللغات الأجنبية (الأجنبية) على انتقال معردات من تلك اللغات إليها ، بعد تطويعها لقوانين العربية وأصاليبها ، صوتاً وبدياً ، وهو الذي عرف عدد اللغويين العرب باسم (المعرب) ، ولا يقتصر على انتقال ألفاظ من تلك اللغات من غير تغيير وهو الذي عرف باسم (الدخيل) ، وإنما كان من نتائج ذلك الاحتكاك وآثاره ، انتقال طائفة من أساليب هذه اللغات الأجنبية إليها .

وإذا كان هذا التأثير قديماً من الوجهة التاريخية ، على ما هو معروف ، وبخاصة في العصر العباسي الزاهر ، عصر النقاء للثقافة العربية بالثقافات الأخرى المنصوبة تحت ظل الإسلام ، أو المتصلة به عن طريق الترجمة ، فإن التأثير الأسلوبي الذي يلاحظ على أقلام كتابا في العصر الحديث ، قد انتقل معظمه من اللغات الأوروبية ، وبخاصة الانكليزية والفرنسية .

ومع أن من هذه الأساليب ما يمكن إرجاعه إلى أصول غير عربية ، حتى إنه يمكن أن يقال عدد النفاش إن هذا الأسلوب لم يعرف في العربية ، وعرف في اللغات الأجنبية ، من مثل قول لكتاب معاصرين : "تبدلاً التهانى" و "تبدلاً بعض الكلمات" (١) . غير أن هذا الأسلوب في الواقع - ليس أجنبياً محضاً ، لأن استعمال الفعل (تبادل) فصيح ، ووارد في كلام القدماء ، كقولهم "تبدلاً ثوبيهما" ، فاستعماله إذاً في كلامهم كان للدلالة الحسية ، ثم استعمل حديثاً في الأمور المعنوية كالتهانى ، جرياً على أساليب العرب في استعمال المجاز . وقد استعمل العرب في الأمور المعنوية فعلاً قريباً من هذا الفعل هو "تقارض" ، فقالوا : "هم يتقارضون التناء بينهم" (٢) .

ولو استعمل المترجمون مثلاً الفعل "تقارض" بدل الفعل "تبادل" ، لكانوا قد وقعوا على اللفظ العربي نفسه والمستعمل في هذا المقام (٣) .

والى جانب هذا تمزيت إلى أقلامنا - نحن المعاصرين - أساليب لا خلاف في أنها ليست عربية ، كقولهم : "إنه لا يرى أبعد من لونية أنفه" ، و "إنه يتصيد في الماء العكر" ، و "مساد للجهل أو القوضى" ، و "صب عليه جام غضبه" (٤) . وما إليها وهذه الأساليب وإن لم ينطق بها العرب ، جارية على طرائق كلامهم في المجاز ، سواء أكان هذا المجاز كتابية ، كما في العبارتين الأولى ، أم كان "استعاراً" كما في

العبارة الأخيرة. وقد امتارت العربية من بين سائر اللغات بقدرتها على النمو والانتعاش بطرق كثيرة، منها على تعبير المرحوم الدكتور مصطفى جواد^(٥) : مجازها العريض .

وقد انعقد إجماع اللغات من الطماء - كما يقول علي عبد الواحد - : "على قيمية المجاز والكتابة، وهو بإباحة استعمال اللفظ في غير ما وصح على طريق المجاز، أو نقله من معناه الأصلي إلى معنى اصطلاحى، متى تحقق بين المعنيين علاقة من العلاقات المقررة في علم البيان، التي جرت عادة العرب أن يعتمدوا عليها في تعبيرهم للمجازي"^(٦).

وعلى هذا سار القدامى وكذلك المحدثون، وبفضل هذا المنهج اتسع فـسـ البيان العربي، وأحرزت اللغة ثروة كبيرة، واتسعت للعلوم والفنون، ومختلف مظاهر الحضارة^(٧). فعمد قياسية المجاز جمود لا يلائم روح العربية وقدرتها الفائقة على التطور والتجديد والتوليد، لأنه لا يصح - على رأي الذين لا يجيزون قياسية اللغة - أن يقول مثلاً : "كان القمر يسبح في بحيرة صافية من الماء"، إلا إذا ثبت أن العرب استعملوا هذا الأسلوب للتعبير عن انعكاس صورة القمر على صفحة الماء الجميلة، حتى بدا كأنه سابح فيه. وهذا ما لا يقره ولا يرتضيه الذين يريدون لهذه اللغة الكريمة السمو والنماء.

فاستعمال هذه الأساليب إذاً، لا يضير العربية في شيء، بل على العكس من ذلك، إنه ينمّيها. ولكن لشرط اللغويون المعاصرون أنه إذا وجد لتعبير من هذه التعبيرات نظير في كلام فصحاء العرب، كان الأفضل والأصح، العدول عنه إلى ما يماثله من كلامهم^(٨). غير أن كثيراً من الكتاب والأبهاء والمترجمين المعاصرين، وخاصة المؤلفين في العلوم فيها، قد يستعملون أساليب لا تتفق أحياناً من أساليب العربية، وذلك لعدة أسباب، نجملها بما يأتي.

١- عدم كفاية تعود الأساليب العصرية العالية، وذلك يرجع إلى عدم كفاية العناية بقراءة الأساليب الرفيعة ودراستها، التي يحفل بها تراثنا العربي الاسلامي، كالقرآن الكريم، وأقوال النبي الكريم محمد ﷺ وخطب الفصحاء ورسائلهم، وأدب الكتاب العلماء، وشعر الشعراء المبدعين، وبخاصة شعراء العصر العباسي، فضلاً عن عدم اطلاع كثير منهم على أدب الكتاب المعاصرين المجيدين، مثل طه حسين،

ومصطفى صادق الرافعي، وعبد الحفاد، وأحمد حسن الزيات، وإبراهيم عبد القدر المازني وأمثالهم من مشاهير الكتاب وابعيهم.

ولم يكن ذلك ليعوت المترجمين في الجدل السابق، أو الذي قبله، ولذا كانت أغليبتهم من أبناء ذوي أساليب متينة ولغة سليمة، على نحو ما نجد في ترجمات فؤاد صروف وعبد المسيح وزير^(٩) وغيرهما.

إن الإلمام - إن جاز التعبير - على قراءة المتن الأدبي الرفيعة، يطبع أسلوب (المعرب) بطابع السلاسة والمتانة (الثقافية)، الأمر الذي يجعل هذين السمتين من خصائصه.

٢- عدم الإلمام الكافي بأساليب العربية وطرائقها في صوغ معردياتها وهنات تركيبها وهذا - فيما تبين لنا - سبب أساسي لكثير من الأوهام التي يقع للمعربون في استعمال المعرديات والتراكيب، وفي تمسك العبارات وتلازمها. وهذا باب كبير لا مجال لتفصيله ولكن نكتفي بإيراد مثله وشواهد منه، مستفاد في أغليبتها من النصوص المعربة في جامعاتنا العربية، من خلال الكتب المؤلفة أو للمعربة عن طريق الترجمة :

أ- فمن ذلك ما لاحظناه من عدم ارتباط الأسماء المتعاطفة - في كثير من الأحيان - بحروف العطف، والاكتفاء بعطف الاسم الأخير منها فحسب. وهذا يغلب عدد التعداد كقولهم : "وكانت المدارس منتشرة في العصر العباسي في مدن العراق المختلفة، كبغداد، والموصل، والبصرة، وواسط". والمصحح أن يكون كله يسو، فيقال : "كـبـ بـ بـ"، كبغداد، والموصل، والبصرة، وواسط". ذلك أن إضافة (حرف العطف) في النص للمعرب، ليس تزايداً من لدن المعرب، بل هو أمر جائز، تلبية خصوصية العربية، ولذلك يسميه أحد أساتذة الترجمة للمعربين^(١٠) في جامعنا : "الحشو المشروع".

ب- التأثير بالترجمة (الحرفية) للنصوص، تأثيراً قد يحيل الترجمة العربية إلى جمل تبدو مفككة مضطربة - لا رابط بينها يجمعها - مما يجعل المعنى يعم على "الحبر اللغوي"^(١١)، والذي هو عادة مختص باللغة العربية لخصاصاً عالياً، حين يكون من الجامعة. فإذا عم عليه معاني تلك الجمل، وهو بالتوصيف الذي وصفاً، فكيف حال الطالب المبتدئ الذي سيقروها في الكتاب المعرب الذي سيزود به بعد طباعته ؟ لا شد أن المعاناة لديه تكون أشد، إذ سيجهد نفسه وقصبي وقتاً غير قليل في فك رموزه

بعد أن اعتناصت العبارات عليه . وقد لا يجديه ذلك تعاماً ، بل قد يؤدي به إلى فهم خاطئ للنص غير مراد أصلاً من لذن معربه .

وبين ذلك أن من الإحوة المعربين من يتناول الفكرة عند التعريب مجرداً - فيما يبدو - فيحرفونها جملة جملة ، أو تركيباً تركيباً ، أو لفظه لفظه ، من غير النظر على وجه الإجمال إلى صياغة تلك الفكرة ، فكأنهم - سدد الله خطاهم - يترجمون ترجمة حرفية مجردة ، ولو أنهم رعوها أثناء قراءتهم للنص معناه العام ، ورتبوا آخر للكلام على أوله ، وربطوا بين أجزائه وفقراته ، لوجدوا أن تعريبهم أكثر إصاغة للمراد . وقد مرّ بي وأنا أقرأ كتباً معربة في الجامعة أو خارجها شيء من ذلك ، والإحوة الذين عربوها ، وكنت خيرها اللغوي يتكبرون ذلك .

ومن أمثلتها هذه الترجمة : " . . لذا بالنسبة لمشاهدة على الأرض ، والمعاينة المتحركة في السهوية الفصائية ، تظهر تعطي إشارات بسرعة أبطأ من سرعة سمعنا الإشارات " .

ج- ومما يلحظ على أساليب التعريب أيضاً ، عدم الدقة في "الاستعمال اللغوي" ، إلى الحد الذي يخرج فيه إلى "الغلط اللغوي" . وهذا في الواقع له مظاهر كثيرة وصور متنوعة ، منها عدم الدقة في استعمال الحروف ، ولا سيما حروف الجر ، مما يسبب أغلاطاً في الحمل ، ولا سيما الفعلية منها ، التي هي لب اللاب في الجملة العربية ، موضع القوة فيها . وهذا الاستعمال الخاطئ له ثلاثة مظاهر وصور رئيسة في الحروف :

أحدها : استعمال حرف مكان حرف ، لا يصح استعماله في موضوعة ، كاستعمال (على) في موضع (عن) أو العكس ، على نحو ما يجد في قوله : "تكلم عن" ، إذ هو كثير الشبوح ، والصحيح أن يقال : "تكلم على" ، ما دام لا يريد بذلك النيابة ، ومن هذا القبيل في الوهم قولهم : "أجاب على" ، والصحيح : "أجاب عن" .

وثانيها : إدخال حرف جر في الكلام الذي لا يحتمل دخول هذا الحرف فيه ، بحسب أساليب العربية ، وذلك حين يكون هناك فعل يتعدى بنفسه لا بحرف الجر ، أو كما يقال في الاصطلاح النحوي "لا بالمواطة" فيعذبه المعرب بحرف جر لا يتعدى به في ذلك للموضع والاستعمال .

فمن ذلك الفعل : (لاحظ) ، الذي كثيراً ما يعذبه المعربون - لهما تبيين لي - بحرف الجر (الباء) ، لأنه لا يقال : رأيت بذلك الشيء ، بل يقال : رأيت ذلك الشيء ، ومثله قولهم : "يسمى تعلم اللغة" ، والصحيح "يسمى علم اللغة" من غير باء ، والشاهد عليه القرآن الكريم ، فقد قال تعالى : ﴿وَأَنِّي مَسْمُومٌ مَرْمُومٌ﴾^(١) . فعذني الفعل بنفسه لا بالباء ، فلم يقل : "وأني سميتها بمريم" . وكان الدكتور مصطفى جواد يحتج بهذه الآية الكريمة على تعذني الفعل (سمي) بنفسه ، لا بالباء كما هو شائع بين الناس .

وثالثها : تعذية الفعل إلى معوله مباشرة بعير حرف جر ، مع أن المعنى يقتضي تعذيته إليه بهذا الحرف . وللتصريح مثلاً الفعل (وصل) ، الذي يتعدى إلى معوله (إلى) ، إذا يريد به بلوغ مكان أو شيء ما . فيقال : "وصلت إلى شاطئ السلام" ولا يقال : "وصلت شاطئ السلام" . لأن هذا الفعل من "الصلة" ، كما كان يقال قديماً "توصلة الخليفة" ، أي إعطاء صلبة ، وهي العطية^(٢) وللرشد من مال وغيره .

ومن استعماله في أحد الكتب المعربة في الجامعة هذه العبارة : "إن أشعة الشمس تصل الأرض بمعدل .." . والصحيح أن يقال : "تصل إلى الأرض" ، وللدليل على ذلك قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا رَأَى أَنِّيهِمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكَرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾^(٣) والمعنى : لم تصل إلى الطعام الذي قتمه إبراهيم عليه السلام إليهم ، ولم يتنبأوا منه ، إذ كانوا ملائكة .

ومن أمثلة عدم استعمال حرف الجر في موضع يقتضي استعماله ، هذه العبارة : "تكي يُسمع للالكترونيات أن تصل" ، والصحيح : "بأن تصل" ، إذ لا يقال في العربية : "يسمح له الوصول" ، بل يقال : "يسمح له بالوصول" .

ويليغي أن نعترف بأن استعمال حروف الجر - وخاصة في العربية - ليس شيئاً يسيراً ، بل هو يحتاج إلى إحاطة كافية بمعاني تلك الحروف وطرق استعمالها . ولا شك في أن للممارسة والنزعة ومدومة القراءة في كتب التراث لأبني الحادثة ، أثرًا في تيسير هذه المهمة .

د- ومما يلحظ على كثير من أساليب التعريب تكرار عدد من الألفاظ أو التراكيب من دون أن يكون لتكرارها حاجة ، حتى أنها لتعدو عدد قراءة عدد من الصفحات كاللزمة ومن أظهر ما لعتنا عدداً من الزملاء المختصين ، هذا التركيب : (فإن) ، الذي استعمل

في أكثر من كتاب زائد في الكلام ، بحيث أنه لو حذف منه لمّا أثر في المعنى ومجرى التعبير . وقد تبين لي أن عدداً من المعربين كانوا يستعملون هذا التركيب للتعليل ، وكذلك (حيث) ، فهي ترد كثيراً في الكتب العلمية العربية مصممة معنى : (لأن) أو (إذ إن) ، وكلاهما تعليل ، مع أن هذه الأداة تستعمل في اللغة للطرفية للمكانية بلا خلاف بين النحاة ، كقولنا : "جلس حيث يجلس أخوك" ، وهي التَّنْزِيلُ : ﴿فَحُصُّهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقَعْتُمْهُمْ﴾^(١٠) وتحرر عليها (م) كقولنا "عاد من حيث أتى" ، كما تدخل عليها الباء أيضاً ، كقول وضاح اليمس :

سبوا قلبي فحلّ بحيث حلّوا
ويعظم إن دعوا ألا يُجيبا^(١١)
وعنه قوله تعالى : ﴿فَكَلَّا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمْ وَلَا تَقْرَأْ هَذِهِ الشُّحْرَةَ﴾^(١٢) . وتستعمل (حيث) قليلاً لظرفية الزمانية وتتضمن معنى الشرطية إذا دخلت عليها (ما) الكافية^(١٣) كقول الغاتل : "حيثما تسافر في بلدك تجد ما يمسرك" . وقول الشاعر : حيثما تستقم يقدر بك الله نجاحاً ..

فهذه استعمالات (حيث) في الكلام الفصيح . غير أن الذي يلحظ هو استعمالها لدى المعربين للتعليل ، كما بيّنا آنفاً ، كقول أحدهم في كتاب معرب عن الانكليزية مطبوع^(١٤) : "لأن ما يمكن أن يبرر ذلك التعريف ، الإشارة إلى أفكار أو أعمال معينة ، والعكس صحيح أيضاً . حيث لا يوجد أي تعريف صحيح تماماً ، أو مُرْصَن بصورة نهائية"^(١٥) .

ومثله قوله في موضع آخر : "وهذان المطهران للحركة الرومانتيكية - التجديد في القيم الجمالية وفي كتابة بتدحلات تداحلاً كبيراً ، حيث أن إعادة التقييم النظرية ، سبقت ورافقت وصاغت أشكال التعبير الشعري"^(١٦) . واستعمال المعرب (حيث) للتعليل ، والصحيح أن يستعمل بدلاً منها (إذ) ، لأن هذه الأداة قد تستعمل للتعليل ، كما في قوله تعالى : ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾^(١٧) . وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿وَلِإِذْ لَمْ يَهْتَكِرُوا بِهِ فَمَحْوُورٌ هَذَا﴾^(١٨) ، وكذلك قول الشاعر :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم
إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر^(١٩)

هـ - للتأثر بأسلوب اللغة الأجنبية ، المنقول منها للنص المعرب ، تأثراً يجعل التعبير يذ عن مس الأسلوب العربي المليم . وله صور وأمثلة متعددة منها :

تقديم الاسم على الفعل في الجمل من غير أن يكون هناك داع بلاغي معنوي لهذا التقديم ، ويرجع ذلك في الواقع إلى طبيعة صوغ الجملة - الانكليزية مثلاً - إذ تبدأ عادة كما هو معلوم بالاسم ، حين تكون خبرية كما في (Ali Sent a Letter to his father) ، فإذا ترجمناه بحسب صيغتها وتركيبها في النص الانكليزي ، قلنا : "عليّ أرسل رسالة إلى والده" ، وإذا ترجمناها فصفاها بحسب تركيب الجملة العربية ، قلنا : "أرسل عليّ رسالة إلى والده" ، فقلنا : "أرسل عليّ رسالة إلى والده" . فهذا هو الأصل في تركيب هذه الجملة . ويجوز في العربية تقديم الاسم على الفعل ، لأغراض بلاغية متعددة ، كالتخصيص ، والتأكيد ، وهو إعلام السامع - كما في هذا المثال - أن عليّاً هو الذي أرسل الرسالة إلى والده وليس سواه . ف يقال عندئذ : "عليّ أرسل رسالة إلى والده وهذا مرتبط بعلم المعاني في العربي .

وهذا هو أسلوب العربية . وعلّة تقديم الفعل على الاسم في العربية ، هو أن الفعل أقوى من الاسم ، لأنه يمثل الحدث . آية ذلك اشتقاق الأوصاف للمعرفة - (المشتقات) منه . كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، واسم التخصيص ، بل المصدر أيضاً - على ما يقرره علم اللغة الحديث^(٢٠) - ، وعلى أساس ما هو مقرر في هذا العلم من أن اللغة تنتقل من الحس إلى المعنوي ، ومن التجسيد إلى التجريد^(٢١) .

وعلى هذا فليس قوياً ما ورد في عدد من الكتب العربية من تقديم الاسم على الفعل ، تأثراً بالترجمة الحرفية ، كالذي ورد مثلاً في النص الذي يقول : "في هذه الحال ، مشاهد في المرجع (S) يرى الجسم (B) يقترب من (A) بسرعة" . والصحيح أن يكون تركيب العبارة بهذه الصورة : "في هذه الحال يرى مشاهد في المرجع (S) الجسم (B) يقترب من (A) بسرعة" .

ومن مظاهر التأثر بالأسلوب الأجنبي عند الترجمة ، قولهم مثلاً : "إن هذا الموضوع كان قد درس من قبل عدد من الباحثين" ، ترجمة للعبارة الانكليزية وهي : (The subject was studied by many researchers) . والصحيح أن يقال بحسب أسلوب العربية الفصحى : "وكان هذا الموضوع قد درسه عدد من الباحثين" ، بدلاً من "درس من قبل عدد من الباحثين" .

و- ومما يلاحظ على أساليب التعريب ، استعمال طائفة من الألفاظ والمصطلحات الأجنبية بصيغتها الأعجمية ، التي وردت بها في اللغة المعربة ، فنكتب كما وردت فيها ، غير مشعوعة باللغة العربية للدلالة عليها ، أو نكتب بالعربية مع وجود بديل عنها فمصطلح (الفيزياء الكلاسيكية) مثلاً ، يمكن أن يبدل به مصطلح (الفيزياء التقليدية) ، ومصطلحات : (الفوتونات) ، و (الالكترونات) ، (النيوترونات) ، وما ترال تتردد في الكتب المعربة بهذه الصيغ ، فنكتب بالعربية على هذه الصور التي ذكرناها آنفاً ، أو نكتب بصيغتها الأجنبية من غير أن يذكر لها نظير بالعربية .

فكلمة (الفوتونات) مثلاً نكتب (Photones) ، وكلمة (Anode) نستعمل بالعربية بصيغتها الأجنبية . (أنود) ، حتى أن أحد المترجمين يقول متحدثاً عن الظاهرة "الكهرو-صوتية" في الفيزياء الحديثة : "الصيغة المعدية المشققة تعمل كأنود (Anode)" وكان من الصحيح إيجاد لفظة عربية لها . وقد ترجم رميلان في جامعة الموصل (Photones) بـ (الكلمات) ^(٢٥) ، بدلاً من الفوتونات التي هي تعريب للكلمة وليست ترجمة لها ، وهي في معايير المعرب والدحيل ، تعد لفظاً دحليلاً ، لأنها لم تصنع بحسب أساليب العربية وطرقتها في التعريب ، إذ ليس في صيغتها (فوتول) و (فوتولات) ، ونظيرها (الفوتونية) ، تعريباً لكلمة (Voltage) .

إننا في هذه المرحلة العلمية الجديدة ، مرحلة التعريب ، أو لنقل : مرحلة نهضة للتعريب ، نطمح كثيراً في أن يستعني المعربون بما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً عن الألفاظ الأجنبية ، وذلك بالبحث عن نظيرها العربي ، سواء في العوص في بطون المعجمات أم في دواوين الشعر وكتب اللغة والأدب والفلسفة والمنطق وغيرها من كتب التراث . وقد كان اللغويان السوريان الأصل العراقيان الموطران : عز الدين التتوحي وساطع الحصري ، من الرواد الأوائل في هذا المصالح ، فقد ترجموا وعربوا عدداً من الألفاظ العلمية وغيرها . فالجهدان اللغويان هذا الاستحسان ، وقد كتب لكلمة (الفيزياء) ترجمة للمصطلح الفرنسي (Physique) ، كتب لها بقاء في معاهد العراق الثانوية والجامعية إلى هذا اليوم ، فهي اللفظة الشائعة المتداولة وكانت من تركمات الأستاذ للتتوحي رحمه الله ^(٢٦) . ولم يجد اعتراض الأب فستاس ملري الكرملاني - اللغوي العراقي - على هذه الترجمة فعاً ، بلا أحد أهل العلم بترجمة التتوحي ، لأن قياسها سليم ، إذ قيس على لفظة علمية ظهرت في العصر العباسي الزاهر ، صغر

العلم والتقدم الحضاري ، وهي (الكيمياء) ، فكان ما اقترحه الكرملاني من ترجمة اللفظة الفرنسية بـ (فوسيفي) على غرار (موسيفي) ، قياساً مع الفارق ، كما أوضحنا ذلك في تعليقه عليه ^(٢٧) . إذ أن الفيزياء علم والموسيقى فن ، فلا يحسن القياس إلا على التطوير وكان هذا الجهد الذي بُذل في الترجمة والتعريب قد سبق بعضه تأسيساً (المجمع اللغوي العراقي) في سنة ١٩٢٦ ، وبعضه بعده ، فكان بأخرة خير ، في نهضة اللغوية الحديثة ، مثلما كان المجمعان المصري والمصري .

ومن المعجمات الحديثة التي تنبذ في الترجمة والتعريب . (معجم المصطلحات العلمية في اللغة العربية) لمصطفى الشهابي ، وقد نشر في دمشق سنة ١٩٦٥ ، و (معجم المصطلحات لأثرية) لبحي الشهابي ، وهي فرنسي-عربي ، طبع في دمشق سنة ١٩٧٦ ، و (قاموس المصطلحات الاقتصادية والرياضية) لمحمد لبيب ، وغيرها من المعجمات الحديثة ، فضلاً عما نشرته مجلة (الناس العربي) الدورية التي يصدرها المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي ، التابع لجامعة الدول العربية إذ كان يصدر أكثر الأعداد بجزأين أحدهما يتعلق بالبحوث ، والآخر بالمعاجم ، فقد تضمن المجلد السابع مثلاً المصادر في ذي القعدة سنة ١٣٨٩ هـ ، شباط ١٩٧٠ ، مما يأتي من المصطلحات والألفاظ العلمية (المصطلحات الرياضية في اللغة العربية) للدكتور محمد واصل الطاهر ، وهو أستاذ في جامعة بغداد معروف ، و (الجديد في ألفاظ الحضارة) لمحمود تيمور عضو مجمع اللغة العربية في القاهرة ، و (مستحدثات) لعبد الحق فاضل ، وهو من المعنيين باللغة في العراق . وقد قدم الأخير لهذه المستحدثات بكلمة قال فيها : تعرض لنا في القراءة والكتابة كلمات أعجمية لا مقابل لها في العربية وقد وضعنا لبعضها ألفاظاً مشتقة من صيغ عربية . مع بعض الألفاظ المعجمة المهملة التي نقترح إحيائها ^(٢٨) .

فهذه الأمثلة عبد الحق من عمله اللغوي هذا فائدتان عمليتان رئيستان :

إحدهما : وضع صيغ عربية بإزاء ألفاظ أجنبية .

والآخر : إحياء عدد من عالم التعريب ، وهو مطمح شطله غير واحد من المعربين فكان مما أورده عبد الحق في (مستحدثاته) عدد من الصيغ ، التي صمت أوزاناً لأسماء الآلة فكان منها : (الفاكورة) آلة التفكير ، أي العقل الإلكتروني ، وهي برقة (فاعولة) من قبيل (الطاحونة) و (الداعورة) ، ومنها (المدار) ، وهو الرادار ، برقة

(مفعال) الدال على الآلة في العربية . ومنها (الحاسوب) : الحسبة الالكترونية الكبيرة ، وأما الصغيرة فهي (المحسبة) ، برة (مفعلة) وهناك أيضاً (الحطيطه) ، وهو ما يحط من الثمن ، وقد اقترحها بدلاً عن (Discount) ومنها : (الأرصانات) ، وهو علم طبقات الأرض بنيلا عن اللفظة الأجنبية (Geology) .

وهذا الذي قدمه الأستاذ عبد الحق فاضل في بحثه هذا ، يمثل مطمحا من مطامح الغياري على العربية في العصر الحديث ، لأنه يصع اللفظ العربي في مكان الأعجمي (الأجنبي) ومع أن أكثر الألفاظ التي اقترحها لم تزل المشهورة والشيوخ لأن ، إلا أن الرمس قد يتكفل بذلك في سنين مقبلة . وإن كانت لفظة (حاسوبه) شائعة اليوم بصيغتها المذكورة (حاسوب) فهذه إحدى مقترحاته التي شاعت ، وإن لم يكن أول من اقترحها .

ونحن نؤكد هنا ما بيناه آنفاً ، من أننا نطمح إلى أن يستغني العربون في أقطارنا العربية عن كل لفظ أجنبي له نظير في العربية ، وجد في عصور الاحتجاج ، أو استعمله المؤثرون في مختلف العصور ، أو أدخله باحثون في العصر الحديث في كتبهم للعربية والمؤلفة . فإن لم يتم ما نطمح إليه من معنى اللفظة المراد نقلها إلى العربية ، بدقة ووضوح وكفاية ، صعدوا إلى (التعريب) ، والوسيلة القديمة-الحديثة في نقل الألفاظ كثيرة إلى لغتنا الكريمة . وذلك بتعريب في الصور أو البنية أو كليهما . حير مثال على ذلك (دراهما) اليونانية الأصل (الرومية) ، إذ عربها العرب بعد نقلها ، فجعلوها (درهم) ، برة (فعلل) ، قياماً على (هجرع) كما ذكر سيبويه^(٢٩) ، ومن ذلك في العصر الحديث (تلفزيون) ، إذ عربتها المجامع اللغوية العربية ، ومنها المجمع العراقي^(٣٠) إلى (تلفار) ، تكونها دالة على اسم آلة ، وأمثال ذلك كثيرة في عصرنا هذا . أما استعمال اللفظ الأجنبي ، مع إمكان ترجمته إلى العربية أو تعريبه ، فهو محظور ، وقد قرر مجمع اللغة العربية في القاهرة "عدم جواز استعماله" لأن في العربية غلبة عنه ، ولأن في بطون معجماتنا مئات الألفاظ من الألفاظ المهجورة الحسنة النعم والجرس ، الكثيرة الاشتقاق مما يصلح أن يوضع للمسميات الحديثة من غير حدوث اشتراك ، لأن بعضها من مرافق الإهمال والنسيان بصورها كأنها موضوعة وضماً جديداً^(٣١) .

فهذا ما قرره المجمع المصري ، وغنى بتطبيقه ، فوضع عدداً كبيراً من الأسماء العربية ، لمسميات حديثة جرت العادة باستعمال ألفاظ أجنبية في التعبير عنها . غير أنه حذرت تحالفاً التي قد تدعو فيها الضرورة التي استعمال لفظ أجنبي في الشؤون العملية والعلمية ، ويتعذر إيجاد لفظ عربي يحل محله . فأجاز في هذه الحال فقط استعمال اللفظ الأجنبي معرب أي بعد صفه صوتي وبنيوي بما يلائم أساليب العربية وطرائقها في التعبير ، وذلك بقرارة الذي يقول فيه : "يجوز للمجمع أن تستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة ، على طريقة العرب في تعريبهم"^(٣٢) . فاقترع الجواز على المعرب دون الدخيل . وهذا مبني على أن العربية غير عاجزة بحال ، عن تطويع اللفظ الأجنبي وفق أساليبها ، وهي حقيقة لا شك فيها . ولذلك عمد سويحي إلى الترجمة ، فاستعمل (مكتف) و (محرار) و (محاصر) ، لألفاظ أجنبية فاستحق ذلك إنشاء .

وحين بدأ (المجمع العلمي العربي) بدمشق أعماله عام ١٩١٩ ، توخى في ذلك خدمة اللغة العربية بإصلاح لغة الدواوين ، ولغة التعليم والتدريس والكتب المدرسية ، ومواجهة مقاصد الحضارة الواسعة ومطالب الحياة العصرية في القرن العشرين^(٣٣) . ولم يكن منهج (المجمع العلمي العراقي) محتلفاً عن منهج المجمعين المصري والمصري ، إذ كان يؤثر اللفظ العربي على ما سواه من ألفاظ مولده ، ويؤثر على الحديث ، إلا إذا اشتهر . واستعمل للفظ العربي الأصل إذا كان المصطلح الأجنبي مأخوذاً عنه ، مثل لفظة (الكحول) (Alcohol) ، وقد نجب تعريب اللفظ الأجنبي لا في أحوال معينة^(٣٤) .

- ١ الدكتور علي عبد الوالد والي : في لغة اللغة ، ص ٢٣٤ وما بعدها .
- ٢ ابن منظور : لسان العرب ، مادة (قرص) ٨٢/٩ .
- ٣ وافي لغة اللغة ، ص ٢٣٥ .
- ٤ الجرم : منه من قصة ، عربي فصيح ، ينظر لسان العرب ٣٢٩/١٤ ، مادة (جرم) .
- ٥- للمباحث اللغوية في العراق ، ص ٣٨ .
- ٦- لغة اللغة ، لوافي ص ٢٢٦ .
- ٧- المصدر نفسه ، ص ٢٢٧ . وينظر ما كتبه في ص ٢٢٤ أيضاً .
- ٨- لغة اللغة : لوافي ص ٢٢٧ .
- ٩ عبد المسيح وزير : مترجم عراقي حديث لامع ، برز في بداية النهضة الأدبية ، ترجم كثيراً من الألفاظ ، ومنها الرتب العسكرية العراقية عند تأسيس الدولة العراقية ، عام ١٩٢٠ .
- ١٠- وهو الدكتور يونس يوسف عريز ، رئيس قسم اللغة الانكليزية في كلية الآداب بجامعة الموصل سابق ، ومترجم كتاب (علم اللغة العام) لفيرديان دي سومير .
- ١١- وهو شخص محبص في العربية يصار من بين التدريسيين في الجامعة ، يكور على مستوى لغوي معتد به ، يهدف إليه إصلاح ما في للكتاب المترجم ، أو المؤلف من أغلاط أو ضعف في التعبير والأسلوب ، وقد اعتبر لهذه المهمة عدد غير قليل من الأكفاء في كل جامعة في العراق
- ١٢ سورة آل عمران : ٣٦
- ١٣ لسان العرب ٢٥٤/١٤ (وصل) .
- ١٤- هود : ٧٠
- ١٥- السماء : ٣١
- ١٦ أبو الفرج الأصبهاني : الأغني ٢١٧/٦ .
- ١٧ لقعة : ٣٥ . (X) ابن هشام : مخني للبيب في كتابه الأعاريب ١٣٢/١
- ١٨ وهو كتاب (الرومانتيكية) لليليان هيرست ، وترجمة الدكتور عدنان خالد - الموصل .
- ١٩- كتاب الرومانتيكية ص ٨٠
- ٢٠ كتاب الرومانتيكية ص ٨٠ .
- ٢١ الزحرف : ٣٩ .
- ٢٢ الأحصاف : ١١
- ٢٣ معني للبيب ٨٢/١ .
- ٢٤ النهجات العربية ، الدكتور إبراهيم ليس ، ص ١٤٤ .
- ٢٥- للمباحث اللغوية في العراق ، ص ١٤/١٣ .
- ٢٥ ينظر كتابنا : لغة اللغة العربية ص ٣٢٢ ، عند كلامنا على التعريب في العصر الحديث .
- ٢٦- ينظر كتابنا . لغة اللغة العربية ص ٢٨٦ و ٣٢٢ .

- ٢٨- مجله (الاساس العربي) م ح ج ٢ ، لسنة ١٩٧٠ ، ص ٥٢ .
- ٢٩ الكتاب ١/١٣٠ .
- ٣٠- ينظر شجرة المجمع (مصطلحات وألفاظ حصارية) الصادرة سنة ١٩٨٧ .
- ٣١- ينظر مثلاً ج ١ من مجلة المجمع المصري ص ٣٨ - ١٢٨ و ج ٢ ص ٦٣ ٧٩٥٠ ، و ج ٣ ص ٢٥ - ١٩١ و ج ٤ ص ٨ - ١٦٦ ، وينظر لغة اللغة للدكتور علي عبد الوالد ص ٢٠٢ .
- ٣٢- مجلة المجمع المصري ج ١ ص ١٢٢ ، و ص ١٩٩ ٢٠٢ ، وينظر لغة اللغة لوافي ص ٢٠٢ .
- ٣٣- ينظر بحث أ.د محمود أحمد السيد : البدايات الأساسية في وضع المصطلح وتوليده - مجلة التعريب ، العدد ١٩ ، السنة ١٤٢١ هـ ، حزيران ٢٠٠٠ م ، ص ١٥ .
- ٣٤- المصدر نفسه ص ١٩ - ٢٠ ، وينظر بحثنا : من جهود المجمع العلمي العراقي في التعريب ، مجلة التعريب ، العدد ١٩ و ٢٠ ، فلهما تفصيل لجهود المجمع العراقي في التعريب ، في صوم نشرته (مصطلحات وألفاظ حصارية) الصادرة سنة ١٩٨٧

المبحث الثالث

الضاد في العربية

بين نطق القدماء ونطق المعاصرين

(١)

ماهية الضاد وتسمية العربية بها

الضاد - كما بصفه علماء الأصوات^(١) - صوت مجهور ، رخو ، مطبق ، مستعمل . وهو في الترتيب الأبجائي للأصوات ، الصوت الخامس عشر ، وفي الترتيب الأبجدي السادس والعشرين ، من بين أصوات العربية البالغة تسعة وعشرين صوتاً . وقد سميت العربية به ، وكُنِيَ به عنها ، فقيل : "لغة الضاد" ، تمييزاً لها من بقية اللغات إذ احتضنت هذه اللغة للكرامة به في النطق ، هذه اللغة التي وصفها من نيس من أهلها وهو المستشرق الفرنسي ماسينيون ، بوصف يدل على عظم إعجابه بها ، وإكباره لها ، وذلك حين قال عنها : "الضادية المعجزة"^(٢) .

وقد وصف هذا الصوت : (الضاد) ، الذي تميزت به العربية من غيرها من لغات العالم القديم والحديث ، بأنه لا يستطيع أن يطقه بصورته السليمة ، غير العربي وغير من تعلم العربية وشباً عليها ، بل لا بد أن يحرفه من لم يعتد على النطق به ، عن محرجه الصحيح ، الذي يلفظ به العربي ، إلى مخرج آخر هو في أغلب الأشهر (أر اي) ؛ إذ مهما تكلف غير العربي محاولة نطقه ، لم يستطع أداءه بصورته السليمة فإذا قيل له مثلاً : "قل هذا ضروري" قال "زورري" . وقد جريت تلك بنفسه ، حين عُهد إلى - قبل عشرين عاماً - بتعليم الأساتذة الأجانب العربية في جامعة الموصل ، وكانوا من الأوروبيين والهنود والباكستانيين .. فهذا يلحظ لدى السلالة (الهندو - أوروبية) وغيرها عادة .

بل إن هذا الصوت "الفريد" ، على فرض وجوده في اللغة الجزرية^(٣) الأم - لو كما يسمونها السامية - قد احتفى من بقية الحزريات ، ولم يبق إلا في العربية .

وقد ذكر ذلك من القدماء ابن منظور في معجمه^(٤) ؛ إذ قال "الضاد للعرب خاصة بولا توجد في كلام المعجم" . ومن المعاصرين الأجانب للمستشرق برجستراسر^(٥) فقد قال : "فالضاد القديمة حرف غريب جداً ، غير موجود - حسب ما

أعرفه - في لغة من اللغات إلا العربية . ولذلك كانوا يكونون عن العرب الناطقين بالضاد"

لقد اقتصت لغتنا العربية بالضاد إذن واستأثرت به ، حتى أن اللغات الجزرية الأخرى ، كانت تنطق أصواتاً قريبة منه في الصفة والمخرج ، أو يعيده عنه ، من دون أن تقدر على النطق به . وهذا جلي في عدة ألطافها عين للدلالة ، استعملت في عدة لغات جزرية - فكلمة (أرض) مثلاً في العربية ، بجدها (أرض) - الضاد في العربية ، ونجدها : (أرسيتو) - بتخفيف السين أحياناً - في الأكدية (البالية - الآشورية) ، وتنطق (أرد) في الحبشية ، و(أرعا) أو (أرق) في الحبشية^(٦) .

وهذا الذي قدمنا من كلام أهل العلم ومن تعدد صور الضاد في اللغات الجزرية في كلمة (أرض) ، يردّ رعم من يرى أن صوت الضاد يختص به العرب ، ويندفع استثناء ابن منظور في كلامه الذي أورده أفاضاً حين قال : "ولا يوجد كلام العجم ، إلا في القليل" ، إذ لا يعرف علم اللغة ولا تاريخ اللغات - قديم أو حديثاً - أحداً كان ينطق هذا الصوت ، غير الناطقين بالعربية .

ووصف العربية بأنها (لغة الضاد) قديم ، وثمة رواية يتناقلها الناس منذ عدة قرون ، ويعربونها إلى النبي ﷺ ، أنه قال "أنا أفصح من نطق الضاد" ، أي : أفصح من نطق للعربية ، وذلك بذكر الجراء وإرادة الكل وهو اللغة ، على أسلوب في العربية معروف بـ (المحاز المرسل) . غير أن هذا الخبر لم يثبت عن النبي ﷺ فلم تذكره كتب الحديث المعروفة ، ومنها للكتب السنة ، ولذلك يستبعد ابن جرير^(٧) وجوده وصحته ، بقوله : " . والحديث المشهور على الألسنة (أن أفصح من نطق بالضاد) ، لا أصل له ولا يصح" وقد ذهب الدكتور حسن ظاظم إلى أن من أقدم الإشارات إلى لغة الضاد بيت المتنبّي :

وبهم فحراً كل من نطق الصا
د وعود الجاني وغيوث الطريد^(٨)

مع أن المتنبّي عاش كما هو معروف في القرن الرابع للهجرة ، ثم استترك الدكتور حسن ظاظم قائلاً : "ولكن لعل التسمية بلغة الضاد كانت من قبل جارية على السنة اللعوبين ، بل لعلها كانت شائعة بين العامة"^(٩) ، من غير أن يعتد بالأثر الذي ذكرناه سابقاً ، ولعل علم بعدم ثبوته عن النبي ﷺ ، فأعمل الإشارة إليه .

الضاد في نطق القدامى

لقدّم من حنك موضع الضاد من جهاز النطق سيبويه^(١٠) المتوفى سنة ١٨٠ للهجرة . وكان تحديده لها دقيقاً ، يدّين أنها تخرج من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس ، على حين حنكها بعده للجاحظ المتوفى سنة ٢٥٥ للهجرة ، تحديداً عاماً حين يبين أنها تخرج من الشدق الأيمن أو الأيسر بحسب اختلاف الناس في استعمال أيديهم ، كما ستوضح ذلك .

وقد تابع علماء القراءات والتجويد سيبويه في هذا التحديد الدقيق لمخرج الضاد من الفم ولم اجدهم قد أضافوا شيئاً إلى ما قاله ، اللهم إلا ملاحظاتهم الدقيقة في وضعها كوصفها مثلاً بالاستطالة^(١١) ، والشيجة التي تقرأ بها من اللام^(١٢) المعجمة وهذا التحديد توارثه علماء القراءات والتجويد ، ونقلوه حلقاً عن سالف من أفواه أهل الإقراء والتجويد من الأئمة والعلماء ، على نحو ما نجد في وصف مكي بن أبي طالب القيسي الأندلسي المتوفى سنة ٤٣٧ للهجرة له ، ووصف أبي عمرو الداني المتوفى سنة ٤٤٤ للهجرة ، وابن الحرزي المتوفى سنة ٨٣٣ للهجرة وغيرهم .

ويتبين من كلام علماء القراءات والتجويد ، أن الضاد صعبة للنطق على ألسنة الناس ، وأن عدم مراعاة نطقها بدقة ، نتيجة لصعوبتها ، قد يحولها إلى صوت آخر بلى أصوات أخرى ، تنطق في بيئات مختلفة . وهي : الطاء ، أو اللام ، أو ما يقرب من الطاء (الدال المعجمة) ، أو صوت ممزوج بالدال ، أو صوت أشبه الزاي .

ولما هنا في مقام تفصيل هذا الانحراف الصوتي الذي لحق (الضاد) ، ولكن الذي لا بد من بيانه هو أن أصوات الطاء والطاء والدال ، تشارك الضاد في عدد من الصفات ، لا تشاركها فيها اللام ، وإنما تشارك اللام الضاد في المخرج ، حيث تنحرف إلى جهة الأضراس ليملى ، فحرف الضاد في نطقها التقديم للصحيح .

وقد عل علماء القراءات والتجويد هذا الانحراف الذي في الضاد ، بأن فيها استطالة . فما لو توفت هذه الصفة حقها ، تنقلب الضاد طاء أو دالاً ومرادهم بالاستطالة خروج الهواء منها بقدر أكبر^(١٣) من خروجه من الطاء . فكان الوقت الذي تستغرقه

الضاد عند النطق بها أطول من الوقت الذي تستغرقه الطاء . وهذا يحتاج في الواقع إلى مراعاة على النطق بالضاد لتحقيق هذه الاستطالة فيها .

يقول مكي بن أبي طالب^(١٤) : "إذا تمادي المجود بذلك ، ومرى عليه ، صار التجويد بلعظها عادة وطبعاً وسجية" . وهذه حقيقة يعرفها القائمون بتعليم أصول التجويد والتلاوة . وهو واضح جداً لدينا -أساندة للدراسات القرآنية- في تلقين ذلك لطبقتنا ، إذ يحتاج ذلك -غالباً- إلى جهد وتكرار من أجل حمل المتلقي على الأداء السليم لهذا الصوت العريد .

وكلام مكي يشعرنا -وقد عاش في النصف الأول من القرن الخامس- أن النطق بالضاد صار في العصور المتأخرة ، يحتاج على درجة ومرى على أدائه صحيحاً من مخرجه ، مع سلامة صوته . وذلك بعد أن ذهب السليقة من الألسن ، وهو ما يتبينه في أيامنا هذه في عدة لقطات عربية .

ويبدو أن صعوبة النطق بالضاد ، تضاعفت بمرور العصور ، حتى غدا المرأ عليه في نظر بعض أئمة الإقراء والتجويد ، أمراً مشوباً بالصعوبة ، على نحو ما نجد في كلام ابن الجوزي المتوفى في النصف الأول من القرن التاسع للهجرة ، إذ يذكر أن "هذا الحرف حاصة ، إذا لم يقدر الشخص على إخراجها من مخرجه بطبعه ، لا يقدر عليه بكلفة ولا تعليم"^(١٥) . وهذا الرأي يراه ابن الجوزي لا يسلم له ، ذلك أن الناس بعد عصر الفصاحة ، فقدوا السليقة في نطق الضاد ، وصار الاعتماد على الدربة والمران في عصور سبقت عصره بعدة قرون ، كعصر مكي مثلاً . وقد مرّ علينا سالف كلامه في أثر تمادي المجود في النطق بالضاد من مخرجهما الصحيح ، في صيرورة ذلك بعدئذ طبعاً وسجية .

وكن بعض من عاش في القرن السابع من أئمة القراءات ، يذكر أنه قل من يحكم نطق الضاد من الناس^(١٦) . ولعل هذا الحكم قد بلى على ما يدور على الألسنة في الحياة اليومية ، لا على ما يؤديه المجود ، الذي سمع الضاد وحقق نطقها ، فصار لا يحيد عنها عدد التلاوة والأداء .

وكان الجاحظ قد تفرّد بوصف الجهة التي يخرج منها الضاد في الفم ، بدقة وتفصيل ، ولم نجد أحداً قبله قد نبه عليها ، في ما رجعنا إليه من المصادر وذلك

ونطق العراقيين ، الذين يطقونها اليوم طاء حالصة . وهو يطق وصفه الدكتور عبد الصبور شاهين وصفاً مصيباً حين قال : "إن ما سمعته من نطق أبناء الجزيرة العربية والعراق للطاء ، هو أقرب الوجوه للنطقية إلى القديم ، ولكنها تلتبس في نطقهم كثيراً بالطاء" (٢٥) ولو قال : إنها هي الطاء يعنيها لم يعد الصواب . ولذلك كسب احتماله مقبولاً ، وهو أن يكون هذا الالتباس الذي نشأ عن تقارب هذين الصوتين ، هو الذي دأب إلى تطور الصاد المصرية المعاصرة إلى صورتها الحاصرة ، كي تتميز من الطاء ولا تلتبس بها عند النطق (٢٦) ، فهذا تعليل ليس ببعيد .

وهذا لغوي عربي معاصر بحث في الصاد ، فأصاب في شيء ، وأبعد في شيء وهو الدكتور إبراهيم أمين ثم هذا لغوي آخر وهو تلميذه الدأب الدكتور عبد الصبور شاهين ، يحتمل ما هو مقبول في صوته دراسة هذا الصوت اللغوي الفريد ، هيال بذلك التأيد .

وبقي لنا رأي مستشرق كبير ، وهو برجشتراسر . يمثل وجهة نظر مفكر غربي ، فيذهب في تصور الصاد العربية القديمة مذهب آخر ، غير الذي ذهب إليه سابقوه أو معاصروه ؛ إذ يرى أنها قريبة جداً في النطق من (اللام) المفتحة ، أو كما سماها : المطبقة . واستدل على ذلك بطق أهل حضر موت لها نطقاً قريباً من اللام المفتحة . واستظهر أن الأندلسيين كانوا يطقون الصاد مثل هذا النطق ، يقول : ولذلك استبدلها الإسبان بـ (LD) في الكلمات المستعارة في لغتهم . ومثل لذلك بكلمة (القاضي) . التي صارت في اللغة الأسبانية : (alcalde) (٢٧) . واحتج هذا المستشرق لكون نطق الصاد كالقريب في العربية من نطق اللام ، بما ذكره الرمحسري في كتابه "المفصل في النحو" من أن بعض العرب كانوا يقولون : (الطجع) بدل (اصطجع) (٢٨) وهذه في الواقع احتمالات لا يمكن القطع بها بغير بينة وحجة ؛ إذ من اليسير أن يقال : إن العرب الذين كانوا يقولون : (الطجع) ، إنما يبدلون بذلك الصاد لأمناً ؛ لما بين اللام والصاد من الائتمار في جره من المخرج ، وهو حافة اللسان وإنما تكون الصاد من جهة اللسان التي في أقصى الحنك مما يلي الأضراس ، وتكون اللام من الثلاثة مع تحرف قليل نحو الأضراس . ولهذا وصفها سيبويه بأنها صوت منحرف ؛ لانحراف اللسان مع الصوت (٢٩) .

الصاد الضعيفة :

وهي مخرج من الصاد ذكرها سيبويه ، ووصفها بأنها " لا تسحب في قرع القران ولا في الشعر" (٣٠) ، وأنها كغيرها من الأصوات السعوية لا تنس لا بالمشافهة ثم حدد موضع هذه الصاد الضعيفة بأنها : "تتكلف من الجانب الأيمن ، وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر ، وهو أحسن" .

ثم علل خلة تكلفتها من الجانب الأيسر ، بأنه تنقل بها من هذا الجانب إلى الجانب الأيمن ، فيسهل عليك ، وأنها تستطيل حين تخالط حروف اللسان (٣١) . وهذا الذي أوردناه هنا مخرج ما يفهم من كلام فيه طول ، لا يخلو من غموض ، كما لاحظ الدكتور حسن ظاظا بحق (٣٢) .

غير أن الذي يفهم مما كتبه سيبويه عنها ، أنها لا تخرج مخرج الصاد المعهودة القوية ، من اعتماد مؤخر اللسان على أضرار هي منطقة أقصى الحنك ، ولكن تركز على نقطة أكثر تقدماً نحو سقف الحنك . وهذا ما فهمه الدكتور حسن ظاظا (٣٣) من وصف سيبويه لهذه الصاد التي وصفها بالضعف . ويبدو أنها قريبة من الصاد الحلجية التي سمعها أيضاً أضعف من القديمة ، وذلك بعد أن صارت تنطق في هذه المنطقة من مخرج الطاء لا من أحد جانبي الفم .

غير أن الدكتور حسام النعيمي (٣٤) يرى أن الصاد الضعيفة لا وجود لها في نطق أحد من العرب اليوم ، وكان شيخنا الدكتور مصطفى جواد رحمه الله - يصور الصاد العربية القديمة القوية ، بما يشبه وصف سيبويه للصاد الضعيفة ، إذ يدير لسانه عند تمثيلها من جهة اليسار إلى جهة اليمين ويقول : هكذا كانت العرب الفصحى تنطقها وكأنها انتهت عليه بذلك الصاد الضعيفة التي وصفها سيبويه بالضعف ، لأن حد لم يقل بتحويل القوة من جهة إلى جهة ، على النحو الذي وصف سيبويه ، وإيم الإجماع على خروجها من أحد جانبي الفم ، من أول حافة اللسان ، وما يليه من الأضراس ، كما وصف سيبويه ، في ما نقلناه من كتابه سالف .

الهوامش

- ١- ينظر في وصفهم لها : الأصوات البغوية الدكتور إبراهيم أنيس ، ص ٤٨ وما بعدها .
- ٢- خواطر مستشرق في التصميم ، بحث لمسيحيون ، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة ٦١/٨ ، سنة ١٩٥٥ م .
- ٣- لأن أصلها من الجزيرة العربية ، أما تسميتها بالمسامية ، نسبة إلى سلم بن لوح ، فلا تثبت للدليل النعيمي ، إذ لو أن هناك شعوب تسمى بالمسامية ، ينظر : المدخل إلى تاريخ اللغات السامية للدكتور سامي سعيد الأحمد . ومن تراثنا اللغوي القديم لم نطه باقر وينظر كتابنا : لغة العرب ، ص ٦٩ وما بعدها .
- ٤- لسان للعرب ، ٢٥٥/٤ (صود)
- ٥- التطور البحري ، ص ١٨ .
- ٦- حسن ظاظا : كلام العرب ، ص ٢٩ .
- ٧- التشبيـر ، ٢١٨/١ ، ٢٢٠ .
- ٨- حسن ظاظا : كلام العرب ، ص ٢٩ .
- ٩- المرجع نفسه : كلام العرب ، ص ٢٩ .
- ١٠- الكتـاب ، ٤٣٤/٤ .
- ١١- ينظر مثلاً الكشاف عن وجود القراءات المبيح لمكي بن أبي طالب ١٣٧/١ .
- ١٢- والنشـر في القراءات العشر ٢١٩/١-٢٢٠ .
- ١٣- ينظر في تفصيل ذلك : الدراسات الصوتية عند علماء التجويد للدكتور غانم قنوري ، ص ٢٦٧ وما بعدها .
- ١٤- الرعاية ، ص ١٥٨-١٥٩ وينظر جهود علماء التجويد ، ص ٦٦٨ .
- ١٥- ينظر الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، ص ٢٦٨ .
- ١٦- ينظر الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، ص ٢٦٨ .
- ١٧- للجبـظ : النبل والنبيين ٦٢/١ .
- ١٨- المصدر نفسه : الممكن نفسه .
- ١٩- آيـلى والتبيين ٦٢/١ .
- ٢٠- ابن جنـي : سر صناعة الإعراب ٥٢/١ ، وينظر : الدكتور حبيب النعيمي : أصوات العربية بين التحول والثبات ، ص ٥٠ (*) لاأكي السنية في المقدمة لجزرية / مخطوط وهو كتاب له شرح فيه عنمة ابن الجوزي في التجويد .
- ٢١- ابن الأثيري : يوضح الوقت والابتداء ٥٠/١ .
- ٢٢- ابن الأثيري : الزاهر في كلام الناس ٢٥٩/٢ .

٢٣- ينظر كتابنا : لغة اللغة العربية ، ص ٢١٣ ، عند الكلام على انحصار من الهمز في لهجات العرب .

- ٢٤- الدكتور إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية ، ص ٤٩ ، وينظر : لغة اللغة العربية ، ص ٤٦٣ .
- ٢٥- الدكتور عبد الصبور شاهين : علم الأصوات لبرتون مالبيرج ، ص ١١٧ و١١٨ .
- ٢٦- المصدر نفسه ، نفس الصفحة .
- ٢٧- التطور الحضري ، ص ١٨-١٩ .
- ٢٨- التطور الحضري ، ص ١٨-١٩ .
- ٢٩- الكتـاب ، ٤٣٥/٤ .
- ٣٠- الكتـاب ، ٤٣٢/٤ .
- ٣١- الكتـاب ، ٤٣٢/٤ .
- ٣٢- كلام العرب ، ص ٢٨ .
- ٣٣- المصدر نفسه ، الممكن نفسه .
- (*)- أصوات العربية بين التحول والثبات ، ص ٤٧ .
- ٣٤- ابن الجوزي : التمهيد في علم التجويد ، وينظر الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، ص ٢٦٩ .
- ٣٥- وهو ما ينطبق به اللسانيون والمورفون أيضاً .
- ٣٦- التمهيد ، ص ٤٢-٤٣ . وينظر الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، ص ٢٦٩ .
- ٣٧- أصوات العربية بين التحول والثبات ، ص ٥١ .

يراد بمصطلح (اللغات الجزرية) : مجموعة من اللغات التي نطقت بها شعوب كانت تسكن الجزيرة العربية ، مثل اللغة الأكدية - البابلية - الآشورية - والعربية - والآرامية - والعيبية - والحشية - والعبرية^(١) وهي التي يطلق عليها العربون اسم (اللغات السامية)^(٢) .

وهذا الاصطلاح الأخير غير دقيق ولا صحيح من الناحية العلمية ، بل الصحيح الذي ينبغي أن نسمي به هذه اللغات هو (اللغات الجريرية) ؛ نسبة إلى (الجريرة العربية) ذلك أن الشعوب التي كانت تنطق بهذه اللغات ، كانت تسكن الجزيرة العربية ثم هاجرت منها إلى العراق ، ودول أخرى مجاورة له ، طلباً للخصب ورغد العيش . فسميتها (اللغات السامية) إذن لا وجه لها ، ولا يعصدها دليل يعتد به .

وكان أول من أطلق عليها هذه التسمية الحاطنة الأكماني شلوتسر في إبحاثه عن التاريخ القديم عام ١٧٨١ م ، مستمداً ذلك من جدول تقسيم الشعوب الواردة في (سفر التكوين)^(٣) من كتاب (العهد القديم)^(٤) ، الذي يسمى خطأ : (التوراة)^(٥) ذلك الجول الذي يرجع كل الشعوب التي عمرت الأرض بعد الطوفان إلى أولاد نوح عليه السلام الثلاثة : سام ، وحام ، وشام ، وهو أقدم ما وصل إلينا من أنساب هذه الشعوب^(٦) وهذه فرصة لا نستد إلى حقيقة تاريخية ، ولذلك قال فيها المستشرق الأكماني الشهير تيودر نولكه^(٧) : "ينبغي على العلم أن يصطنع لها اسماً" ، أي : يختار لها تسمية ، غير تلك التسمية التي اعتمدها الباحثون بعد وضع شلوتسر لها ، والتي شاعت ولا تزال - للأسف - لدى عدد غير قليل من الباحثين العرب أيضاً ، وإن عنت مرفوضة من عدد آخر من عرب ومستشرقين ؛ ذلك أنه يلحظ على (سفر التكوين) من كتاب (العهد القديم) ، الذي تحدث عن هذه الشعوب جملة أخطاء في علاقة بعضها ببعض .

عدّد (العلاميين) (Blamen's) من الساميين ، مع أنهم - في حقيقة الأمر - لا صلة لهم بهم ؛ إذ يقبل على ظن العملاء أنهم من سكة إيران ، فضلاً عن أن هذا السفر عدّد (العيبين) من الشعوب الذين سماهم (حاميين) ، وذلك بناءً على الصلات

التي تربطهم بالشعوب الأفريقية : المصرية والبربرية^(٨) . مع أن العيبين لا صلة لهم البتة بهم من الناحية العرقية .

وإذا كان الأمر كذلك ، فبماذا ينبغي تسمية هذه الشعوب والأقوام التي سموها (ساميين) ؟

الجواب : هو أنه ينبغي تسميتهم (الجزريين) أو (الجزيريين)^(٩) ، بناءً على الرأي الذي صرح حقيقة لدى جمهرة الباحثين ، من عرب ومستشرقين ، في تلويح اللغات والشعوب القديمة ، من أن (الجزيرة العربية) كانت مهد تلك الشعوب والأقوام . فيها عاشوا ، ومنها انطلقوا في هجرتهم إلى العراق ودول أخرى مجاورة له . فأسست تلك الجموع ملكاً وحضارات راقية ، ولا سيما في وادي الرافدين ، حيث حل الآشوريون على مقربة من دجلة عند نينوى ؛ وحل البابليون على مقربة من الفرات في بابل ، وحل الكنعانيون والآراميون في العراق وسورية وفلسطين ومصر^(١٠) ، فالاسم الصحيح من الناحية التاريخية والقومية والجغرافية ، أن يسموا بـ (الجزريين) لما بيناه آنفاً من ثبوت نسبهم إلى أرض الجزيرة العربية . وكذلك سمي كثير من المستشرقين والعرب هذه الشعوب - كما بينا آنفاً - (الجزريين) وسموا لعاقبتهم (الجزرية) .

فمن العرب الذين اعتمدوا هذه التسمية طه باقر^(١١) والدكتور سامي سعيد الأحمد^(١٢) ، أستاذ التاريخ القديم في كلية الآداب بجامعة بغداد ، والدكتور كامل مراد^(١٣) ، الأستاذ في كلية الآداب بجامعة القاهرة ، والدكتور عامر سليمان^(١٤) ، أستاذ التاريخ القديم في كلية الآداب بجامعة الموصل ، وكاتب هذا البحث في كتابه (فقه اللغة العربية)^(١٥) المعتمد اليوم في الجامعات العراقية .

ومن المستشرقين شير نجر ، وشرادر^(١٦) ، ونولكه^(١٧) ، وولغسون^(١٨) الذين لم يحتفلوا في أن جزيرة العرب كانت الموطن الذي سطلقت منه هذه الأقوام إلى موطن هجرتها حيث الحصب ورغد العيش .

وقد لقي استعمال مصطلح (اللغات الجزرية) ، بدلاً من (اللغات السامية) ، لدى الباحثين والدارسين العرب في أيامنا هذه ، ومنذ بضع سنين استحساناً كبيراً ، تحلى بوصوح لدى أساتذة فضاء في المملكة العربية السعودية^(١٩) ، حين اطلعوا على

ما كتبناه في كتابنا المذكور آنفاً ، من استعمال هذا المصطلح وعظمته وصدق واقعيته ، بدلاً من المصطلح الغريب والبعيد عن الواقع ، وهو (اللغات السامية) .

ومع سطوع هذه الحقيقة التي ذكرناها في التسمية ، وكونها بُنيت على حقيقة وأسس تاريخيين ، إلا أن من المستشرقين وبعض من يأخذون بمقولاتهم من غير تمحيص ، حاولوا طمس هذه الحقيقة ، فأوقعوا أنفسهم في خطأ ، كانوا في غنى عنه ، لو كانوا موضوعيين في بحثهم وحكمهم ، فقد زعم المستشرق الشهير (جوزي) (Ignazio Guidi) ، أن موطن هذه الجموع كان بابل^(٢٠) . وأبعد منه في الزعم المستشرق الجيكوسلوفكي (كارل نرجنيك)^(٢١) ، إذ ذهب إلى أن موطنها أفريقيا وخاصة المنطقة الشمالية .

ورقع جرجي زيدان في خطأ ، حين زعم أن موطنهم ما بين النهرين مثلاً - في ما يبدو - بما ورد في (سفر التكوين) من (كتاب العهد القديم) ، إذ سكن الآشوريون والبابليون -بعد الهجرة- على مقربة من نهري العراق الكبيرين دجلة والفرات ، كما ذكرنا سالفاً ، إلا أن موطنهم الأصلي كان هناك . وإنما سكن (السومريون) ، وهم غير جزريين ، جنوب العراق قبل أن يتمكنوا للجزريين من آشوريين وبابليين وإراميين وغيرهم . وكانت لهم حضارة شامخة أعاد منها البابليون ، وأثرت فيهم بوصوح ، ومنها للتأثير اللغوي في الأصوات ، كالكاف والعين^(٢٢) ، لعدم وجودها في اللغة السومرية .

وقد أجمع الباحثون المصنفون من المستشرقين وغيرهم ، على أن العربية أقرب اللغات الجررية إلى (اللغة الجررية الأم) ، وهي اللغة التي كانت تلك الشعوب تتحدث بها ، في موطنها الأصلي : جزيرة العرب ؛ وذلك لما في العربية من خصائص امتازت بها من غيرها من الجرريات ، كظاهرة الإعراب ، التي بقيت محتبئة بها ، والتي عرفها الشعر العربي قبل الإسلام ، وكذلك القرآن المجيد ببيانه للمعجز المبين ، فضلاً عن أن العربية أتمت الجزريات في الحروف ، إذا حلت العربية من عدد من الأصوات ، وكذلك البابلية ، على ما قلنا سالفاً . فضلاً عن احتفاظ العربية بعدد كبير من الصيغ التي تبدو صيغاً قديمة^(٢٣) ، مما جعل العربية توصف منذ أقدم العصور بأنها (لغة شقاقية)^(٢٤) وهذا إلى أن العربية تمثل العقيدة الجررية

بأكمل وجه وأنتم صورة على حد قول المستشرق والفنسون^(٢٥) ، معطلاً ذلك بلنا معها بإزاء مادة غريبة تمكنا من البحث الدقيق ، ولنا أمل العميق^(٢٦) . فالعربية تحتفظ بعناصر جررية قوية ما زالت تحتفظ بها إلى اليوم . وبذلك تكلفت أمتنا الكريمة الحبيبة بكل معاني السمو والارتقاء ، فضلاً عن العز والشرف ، لأنها وعاء لثراث أمتنا العربية الإسلامية ، في حصاريتها السابقة ، وتاريخها المشرق المجيد . وسنتبقى بإذن الله حيّه منطوّرة مواكبة لأروح هذا العصر وكل عصر ؛ لما لها من الحصانص والمرايا التي تبوتها هذه المنزلة الرخيمة .

- ١- تيودور بولدكة : اللغات السامية ص ٨٠ ، ترجمة درمضان عبد القواب ، دار النهضة - مصر .
- ٢- أ. بولسون : تاريخ اللغات السامية ص ٢ ، دار القلم - بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٠ .
- ٣- لإصحاح العاشر ٢١-٣١ ، والحادي عشر ١٠-٢٦ . ٤- تاريخ اللغات السامية ، ص ٢
- ٥- حفيظة (النوراء) الأسفار الخمسة الأولى ، وهي التي أنزلت على موسى عليه السلام ، وهي مع تلك له نسل من النعير ، الحريف في جمه ما عرّف به كتاب (المهد القديم) من تلك .
- صنف ذلك علماء الإسلام في بين ذلك كإمام القرطبي المالكي ، والإمام ابن القيم ، ومن المعاصرين الأستاذ (أحمد محمد شاكر) والدكتور فؤاد حسين علي ومن الغربيين هـ - ج . ويلز وغوستاف لويون وغيرهم) . ويظهر في تفصيل هذا كتبنا (الطبيعة في القرآن الكريم) ص ١١١
- ١١٣ ، دار الرشيد بغداد ١٩٨٠ م .
- ٦- تاريخ اللغات السامية ، ص ٢ .
- ٧- اللغات السامية ، ص ٩
- ٨- د. علي عبد الواحد والفي : لغة اللغة ، ص ٢ ، ط ١ ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م بمصر .
- ٩- والأولى أصبح : لأن النسبة إلى (فعل) (فعل) ، فيما هو علم أو كالعلم . وللجزيرة العربية مثل هذه الصفة : لا سارات علماً أو شبه علم على هذه الأرض العربية الشهبيرة .
- ١٠- تاريخ اللغات السامية ، ص ٦ .
- ١١- في كتابه : من تراثنا اللغوي القديم ، ما يسمى في العربية بالأنجيل ، ص ١٧ ، بغداد ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ١٢- في كتابه : المداخل إلى تاريخ اللغات الجزرية ، بغداد .
- ١٣- في كتابه : اللهجات العربية الحديثة في ليبيا ، ص ٥-٦ ، القاهرة ١٩٦٨ .
- ١٤- اللغة الأكديّة ، ص ٦ ، دار الكتب الموصلة ١٩٩١ م .
- ١٥- ص ١٥ ، وقد طبع سنة ١٩٨٦ م ، في دار الكتب ، جامعة الموصل .
- ١٦- تولدكه : اللغات السامية ص ٢٣-٢٤ . ١٧- تولدكه : اللغات السامية ص ٢٣-٢٤ .
- ١٨- تاريخ اللغات السامية ، ص ٥ ، حيث صرح أن أرض الجزيرة كانت منطلق هجرات نحو بلدان المعمورة في عصور مختلفة ، ومنها العراق حيث الحصار البابلية .
- ١٩- حيث طالبوا قبل نحو خمس سنوات من رئيس قسم اللغة العربية في كلية الآداب ، الدكتور حاتم صالح الصالح ، نسخة من كتابنا (لغة اللغة العربية) فيبحث لهم أكثر من نسخة ، وكانت إذ ذلك في جامعة الموصل .
- ٢٠- تولدكه : اللغات السامية ص ٢٥ .
- ٢١- وذلك في مقال له في مجلة الاستشرق بحوان (لغات شبه جزيرة العرب ما قبل التاريخ) .
- ٢٢- تاريخ اللغات السامية ، ص ٢٠ .
- ٢٣- اللغات السامية ، ص ١٤ .
- ٢٤- إبراهيم ليس : من أسرار اللغة ، ص ١٢ ، ط ٣ ، القاهرة .
- ٢٥- اللغات السامية ، ١٩ ، ٢٠ .
- ٢٦- اللغات السامية ، ١٩-٢٠ .

الفصل الثالث

النحو في معاهدنا التعليمية ... طرائق تدريسها ومبادئها

انتهت التجربة التعليمية الطويلة لصاحب البحث ، إلى القول بوجود استعمال العربية الفصحى عدد للتدريس ، ابتداء من المرحلة الابتدائية . وإن (مادة النحو) التي انعقد عليها البحث ، ينبغي أن يراعى فيها أمور أحدها : للحد من استظهار القواعد من غير فهم ، والثاني : بعد الطلبة ولا سيما المبتدئون - عن تحكيم القواعد المنطقية في فهم النحو . والثالث : وجوب النأي عن التعقيد على ما لا شاهد له . والرابع : ضرورة البناء على نحو (القرآن الكريم) وقراءاته المشهورة بما فيه الكفاية . والخامس : وجوب النأي عن الأعراب المبنية على تأويلات بعيدة ، لا ضرورة لها إلا قواعد عامة وصعها للبناء ابتداء ، وعدم المجازفة بالقول بزيادة عدد من الأدوات وتناوبها في القرآن بلا ضرورة ، ووجوب إعادة معاني النحو إليه عند دراسته .

تمهيد :

كانت تجربتي الطويلة في التعليم العام بفرعيه الابتدائي والثانوي ، وفي التعليم الجامعي ، قد أمتنتني ببعض من الملاحظات ، وجهات النظر المنفعة بتدريس علوم العربية ، من لغة ونحو وصرف وبلاغة ، إذ مارسها جميعاً ، وألفت في (النحو) و (فقه اللغة) حاصه ، وبحثت لي بذلك تجربتي التعليم والتأليف في المرحلتين الثلاث وقد انطوت تجربتي في التأليف النحوي على كتابين : الأول لطلبة السنة السادسة الابتدائية سنة ١٩٥٧ م ، وهو (في الإعراب الابتدائي) ، والآخر لطلبة السنة الأولى المتوسطة سنة ١٩٦٥ م ، بتكليف من وزارة التربية ، ومعني زميلان ، وأما المرحلة الجامعية فلي فيها كتابان : أحدهما منهجي معروف في جامعات قطرنا ، وجامعات عربية ، وهو (فقه اللغة العربية) للسنة الرابعة في أقسام اللغة العربية . والكتاب الآخر شامل جامع طبع قبل نحو سنة في أكثرنا واسمه (منهج أبي عبيد في تفسير غريب القرآن) ، وقد صم كلا الكتابين مادة نحوية في جملة ما صمما .

وحين كنت في جامعة الموصل ، كتبت مقالات في جريدة (الحدباء) ، بعنوان : (مشكلات جامعية) ، تناول أحدهما (المستوى العلمي للطلبة)^(١) ، وآخر كان بعنوان : (الحفاظ على سلامة العربية وفاء للغة الصلاد ، وإخلاص لهذه الأمة)^(٢) ، وكان الثالث بعنوان : (الصلاد .. لغة لم وجود)^(٣) ، والرابع بعنوان : (قرارات المجمع .. أثر هي

لم ضرورة)^(٤) ؟ ثم كان الخامس : (معنى استمساكنا بالقرآن الكريم)^(٥) وغير ذلك . وكانت هذه المقالات تتوخى التنبيه على التفريط في الالتزام بالعربية الفصحى ، ولا سيما في نطاق التدريس الجامعي ، ومسميات معاهده يعد تعريب طائفة منها مثل (معهد التكنولوجيا) الذي صار (معهد التقنية) بعد هذا التنبيه ، وذلك في جامعة الموصل . في حين بقيت (الجامعة للتكنولوجيا) بعدد محفظة بتسميتها من غير أن تأخذ بالتعريب فيها ، وهو (التقنية) ، ولعلها تفعل ذلك قريباً بإذن الله .

وها أنا ذا أستجيب للدعوة الكريمة من لدن أمانة المجمع العلمي ، بالمشاركة في هذه الندوة ، ببحث يتناول أحد علوم العربية وطرائق تدريسها ومناهجها بإيجاز ، للوصول إلى مقترحات عملية ، تكون منطلقاً لتدريس لغة الضاد ، كما جاء في تلك الدعوة .

وقد اخترت مادة (النحو) لهذا البحث ؛ إذ هي أكثر مواد العربية صعوبة لدى الدارسين ، قديماً وحديثاً ، وأكثر ما يشتكي منه في مراحل التعليم المختلفة ومنها الجامعية - في أيامنا هذه النحو ، فهو لذلك حري بأن يفرد له بحث ؛ إذ يشكو الطلبة من صعوبته ، ويشكو الأساتذة من عدم استيعاب الطلاب لمادته ، الأمر الذي يلجئ إلى الحفظ الرتيب من غير فهم .

وسيدور البحث - بعون الله - على ضوء الموضوعات الآتية وهي :

لغة التعليم ، ومادة التعليم مصممة مسائل وموضوعات فرعية متعددة وهي : استظهار القواعد من غير فهم كاف لها ، وتحكيم القواعد المنطقية ، وإحلال التقديرات والأعراب المختلفة ، ثم تشعب القواعد النحوية وتصاعدها ، وقبول الشواهد الشعرية ، مع قلة وندرتها ، بل مجهوليتها وشذوذها ، وعدم الأخذ بشواهد الحديث الشريف الثابت عن رسول الله ﷺ ، بدعوى متعددة ، إلا ما ندر . وعدم البناء في التعقيد النحوي على نحو القرآن بما فيه الكفاية ، والقول بزيادة عدد غير قليل من الأدوات الحرفية والإسمية ، ومنها القرآنية ، مع إمكان حملها على الأصالة ، فصلاً عن أصل النحو عن معانيه ، وعدم كفاية التطبيقات النحوية . فهذه الموضوعات أهم ما يلفت نظر الباحث في مشكلات النحو .

المبحث الأول

لغة التعليم ومادته

أولاً : لغة التعليم

وهي الإطار الذي توضع فيه الصورة . فالمادة اللغوية تصاغ بأساليب ، وتقدم إلى الطلبة بتعابير . وقد تبين لي من تحريتي التعليمية أن هذه اللغة التعليمية دور في مدارسنا الابتدائية على الكلام العامية غالباً ، وفي المتوسط والاعدادية والجامعة على الوسطى . وهي التي تجمع بين العامي والفصح . والتي يتكلم بها المتعلمون عادة^(١) ، تكون تلك اللغة التعليمية فصيحة . غير أن هاتين المرحلتين : الاعدادية والجامعة لم تعد ما يستعمل العامية في تعليم العربية ، سواء أكان ذلك عن عمد أم سهواً أو عجز .

وقد زاملت تدريسياً في الجامعة محتصاً باللغة العربية وآدابها ، لا يكاد يُحكم جملة فصيحة . بل وجدته إذا تطلب الحال الكلام بالفصيحة في محاضرة أو ندوة أو مجلس علم ، أو تكريم شخص ، يتكلم ، ويبدأ ويعيد ، حائطاً العامي بالفصح ، ثم لا يلتزم أو يلوذ بالعامية .

وقد نهت مدرساً شاماً يدرس مادة إسلامية ، على ضرورة الكلام بالفصيحة لا العامية ، بعد أن وحته يتكلم بالأحيرة . فتكلمه وقت ما ، ثم ما لبث أن عاد ثانية إلى العامية . ويبدو أننا اليوم نحتاج إلى احتياز عملي في التعبير يقوم على احتياز قدرة التدريس . ولا سيما الذي في الجامعة على التعبير الفصح . وأن يكون ذلك تمهيداً للترقية العلمية . وقد يبدو ذلك أول وهلة أمراً صعب التنفيذ مستعزياً ، إلا أن الواقع الذي وصفت ، يجعله شيئاً ضرورياً ، إذ لا يحق ما فيه من بعث لحياة العربية الفصيحة ، في ذات كل من لا قدرة له على أدائها .

ونذكر أي حين كتب معلماً في الابتدائية سنة ١٩٥٤م ، كان طالب منه يعلمي من (شأنه)^(٢) عند الكلام في المرس ، أو مع شخص بهبه أو يحشاه . فجعلته عريفاً للحفل الأدبي الذي كان يقام إذ ذاك عصر كل يوم إثنين ، فيسهم فيه الطلبة وغير واحد من المعممين ، بكنمه أو قصيدة أو توجيه أو نحو ذلك . ولم ينشئ عن هذا العزم اعتراض مدير المدرسة على ذلك ؛ إذ كان يرى أن ذلك بالمعنى الذي لا طائل وراءه

لا تعريض الطالب الجاد (بعد العظيم) ، وهذا اسمه ، لمحرية زملائه ، ضد عجزه عن الكلام بيسر ، في تقديم تلك النشاطات المدرسية . وكانت النتيجة - بحمد الله - كما خدمت وتوقعت ، إذ زال عنه ذلك العيب اللطفي ، ويبدو أن بحماسة بهذه الثقة العالية به ، هو السبب في ذلك . وقد علمت عند انتقال الطالب إلى مرحلة المتوسطة ، أنه عرق في انحطاطه ، فحال جائزة ضمن مباراة أُجريت فيها في ثانوية النصرية . وقد التفت به فبر سفره إلى أنكلترا لإكمال دراسته العليا في الهندسة ، وكانت إذ ذاك مدرساً في بغداد فوجدته قد شفى تماماً في بطقه من تلك (الثأنة) .

تسوية اللحن بدعوى الحدائنة :

وهناك من يسوغ اللحن - وهو الغلط في كلام الفصح - بدعوى (الحدائنة) ، فيبيح الغلط الشائع ويعده صحيحاً ، وربما احتج لذلك بعض من الشعراء والكتّاب والأدباء المعاصرين لنا ، في دعواه هذه ، إذ يتخذهم حجة وتريفة لتسوية غلطه ، ولا سيما حين يكون الأمر متعلقاً باستعمال ألفاظ عامية بدل الفصيحة . فإذا قيل لذلك المدرس : إن هذا لا يجوز ولا يسوغ في العربية ، احتج لذلك بما يتداوله عند من الشعراء من عامي لألفاظ في أشعارهم ، كاستعمال شاعر معروف لكلمة (هلاهل) ، بدلاً من الكلمة الفصيحة المستعارة من استعمله العرب ، وهي (رغريد) ، إذ (الرغردة) معروفة في كلامهم ، وهي في أصل استعمالهم لها ، تعني لها "هدير للابل يرسه في جوفه"^(٣) ، فاستعاره المعاصرون لهذا الصوت الذي يطلق به السائل تكريماً عند الفرح ، واستعمل الشاعر المعاصر العامي المتداول ، وهو ما لا يسوغ . وقد يحتج هذا المبيح للعامي بقول بعض الشعراء اللبانيين : (يا هلا) ، للتعبير عن الترحيب بالقسم ، من غير أن يكون له علم بأن ذلك مستكراً لدى شعراء كبار معاصرين ، غير أولئك الذين يراهم صاحباً مبيحين . ويكفي أن الشاعرة الكبيرة والسادة المحبسة برك الملاكمة ، قد استكرت مثل هذا التعبير ، وألفت بالنوم على أنفها اللبانيين : لأنهم لم يذكروا على شاعر سي استعمال (يا هلا) ، هذا التعبير^(٤) ، إذ الفصح المروي عن العرب ، هو (يا مرحبا) بألف غير منونة عند الوقف ، فأهمله هذا الشاعر اللباني ، عامداً إلى لفظ عامي يماثله في الدلالة ، ويغايظه في الماهية ، وأصول استعمال المعردة في ما هو فصيح من الكلام ؛ شعراً كان أو شراً .

وقد صار منه لدى المعلمين والمدرسين ، وأساندة الجامعات المختصين بالعربية ، استعمال ألفاظ شتوا على استعمالها مع غلطهم فيها ، كاستعمال (بينما) وسط الكلام لا في بدايته ، واستعمال (التكنولوجيا) بدل (التقنية) ، التي هي معربات (المجمع العلمي العراقي) ^(١٠) ، واستعمال الفشل - هو الحبس في فصيح الكلام - بدل (الحبسة) إلى ألفاظ أخرى

ثانياً : مادة التعليم

حين يتأمل الباحث في مادة (النحو) في مراحل التعليم الأربع الابتدائية ، والمتوسطة ، والإعدادية ، والجامعية ، يتبين له عدة أمور منها ما يعم هذه المراحل الأربع كلها ، ومنها ما يتعلق بأكثرها ، ومنها ما يتناول مرحلة منها ، وذلك :

١- استظهار قواعد النحو من غير تفهم كلف لها :

وهذا ما يلحظ في التعليم الابتدائي خاصة ، إذ يتعلم الطلبة عادة قواعد العربية في السنتين الأخيرتين ، ويتقونها من معلمهم من غير إدراك لكثير من معانيها وحدائقها بكيفية وتفهم تام . فإذا أعرب المعلم مثلاً (يكتب ربةُ الدرس) غفل المعلم بعبارة يقولها للتلاميذ ولا يفهمونها غالباً ، وهي : " لتجرده من الناصب والجازم " مع أن فكرة "لتجردة" ذات مدلول عظمي منطقي مبني على مبدأ المحالفة ، وهي لا تناسب عقول وفهوم الصغار في الابتدائية ، ولذلك يعتمد هؤلاء إلى حفظها كما هو ، من غير أن يسأل أحدهم مدرس النحو عن دلالتها ، فنك ما لا يجري أكثر الطلاب عليه ، خوفاً من اتهام المعلم لهم بالعبء وقلة الفهم للعبارة النحوية ولو كان الإعراب ، لأنه لم يحل عليه ناصب ولا جازم ، لكان الأمر أهون على الصغير مما أثقله به الإعراب التقنيدي الصعب الموروث .

وما يزال الطلبة في مراحل التعليم كلها - ومنهم طلبة الجامعة - لا يستطيعون أن يدركوا معاني كثير من المصطلحات والعبارة النحوية مثل : (المفعول المطلق) و (نصفه المشبهة) ، و (المطلق) من أي شيء و (المشبهة) بأي شيء ؟ وهكذا الحال في مصطلحات نحوية أخرى .

٢- تحكيم القواعد المنطقية :

يوجب المنهج العلمي السليم عند وضع القواعد استقراء دقيقاً وشاملاً للمادة العلمية ^(١١) ، وذلك لإحراز جانب الصدق في القواعد ، وانطباقها على الواقع اللغوي .

غير أن النحاة القدماء تأثروا بالمنطق الأرسطي ومقولاته ، فانتقل هذا التأثير الذي يلحظ بين الدراسات النحوية ، والدراسات المنطقية والميتافيزيقية ، إلى اللغة العربية ودراساتها ، وبالأخص أصل اللغة والدراسات النحوية ^(١٢) ، ويبدو هذا التأثير في النحو العربي من جانبين اثنين (أولهما جانب المقولات وتطبيقها في التفكير النحوي العلم ، وثانيهما الأقيسة والتعليلات في المسائل النحوية) ^(١٣) .

وقد ترتب على ذلك تعدد العلل على درجات ، فكانت (العلل الأولى) و (العلل الثانوية) و (العلل الثالث) .

وكان من نتيجة التأثير بالمنطق الأرسطي ، أن عمدوا إلى (المنطق الدراسي) ، وهو المنطق الذي يعكس القضية ، إذ يوجد القاعدة أولاً ، ثم يكتف النصوص على أساسها . مع أن البحث العلمي - ولا سيما في اللغة - على عكس ذلك تماماً ، إذ يستعمل (الأسلوب الاستقرائي) الوصفي ، ويبني عليه بعد ذلك القاعدة ^(١٤) ، بلا تكلف . وقد أدى اتخاذ هذا المنهج الذي عمد إليه النحويون ، إلى صعوبة النحو على الدارسين ، ولا سيما في عصرنا الحديث ، وفي أولمنا هذه بحاصة . مع أن الهدف من النحو كان "وقاية الألسنة من الخطأ في صياغة الجملة" . وكانت أبوابه تنوخي ما فيه الكفاية ، لتقويم الألسنة ^(١٥) .

وقد عقد ذلك النحو ، فاشتهر بذلك للنحاة قدامى ، مثل علي بن عيسى الروماني (ت ٣٨٤هـ) حتى قال عنه أبو علي النحوي المعروف بالفارسي : " إن كان النحو ما يقوله الروماني ، فليس معاشيء منه ، وإن كان النحو ما نقوله ، فليس معه منه شيء " ^(١٦) ، وذلك أنه كان يمزج كلامه بالمنطق ^(١٧) .

فإذا كان المنطق لا يحيز أن يأمر المرء نفسه ، لأن الأمر في المنطق يكون في الخارج ، فلا يصح عند هؤلاء الواقعيين عدد حدوده ، أن يكون الأمر والمأمور واحداً ، بل يقتضي ثنائيهما . مع أن لاستقراء اللغوي يحيز ذلك ، فيسوغ أن يكون المرء مرأ لنفسه ، والتدليل على ذلك من النصوص اللغوية ما ورد عن النبي ﷺ أنه قال لأصحابه (قوموا لأصلكم معكم) ^(١٨) . فهذا أصح كلام بخري ، وأصح كلام على الإطلاق بعد كلام الله ، يرد في العربية ، نظيره في الجوار "تهي العائب" ، مع عدم نصته على ذلك ، وشاهد القرآن كذلك إذ قال تعالى (فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ) .

وكان من نتيجة ذلك تشعب القواعد النحوية وتضاعفها ، حتى تصوروا عبارات لم يُطبق بها ، وأجازوا استعمالها في الكلام . فقد نقل سيبويه عن النحاة أنهم جوزوا أن يقال : (أعطاك هوك وأعطا هوني) ، وقد أنكر ذلك عليهم ، لأنه وحده لا شاهد له من كلام العرب ، فقال : «إنما هو شيء قسوه» ، لم تكلم به العرب ، فوصعوا الكلام في غير موضعه . ثم بين أنه لو كان له نظير من كلامهم لكان بناءً على هذا الأساس ممكناً وجائزاً ، فقال : «وقيل هذا لو تكلم به - كان هيئاً»^(١٩) . وهذا ما قيل به في عصرنا هذا كبار اللغويين ، كقول ج. هـ. ريس^(٢٠) : «يطلق القياس على العملية التي يخلق بها الذهن صيغة ، أو كلمة ، أو تركيباً لأنموذج معروف» .

وكان ابن مضاه قد أنكر قديماً على النحاة ، هذا التصريح ، الذي أنكره قبله سيبويه ، في الكلام الذي أورده له أنه : «إد أورد في (باب التنازع) من أمثلتهم المحترعة ، التي لا شاهد ولا نظير لها من كلام العرب : (أعلمتُ وأعلمانيهما أيها التريدين المميزين مطلقين)^(٢١) . وهو كلام ألصق بالمرطانة منه بأسلوب العربية الفصحى وذلك لاستعربه للعويين المعاصرون ، على نحو ما نجد في كلام للدكتور فحام حنظلن ، وكلام نقله عن بعض أمثالكته فيه مغرية ومبالغة^(٢٢) .

ومن دلائل تشعب القواعد وتضاعفها ، أنهم حين وصعوا قواعد (الصيغة المشبهة) أوصلوها إلى إثني عشر وجهاً ، لكل وجه ثلاثة أحكام تتعلق بعمل الصيغة المشبهة : رفعاً ، ونصباً ، وجراً . وبذلك عدت صورها ستاً وثلاثين صورة^(٢٣) ، ليس لأكثرها من الواقع اللغوي ، الذي عليه مدار وضع القواعد كما هو معلوم . فيما ينبغي . مع أن طبيعة البحث في اللغة - نحوها وبلاغتها ومنازل علومها ، ليست إلا بحثاً مستبطلاً استقرائياً ، يقوم على الملاحظة واستخلاص النتائج ، لا على افتراض وتصوير ما لم يقع أصلاً^(٢٤) .

وبعضد الشعور بهذا التزايد ، أننا لو رجعنا إلى القرآن الكريم ، وهو أنصح كلام عرفته العرب ، وأبلغه ، لوجدنا قواعد للصيغة المشبهة ، وأمثلتها الدالة عليها ، أقل من ذلك ، «د هي جارية فيه على اللغة الفصحى ، التي ليس لها واقع في كلام العرب»^(٢٥) لا على ما هو قائم على اللسان والتخمين ، إذ لم على تلك اللغة (المشتركة) أو الموحدة كما هو معلوم .

عدم البناء على نحو القرآن بكفاية

ومن هنا ، فإن الدعوة إلى اعتماد نحو القرآن للتعميد النحوي ، ليست إلا دعوة الحق الذي لا حق سواه في هذا المضمار . وهو أن نعود إلى القرآن الكريم بقراءته ، ونخص منها المشهورة - عند وضع القواعد - لتلا تتعدد وتتشعب - لو أنطبنا الأحاد والشواذ معها - ؛ إذ في المشهورة منها - وهي العشر - كفاية . ولا عبرة بمن غلط قارئاً كحمزة ، أو لبن عامر ، أو غيرهما من القراء السبعة المشهورين الذين أجمع عليهم أهل أمصارهم ، وعرفوا بالأمانة والوثاقة والندى ، كقراءة حمزة - بن حبيب التريث (ت ١٥٦ هـ) بحر (لأرحام) من قوله تعالى ﴿لَوْ تَقَوَّى اللَّهُ آلِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٢٦) ، يد وصفها بالشذو ، والخروج عن قواعد العربية ، على أساس أنه لا يجوز جر الاسم الظاهر المعطوف على ضمير مجرور ، إلا بعد إعادة حرف الجوز^(٢٧) الأمر الذي حمل ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) على الانقاص من حمزة بوصفه إتياء بشدة لاضطراب ، وكثرة الحلط ، وكذلك وصفه إتياء بنبذه في قراءته مذاهب العرب وأهل الحجاز ، بإفراطه في المد والهمز وغيرهما^(٢٨) ، مع أن حمزة - من القراء السبعة المشهورين ، وقد أخذ عن اللغات من أهل العلم ، ووثقه أصحاب الطبقات الذين كتبوا في القراءات مثل ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ)^(٢٩) وغيره .

وكس المهج العدل يقتضي العكس تماماً ، وهو ساء القواعد النحوية ابتداء ، علىصوص القرآن الكريم ، وجعله حكماً على حين جعلوا قواعدهم أساساً في تأويل النصوص القرآنية ، بما يلائم تلك القواعد التي وصعوها ابتداء ، وذلك :

(أ) فمن ذلك تأويلهم النصوص القرآنية ، بتقدير فعل محذوف بعد الشرطيات الثلاث (ب) و (إدا) و (لو) و (متى) ، وجعلهم الفعل المذكور في الجملة مسنوراً بذلك الفعل المحذوف الذي فتروه . فاعتاصوا بذلك الأعراب والنحو على الشاذي من الدارسي الذي لا يقفه من قواعد النحو إلا قليل^(٣٠) ، بل اعتاصوه كذلك على الدارس المتقدم ، ومنهم طلبة العربية في الجامعات .

ونحن إذا نظرنا في مناهج تعاليم النحو وكتبه وأعاريه ، بدءاً من المرحلة الثانوية وصعوداً إلى المرحلة الجامعية ، وجدنا هذا الإعراب هو السائد بين الطلبة

والمترسبين ، ونحن نحاول جاهدين إقناع طلبتنا بصحته ، من غير أن نكون -عالمياً- مقتنعين به في أنفسنا .

نعم لقد جعلوا الاسم المرفوع بعد هذه الأدوات ، فاعلاً لذلك الفعل ، وجعلوا ما بعده من فعل ممتز له ، وأولوا الآيات الكريمة مثل هذا التأويل ، كما في قوله تعالى : ﴿إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَحْرَكَ﴾^(٣٢) ، وقوله ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾^(٣٣) . وهذا التأويل هو منهج البصريين ، وخالفهم فيه الكوفيون ، ومعهم من البصريين الأخفش الأوسط ، إذ أعربوا الاسم الطاهر بعد الأداة مبتدأ^(٣٤) .

وحجة البصريين في هذا أن الاسم الطاهر يرتفع بتقدير فعل ، لأنه لا يجوز أن يفصل بين الجارم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل ، ولا يجوز أن يكون عاملاً فيه ، وذلك لسبب منطقي عندهم بنوا عليه فاعتنهم ، هو "أنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه ، ولو لم يكثر ما يرفعه ، لبقى الاسم مرفوعاً بلا رفع ، وذلك لا يجوز . فدل على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل ، وأن للفعل المظهر الذي بعد الاسم يدل على ذلك المقتضى"^(٣٥) .

وهكذا تأول البصريون تقدير فعل محذوف بعد هذه الأدوات ، ولم يأبهوا لما ذهب إليه الكوفيون في تجويزهم تقديم الفاعل على فعله بعد (إِنْ) خاصة ، لأنها أم الباب في الشرط^(٣٥) ، ولا إلى ما ذهب إليهم بصري كبير وهو الأخفش الأوسط من جعل الاسم المرفوع مبتدأ مع كل أداة من هذه الأدوات^(٣٦) . مع أن هذا الرأي مبني على طاهر الكلام ، بلا اعتساب تأويل ، فكان أقرب إلى الصواب ، ولا سيما أنه صدر عن نحوي كبير وهو الأخفش ، ومعهم الكوفيون جميعاً .

وبن الآن نرصد في معاهدنا الدراسية كلها ، ذلك الاعراب الذي ذهب إليه البصريون ، فنقتز الفعل المحذوف بعد أدوات الشرط الثلاث ، وجعله مفسراً بالفعل المنكور . ولا ينبغي إذا فهمه طلبية المتوسطة والاعدادية أو لا ؟ وكل ههنا أن يحفظه الطلبة ، ويستعدوا به للامتحان العام أو الخاص .

وكان من سيطرة فكرة اختصاص الشرطيات الثلاث -المنكورات آنفاً بالفعل ، تفسيهم فعلاً بعد (و) في مثل قول العرب : (لو دات سوار لطمتني) ، وهو مثال الرمحشري في كتابه (المفصل في العربية^(٣٧)) ، إذ جعل التقدير : لو لطمتني ذات سوار لطمتني ، والجرّ هذا التقدير إلى أي القرآن المجيد ، فطبقوا عليه فكرة

الاختصاص التي أشرنا إليها ، حتى قال ابن هشام^(٣٨) : (لو) حاصة بالفعل ، وقد يليها اسم مرفوع محذوف ، يمتز ما بعده . يريد بالمحذوف : الفعل المقتضى للدخلة عليه (لو) عندهم ، وهو الذي يمتز الفعل المذكور بعده بحسب أعرابهم وأن التقدير عندهم " (ولو ثبت أنهم أموا) ، ذكر ابن هشام أن هذا الوجه رُجِّح أن فيه إلقاء (لو) على الاختصاص بالفعل^(٣٩) " ، وأنه احتيار المبرد والرجاج والكوفيين .

وهذا التأويل بتقدير فعل بعد (لو) انساق إليه الرمحشري أيضاً ، وهو النحوي والبلاغي البارع ، متابعاً لأصحابه البصريين ، فنقتز الفعل (ثبت) بعد (لو) في قوله عز وجل : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ ، على غرار ما قدره في المثال الذي نقلناه عنه آنفاً ، وجعل المعصر مسؤول من أن ويسمى وحده فاعلاً لك الفعل^(٤٠) . وكل هذا تكلف منه لهذا التقدير .

ب) ومما لم يراعوه من نحو القرآن ، وما زلنا نرصد في معاهدنا العلمية ، القول بريادة عدد من الأدوات ، مع أن في الإمكان حملها على الأصلية ، ولا سيما أن المعنى معها هو التقوي ، وهو الوجه . وهذا ظاهر في كثير من الحروف ، ولا سيما حروف الجر مثل (من) و(ما) و(الواو) و(أو) وغيرها . وهو ما حاول النحاة الكوفيون تجسيه اصطلاحاً فسموه (صلة) ، على حين سماه البصريون : رائداً ، أو حشوياً أو مقصفاً ، وهي تعبيرات موحشة لا تليق بالبيان الأعلى .

وكان أبو عبيدة في كتابة (مجاز القرآن) من لقم من فتح الباب في القول بالريادة ، مع إراط واضح في ماهيته ، إذ حمل عدداً كبيراً من الحروف وأسماء والأفعال على ذلك^(٤١) . وهذا المسبب يسعى لإعاده انطرافه : إذ ليس في الكلام الفصيح الصحيح الذي يقره العقلاء والبلغاء ما هو زائد عليه ، إلا ما اقتصته الضرورة كالتنبيط على الشعر ، والتي لا تنال كتاب الله المجيد بحال ، فهو فوق كونه نثراً ، هو محكم من لدن حكيم خبير .

فما عده النحاة رائداً (من) في قوله تعالى : ﴿هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَقُولُ مِنَكُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾^(٤٢) . فقد حملها أبو عبيدة على الريادة^(٤٣) ، حين جعلها للتعبير سائع ، وعنو (من) في قوله تعالى ﴿فَمِنْكُمْ مِنْ أَحَبَّ عَنْهُ حَاجِرِينَ﴾^(٤٤) ، رائدة كذلك ، على حين حملها على العموم^(٤٥) هو الوجه ، فهي في هذا نظير (من) في قولنا ما جاء من رجل . وعلى هذا الأخفش^(٤٦) . فهذا الكوى في المعنى من القول بريادتها .

فيكون المراد بالآية الأولى : لا أحد يفعل من ذلك ولو شيئاً قليلاً منه أو بعضاً منه^(٢٧) ونظائر ذلك كثيرة

أما جعلهم في زائدة^(٢٨) في قوله عز وجل : ﴿تَنبُتُ بِالذَّهْنِ وَصَيِّغٌ لِلْأَكْنِصِ﴾ وصفاً للشجرة المباركة الزيتونة ، فهو مما يرد عليهم أيضاً ؛ إذ حملها على الأصالة وجه قريب ، وهو أنها تنبت حاملة الدهن ، مليئة به ، وذلك لما تحمله ثمارها منه^(٢٩) ، فيكون الباء على قراءة من فتح التاء للتعدي ، وتكون متعلقة بالفعل (تنبت) ، وليست زائدة

ولا ريب أن عدم القول بزيادتها أولى ، ولا سيما أن المعنى مستقيم معه على كلتا القراءتين المشهورتين : (نبت) و (نبت) ؛ إذ التي بالصم بها هي عين دلالة التي بانفتح^(٣٠) من إلى الكوفيين قالوا ، زيادة الواو^(٣١) في قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ يَأْتِيَ الْبُيُوتَ﴾ وفتحت ثوبها وقال لهم حريتها سلام عليكم^(٣٢) ، وعنه ما بعدها جواب اد الشرطي بعد إسقاط الواو بهذا التقدير ، وهو ما ذهب إليه أبو عبيدة^(٣٣) . وهذا خطأ لدى جمهور البصريين ؛ لأنها تعيد معنى وهو العطف هنا . والجواب محذوف في رأي المبرّد ، تقديره عنده سجدوا^(٣٤) . وهو وجه وصفاً أي البركات الأنباري^(٣٥) بأنه "وجه" من القول بزيادة الواو ، ولا شك أن حمل اللفظ في القرآن المجيد على الأصالة أقوى من حمله على الزيادة .

وبالمثل عد كثير من النحاة (ما) في مثل قوله تعالى : ﴿مِمَّا حَطَبَتْنَاهُمْ﴾ أعرفوا^(٣٦) . فذهب النصريون إلى أنها رتبة للتوكيد^(٣٧) ، سماها الكوفيون (صه) ولم يجعلوه رتبة ، فقال الفراء^(٣٨) : "إن العرب تجعل (ما) صلة فيما ينوي به مذهب للجزاء" ، وقدر الكلام من غير حذف لها ، فقال كأنك قلت : من خطيبتهم ما أعرفوا . فتوخرها ، دليلاً على مذهب الجراء .

فجيء هنا إذن بها لتوكيد المعنى . ومع نعت النحاس الرد على الكوفيين كثيراً ولا سيما الفراء ، إلا أنه لم يكتف في تعليقه على ما ذهب إليه الفراء هنا ، استحصانه له بقوله "ومذهبه في هذا حسن"^(٣٩) ، أو قل : إن منهجه في مثل هذا الأسلوب حسن ، لأنه لا يجازف بالقول بالزيادة ، كما هو منهج البصريين بعامه .

والحق أن السياق بطلنا عند التأمل فيه ، أن (ما) حين تدخل الاسم في مثل هذه السياقات تفحم مخولها عن طريق الجرس^(٤٠) ، كما فحمت الرحمة النبوية الواردة في قوله تعالى : ﴿مِمَّا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَأَنْتَ لَهُمْ﴾^(٤١) ومن العجيب يرجع هذا كله - أن نحويًا حادقاً كبيراً كالمبرّد يسوّي مخولاً بين وجود (ما) هذه ، وعدمه . فيذكر أن (ما) تردّد على صريين ، ويجعل (ما) في الآية مما تكون فيه مخولها في الكلام كالعنفاء^(٤٢) .

بل وصل الحد بأبي عبيدة إلى القول بزيادة الظروف الهمانية مثل (إدا) و (إدا) الأمر الذي حمل الطبري والظوسي وغيرهما على الرد عليه ، حين عذبا رائده في سورة البقرة^(٤٣) : ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ ، منطلق من قاعدة أصلية هي : "غير جائز أن يكون في كتاب الله حرف لا معنى له"^(٤٤) . وهذا الذي قاله الإمام الطبري رسم لمنهج في "نحو القرآن" ، وينبغي الالتزام به - فإين نحن - المعاصرين - يا ترى منه ؟ إننا ما زلنا ندرّس في معاهدنا مقولات عدد من النحاة القدامى في زيادة الأدوات ولو كانت في كتاب الله المجيد !

(ج) ومما ينبغي أن يصار إليه من نحو القرآن في مدارسنا اليوم تعديل العوائد العاصرة في بعض الأدوات ، والحروج بها من الإعصام إلى الواقع اللغوي النحوي في النص القرآني ، وهو المبني على الاستعمال ، فالنحو التقني المدرسي يجعل (من) منطقاً للعقل ، و (ما) منطقاً لغير العقل . مع أن التعبير القرآني يدل بعدة تصوص ، على جواز استعمال (ما) للعقل . وقد نص الفراء على ذلك . ولورد عدة شواهد من القرآن الكريم عليه ، كقوله تعالى : ﴿فَاكْبُرُوا طَبْطَبُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(٤٥) ، وقوله : ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾^(٤٦) ، وقوله : ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنَحْوِهِمْ﴾^(٤٧) ، وقال بعد ذلك : كن هذا جائز في العربية^(٤٨) . وهذا لا شك من سعة العربية .

ومما لم يلتفت إليه في نحوها المدرسي المعاصر تجوّر التعبير القرآني في صرف اسم منع من الصرف لعلتي الطمية والتأنيث ، وهي إحدى العلل المعروفة في النحو لمنعه من الصرف ، فقد قال تعالى : ﴿عَبَا فِيهَا تَسْمَى سَلْسِيلًا﴾^(٤٩) ؛ إذ أن (سلسيل) علم بلا خلاف ، وبديل ما تقدمه من السياق ، وهو قوله تعالى : (تسمى) ، مع ذلك لم تصرف ، وهي مؤنثة ، بديل تأنيث هذا الفعل قبلها ، وهو ما صرح به الفراء وأبو حيان ، فذكر الفراء^(٥٠) أن ذلك ليس بخطأ ، ولو كان خطأ من الفراء ما

ورد في أشعار العرب . وقال أبو حيان^(٧١) أن صرفها ضيقه أهل العلم ومنهم
الزمخشري ، وعدّ ما نصب إلى الإمام علي^(عليه السلام) من أنها من (سَلَّ مَيْلًا) مما لا يقل
من الرلوي ، بل هو من بدّع الرواة ، وقال غيره ، إنه اختراء على الإمام^(٧٢) .

د) ومن الأساليب التي لا نجد لها صدىً في كتبنا التعليمية في النحو وهي من نحو
القرآن ، جوار الموازنة بصيغة (أفعل) التفضيل بين شيئين متصادين من جنس واحد ،
وهو ما كان علماء الكلام يسمونه فلا يستجيزون مثلاً أن يقال عند الموازنة بين أحق
وعاقل : "هذا أحق الرجلين" ، ولا أن يقال : "أعقل الرجلين" . ويقولون لا نقول
التعبير الأول إلا لأحمقين ، نفصل أحدهما على الآخر ، ولا نقول التعبير الثاني إلا
لعاقلين نفصل بينهما

على حين أن أسلوب القرآن ، يدل على جواز ذلك الذي لم يستجيزه ، ذلك أنه
سبحانه قال في الموازنة بين حال أهل الجنة وحال أهل النار : (أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ
خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا)^(٧٣) وهذا يعني أن اسم التفضيل يصح استعماله للموازنة
بين متصادين في الحالة ، أو متناقضين^(٧٤) . فهذه مما لم نعن به في نحونا المدرسي ،
ولا أوليائه أهمية ؛ لأنها شايعة فيه الحاجة فيما قرّروه وبنوه على قواعدهم المنطقية .

المبحث الثالث

عدم كفاية التطبيقات .. وأمور أخرى

فالمعول في أكثر الأقسام التي تدرّس النحو في الجامعات ، على شرح ابن
عقيل لألفية ابن مالك ، وهو الشرح المشهور الذي درسته أجيال من دارسي النحو منذ
ظهوره . وعليه المعول اليوم في أكثر معاهدنا التعليمية العالية ، لإفاق دراسة كتب
ابن هشام ، التي دون مستوى (معنى اللبيب) ، مثل (فطر اللدى) و (شذور الذهب) ،
مع ما لهما من شُمعة وقيمة علمية لمنوسطي العلم في النحو .

فالتأليف الجامعي يدرس للشرح ثم يعود إلى فهمه وحفظ معناه ، ويحفظ جانباً
من أمثلته ، ويلقي نظرة عجلية على حاشية للمحقق الشيخ محي الدين عبد الحميد
رحمه الله- ، وقد يصيق بتفصيلاتها ، ودقة عباراتها فلا يلتفت أن يعود سريعاً إلى
المتن . وكنا في أيام دراستنا في دار المعلمين العالية ، التي سميت عند قبولنا فيها سنة
١٩٥٨ : كلية التربية ، بعد ثورة ١٤ تموز ، نحفظ الشواهد ، ولا سيما الشعرية ،
ونمتحن بها ، ولا سيما في نهاية العام الدراسي ، على أساس أنها تثبت القواعد ، فهي
إذن جزء من المادة العلمية . بل منا من كان يحفظ أبياتاً من الألفية نفسها ، ولا سيما
من كان شاعراً مأ ، متوقفاً في دراسته . وما رلت لحفظ منها أبياتاً في المبتدأ والخبر
وحروف الجر وغيرها .

إلا أن الطلبة في أيامنا هذه يهتمون أكثر ذلك ، فلا يحدون بالشواهد بكفاية ،
وذلك حين وجدوا أسألتهم قد أباحوا لهم ذلك ، وتركوا الأمر لمن يطبق الحفظ .
وهذا في الواقع تقصير ، يقع ضرره على الطالب ، إذ لا بد من حفظ الشواهد
النحوية ؛ لأنها الدعائم التي تبنى عليها القواعد النحوية ، فعليها تنور القواعد المطردة
وغير المطردة . فكيف تتركها لمروعة الطالب ومزاجه ؟ ، وهو الذي خُير بترك
النحو كله ، لما وجد مَعْدَلاً عن تركه . وكمن مرة سألت بها طلبتي في جامعتي
الموصل وبغداد عن أية مادة أصعب ؟ فأجابوا بأنه النحو ، ولم أسمع عن الرسوب في
مادة كالذي سمعته فيها .

١- الفصام بين النحو ومعانيه في كتبنا النحوية :

ونقص بذلك عدم الربط بين القواعد النحوية ، وبين المعاني المتصلة بها
والمؤدية إلى صورها . وهو الفصام الذي أسمىه : (الفصام التكد) ، إذ هو في رأيي ،

من أكثر مشكلات النحو إضراراً بالنحو ، وأحد أسباب جنوبيته وصعوبته التي يعاني منها الطالب المبتدئ والمتنهي في العصور كلها ، ولا سيما عصرنا هذا ، إذ جرد تماماً من كل ما يتصل به ويتعلق من (علم المعاني) ، و (علم البيان) وما يتعلق به من التوسيع في التعبير . وكان سيويه قد ذكر جانباً من هذه الملاحظات المتعلقة بالنحو ، كدلالة (استحبص) لاستعماري ، في إسناد (السحرة) و (انسجود) إلى عناصر الطبيعة الصامتة ، كإسنادها في قوله تعالى : ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ (٧٥) ، وقوله : ﴿الرَّاسِدُ يَسْجُدُ﴾ (٧٦) .

ثم جاء من بعده بقرون عبد القاهر الجرجاني ، فبته على كثير من معاني النحو ، كالنقشيم والسحير ، كنقشيم (الرأس) على (الشيب) في قوله تعالى : ﴿وَأَشْجَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ ، ليكون فاعلاً ويكون الشيب ، الذي هو فاعل في الأصل ، تمييزاً وما في ذلك من الدلالة على لمعان الرأس بالشيب ، وشيوع الشيب فيه ، وأحداه بولحيه . وهذا ما لا يكون ، إذا قيل : اشتعل شيب الرأس ، إذ لا يوجب اللفظ عندئذ - كما لاحظ عبد القاهر رحمه الله بحق - أكثر من ظهوره في الرأس على الجملة (٧٧) .

وبطريقه ما في قوله تعالى : ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ (٧٨) ، إذ دلّ تقديم المصناف إليه (الأرض) على المفعول (عيون) ليكون الثاني تمييزاً ، دلّ على شمول ذلك التفجير بحيث يملأ الأرض بالعيون التي ينطق منها الماء بغوة شديدة (٧٩) .

وكم يكون مفيداً لو بينا العناية المعنوية من تقديم (إِذَا) مثلاً في سورة العنكبوت : ﴿إِذَا يَكُونُ عَمَلٌ وَّيَّكَ سَتَعِينَ﴾ ، وما يبني عليه من إفادة التخصيص في هذا التقديم لصمير الفصل ، الذي يعرب معمولاً به مقدماً ليدل على تفرده سبحانه بالعبادة والاستعانة (٨٠) .

ولقد عيّنت الدكتورة عائشة عبد الرحمن بهذا الجانب من جوانب التعبير

الأخرة هنا على الأولى ، وإنما اقتضاه المعنى في سياق البشري والنبوي ، إذ الأخرة خير وأبقى ، وعديها أكبر واشد وأجرب وأبقى ، وأن الأخرة هي دار القرار (٨١) .

والثقت الدكتورة كذلك إلى هذا الملحظ التعبيري في سياق آخر قدمت فيه (الأخرة) وهو "سياق الوعيد لفرعون ، إذ أدبر وتولى" وذلك في قوله تعالى : ﴿وَأَحَدَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْأَخْزَةِ وَالْأُولَى﴾ (٨٢) .

ولسنا هنا في مقام الاستقصاء لما قيل في هذا الموضوع وما ينبغي أن يقال ، بل نكتفي منه بأمثلة توضيحية . ونأمل أن يجد من مؤلفي النحو عدداً ، ومن مدرسيه في الكتب المؤلفة قديماً ، ما هو حري به من العناية ، إذ ربط النحو بمعانيه وسيلة من وسائل تفرقه إلى الأدهان ، بل تحبيه لدارسيه في كل آن .

٢- الإبدال بين الأنوات .

وهو مذهب بصري ، كما أفاد ابن هشام (٨٣) ، يقوم على حمل عدد من الأنوات ولا سيما حروف الجر ، على حلول بعضها محل بعض ، كحملهم (في) على معنى (على) في قوله تعالى : ﴿وَأَصْلَبَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ﴾ (٨٤) ، وهو اختيار ابن قتيبة (٨٥) مع أن (في) هنا باقية على ما هي عليه من الدلالة الأصلية ، وهي الظرفية فيقارنها على الأصل هو الوجه ، لإفادتها معنى لا تقيده (على) ، وهو تشبيه المصلوب في تمكنه من الجذع الذي يصلب عليه ، بالحال في الشيء ، فقال الرمضشري (٨٦) : "شبه تمكن المصلوب في الجذع بتمكن الشيء الموعى في وعائه ، ولذلك قيل : في جذوع النحل" . وبالمثل حمل ابن قتيبة (ع) على معنى (الباء) في قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ (٨٧) ، وهو ما ذهب إليه أبو عبيدة في المجاز (٨٨) .

فإذا رجعنا إلى المتأخرين والمعاصرين ، ألفينا الشيخ مصطفى العلابي يذكر للحرف (ع) ستة معان ، من غير أن يذكر من معانيها الباء (٩١) . وهذا يشعرنا أنها عدة باقية على أصلها في سورة النجم . وهذا الكتاب درسناه قبل خمسين عاماً في دار المعلمين الابتدائية في الأعظمية (٩٢) ، فاستفدنا منه كثيراً .

ومع أن إبقاء الأداة على دلالتها في القرآن الكريم ، منهج ينبغي أن يصار إليه ولا يتكلف معرب النصوص القرآنية حمل حرف على معنى حرف آخر . لا بعد العجز عن إبقائه على طاهره ، فإن بعض من يعنى بنحو القرآن صنف كتاباً في خلاف هذا المنهج سماه : (تلاوب حروف الجر في القرآن الكريم) (٩٣) .

فيمكننا القول بعد ما قدمناه في هذا البحث : إن تجربتنا الطويلة في التعليم بمراحله الثلاث ، انتهت إلى القول أن أهم ما ينبغي مراعاته عند التدريس هو استعمال العربية الفصحى ابتداء من المرحلة الابتدائية ، وأن ذلك ممكن وقد جربته وأثبتته بنفسى طوال عشر سنوات من سني خدمتي التعليمية البالغة الآن (٤٨) عاماً ، وأن النكوص إلى العامية ، بل للغة الوسطى ليس مجدياً في تحبيب العربية إلى الطلبة ، ولا موفياً بنشر العربية الفصحى ، ولا سيما في المرحلة الجامعية و أما لتوسيع اللحن بدعوى الحدائث ، فأعده مع من بعده من أصر الدعاوى على لغة الصناد . وأما ما يتعلق بـ (مادة التعليم) في تدريس (النحو) ، وهي المادة التي انعقد عليها هذا البحث ، فيبغى أن يراعى فيها أمور : أحدها أن يعدل بالطلبة عن "استظهار قواعد النحو من غير تفهم كاف لها" ، والآخر : "إبعاد الطلبة ، ولا سيما المبتدئون منهم عن تحكيم القواعد المصطنعة في فهم القواعد النحوية" وأسألت "محاولة السأي بالطلبة عن الحوص في التفصيلات التي ترتبت على تشعب عدد من القواعد النحوية وتصاعفها ، ومنها تلك التي لم يرد لها شاهد في كلام العرب ، وإنما هو شيء فاسوه كتحويرهم أن يقال (أعطاهاوك وأعطاهاوني) ، وهو مما أنكره مبيويه على النحاة ، مبيناً أنه لم تتكلم به العرب ، بل هو محض قياس . وبطيرة يصلحهم أمثلة الصيغة المشبهة وصورها إلى ستة وثلاثين ، جلّها لا وقع له من اللغة .

الهوامش

- ١- (الحدباء) ، المجلد ٦٦١ في ١٩/٤/١٩٩٤ م . ٢- (الحدباء) ، العدد ٥٩٦ في ١٩/١٠/١٩٩٣ م .
- ٣- (الحدباء) ، ٢١ تشرين الأول ١٩٩٥ م . ٤- (الحدباء) ، المجلد ٦١٣ في ١٥/٢/١٩٩٤ م .
- ٥- (الحدباء) ، ١٩٩٤ م .
- ٦- ينظر في هذا : طه الرنوي : نظرات في اللغة والنحو ص ٦٢ وكتائب : هذه لقمة ص ٣٧٤ - ٣٧٥
- ٧- (السائفة) : توريد لقمة عند اللطوق ، وهو عريب لطفى ، وقد يكون سببه تفسيراً .
- ٨- القاموس المحيط ١/٢٩٨ ، (زغرد) .
- ٩- ينظر نقدها له في كتابها القيم كما وصفه الباحث المصري الدكتور عبد القادر القط : (قصايا الشعر المعاصرون) .
- ١٠- تنظر : نشرة المجمع الصادر سنة ١٩٨٧ . (مصطلحات ولفاظ حصرية) عريظون مقالاً : (قرارات المجمع .. قرى هي أم ضرورة) ، مجلة (الحدباء) ، الموصول .
- ١١- مناهج البحث في اللغة : د. تمام حسان ص ٢٥ .
- ١٢- تمام حسان : مدهج البحث في اللغة : ص ٢٥ .
- ١٣- د. تمام حسان : مناهج البحث في اللغة : ص ٢٥ ١٤- مدهج البحث في اللغة : ص ٣٣ .
- ١٥- د. حسن طاعنا : كلام العرب : ص ١٦١ . (٥) - فطرس : ٨ .
- ١٦- ابن النديم : الفهرست ، ص ٦٣ . ١٧- الأتباري : نزعة الألبه : ص ٣١٩ .
- ١٨- القدياطي : إتحاف فضاء البشعر في قرارات الأربعة عشر : ص ٢٥٢ .
- ١٩- مبيويه : للكتاب ١/٣٨٣ ، وينظر كتاباً : فقه اللغة العربية ص ٢٧٩ .
- ٢٠- اللغة : ص ٢٠٥ . ٢١- ابن مضاء : الرد على النحاة : ص ١١٣ .
- ٢٢- د. تمام حسان : اللغة بين المنهجية والوسعية : ص ٨٤ .
- ٢٣- شرح ابن عقيل ٢/٢٢٢ . ٢٤- نحو للتيسير : ص ٥١ .
- ٢٥- د. أحمد عبد العتار لجواري : نحو للتيسير : ص ٦٤ . ٢٦- النساء : ١ .
- ٢٧- وعده أبو علي الفارسي بأنه : "صحيح في القياس وقليل في الاستعمال" ، تنظر : حجية في القراءات السبع ج ٢ ، والطبرسي : مجمع البيان ٧/٤ ، فقد نقل ذلك عنه .
- ٢٨- ابن كتيبة : تأويل مشكل القرآن ، ص ٦٠ .
- ٢٩- ابن الجوزي : غاية النهاية في طبقات القراء ١/٢٦٣ .
- ٣٠- الجوزي : نحو للتيسير : ص ٥٩ ٣١- التوبة ٦ ٣٢- الانقطار : ١ .
- ٣٣- الأتباري : الإنصاف في مسائل الخلاف بين التحوين البصريين والكوفيين ٢/٣٢٢ .
- ٣٤- الإنصاف ٢/٣٢٤ . ٣٥- الإنصاف ٢/٣٢٣ م وهو قول الطوسي في تصويره (التيبان) .
- ٣٦- الإنصاف الصفحة نفسها . ٣٧- ينظر : الفصل في العربية للرمضاني ، عند الكلام على الشرويات التي يحذف الفعل معها . ٣٨- مقايي اللبيب ١/٢٦٩ ، والآية من سورة يس .
- ٣٩- مقايي اللبيب ١/٢٧٠ . ٤٠- الزمخشري : الكشاف ٣/١٤٨ .

- ٤١- ونظر بحثاً : من أوام أي عبدة في مجاز القرآن . ص ٦ . وما بعدها مقبول للنشر في مجلة (آداب الرافدين) . ٤٢- الروم : ٤٠ . ٤٣- مجاز القرآن ١٢٣/٢ . ٤٤- الحاقة : ٤٧ . ٤٥- الأنباري : البيان في إعراب غريب القرآن ١٨٢/٢ . وأبو البقاء : إملاء ما من به الرحمن ١٤٨/٢ . ٤٦- معاني القرآن ٥٠٧/٢ . ٤٧- معاني القرآن وإعرابه للقراء ٤٩٧/١ . ٤٨- ينظر في هذا الأنباري : البيان ١٨٢/٢ . وأبو البقاء ١٤٨/٢ . ٤٩- المؤمنون : ٢٠ . ٥٠- الزمخشري : الكشاف ٣٥٩/٢-٣٦٠ ، وأبو البقاء ١٤٨/٢ . ٥١- التتبع : إعراب القرآن ٨٣٠/٢ . ٥٢- الزمر : ٧٣ . ٥٣- مجاز القرآن ١٩٢/٢ . ٥٤- إعراب القرآن للنحاس ٨٣٠/٢-٨٣١ . ٥٥- البيان في غريب إعراب القرآن ٣٢٧/٢ . ٥٦- نوح : ٢٥ . ٥٧- التتبع : إعراب القرآن ١٥٣/٢ . ٥٨- معاني القرآن ١٩٠/٣-١٩١ . ٥٩- للنحاس : إعراب القرآن ٥١٨/٢ . ٦٠- ينظر في هذا بحثاً : الجرس والإيقاع في تعبير القرآن ، مجلة آداب الرافدين - جامعة الموصل للمد ٩ لسنة ١٩٧٨ ، ص ٣٤ . ٦١- آل عمران : ١٥٩ . ٦٢- المزد : الكامل ٣٤٢/٢ . ٦٣- الأبرار : ٣٠ . ٦٤- الطبري : جامع البيان ٤٠٠/٢ . ٦٥- التتبع : ٣ . ٦٦- الليل : ٣ . ٦٧- إعراب القرآن : معاني القرآن . ٦٨- إعراب القرآن ٢٦٣/٢ . ٦٩- الإنسان : ١٨ . ٧٠- إعراب القرآن : معاني القرآن . ٧١- البحر المحيطة ٣٩٨/٨ . ٧٢- ينظر : العلم في القرآن الكريم / دراسة لغوية ومعجم حسين عيدان مطر - جامعة القادسية ماجستير / تموز ٢٠٠٠ . ص ١٩٧ . ٧٣- الفرقان : ٢٤ . ٧٤- وقد أوضح للقراء ذلك ، ونبه علي ما هو بالضد منه من كلام المتكلمين ، ينظر : معاني القرآن ٢٦٧/٢ . ٧٥- يس : ٤٠ . ٧٦- يوسف : ٤ . ٧٧- عبد القاهر : دلائل الإعجاز ٣٣ . ٧٨- التتبع : ١٢ . ٧٩- ينظر أيضاً : دلائل الإعجاز ١٣٣-١٣٤ . ٨٠- وهي الآية ٥ : الفاتحة . ٨١- ينظر في هذا الكشاف للزمخشري ٥١/١ . ٨٢- الحاقة : ١١٤/٢ . ٨٣- تنزيلات : ٢٥ . ٨٤- معاني القرآن ١١١/١ . ٨٥- طه : ٧١ . ٨٦- تأويل مشكل القرآن ٥٦٧ ، وهو أحد وجهين إجازهما للقراء في معاني القرآن ١٨٦/٢ . ٨٧- الكشاف ٥٤٦/٢ . ينظر : النحو العربي نقد وبناء - إبراهيم السامرائي ص ١٥٩ . ٨٩- النجم : ٣ . ٩٠- ينظر ٥٦/٢ من المجاز ، وإليه ذهب الأخفش ، ينظر كتابه : معاني القرآن ٤٠٢/٢ . ٩١- جامع للتروس العربية ١٧٤-١٧٥ . ٩٢- وهي بناية جامعة صدام للعلوم الإسلامية الآن . ٩٣- وهو الدكتور محمد حسين حسن عواد .
- ١- القرآن الكريم .
- ٢- الإبانة عن معاني القراءات : مكي بن أبي طالب ، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي .
- ٣- الإبدال : أبو يوسف بن يعقوب السكيت ، تحقيق د. حسين محمد شرف .
- ٤- البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي - الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة ، القاهرة .
- ٥- البلاغة تطور وتاريخ : شوقي ضيف ، ط ٢ ، القاهرة ، دار المعارف (د.ت) .
- ٦- البيان في إعراب غريب القرآن تكمل الدين الأنباري ، تحقيق طه عبد الحميد - القاهرة ١٩٦٩ م .
- ٧- التبيان في تفسير القرآن : أبو جعفر الطوسي ، المطبعة العلمية ، النجف الأشرف .
- ٨- تحف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر ، أحمد البناء للمطابع .
- ٩- الإتقان في علوم النحو : جلال الدين السيوطي ، الطبعة الثانية ، مطبعة الحلبي ، مصر .
- ١٠- إحياء النحو : إبراهيم مصطفى - القاهرة : لجنة التأليف والترجمة ، ١٩٥٩ م .
- ١١- إعراب القرآن : أبو جعفر النحاس ، تحقيق د. زهير غازي زاهد مطبعة العاني - بغداد ١٩٧٧ م .
- ١٢- الأصوات اللغوية : د. إبراهيم أنيس ، ط ٥ ، مكتبة أنجلو المصرية - القاهرة ١٩٧٥ م .
- ١٣- الإعجاز البياني للقرآن : عائشة عبد الرحمن ، دار المعارف بمصر ١٩٧١ .
- ١٤- الأغاني : لأبي الفرج الأصفهاني ، مطبعة القاهرية .
- ١٥- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ، أبو البقاء العكبري .
- ١٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، كمال الدين الأنباري .
- ١٧- الإيضاح في علل النحو : أبو القاسم الزجاجي ، تحقيق مازن المبارك - ط ٤ بيروت : دار النفائس ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٢ م .
- ١٨- إيضاح الوقت والابتداء : أبو بكر محمد بن القاسم بن الأنباري ، تحقيق محي الدين عبد الرحمن .
- ١٩- بحوث لغوية : أحمد مطلوب ، ط ١ عمان ، دار الفكر للنشر ، ١٩٨٧ م .
- ٢٠- تأويل مشكل القرآن ، عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق سيد أحمد صقر ، ط ٢ - القاهرة .
- ٢١- تهليل وتكميل المقاصد : أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات .

٢٢- التطور اللغوي التاريخي : السامرائي ، ط ٢ ، دار الأندلس - بيروت ١٤٠١هـ -

١٩٨١م -

٢٣- التفسير البياني للقرآن الكريم : الدكتور د. عائشة ، دار المعارف - مصر ١٩٦٨م .

٢٤- تقريب للنشر في القراءات العشر : محمد بن محمد ابن الجزري ، تحقيق إبراهيم عطوة

٢٥- جامع البيان في تأويل القرآن : محمد بن جرير الطبري - بتحقيق أحمد محمد شاكر .

٢٦- الجرس والإيقاع في تعبير القرآن : د. كاسد ياسر الزبيدي .

٢٧- الحجة في القراءات السبع : لأبي علي أحمد بن عبد الغفار النحوي .

٢٨- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني ، محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية -

القاهرة .

٢٩- دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجاني تعليق عبد المنعم خفاجي - القاهرة ١٣٨٩هـ -

١٩٦٩م -

٣٠- الرد على النحاة : ابن مضاء القرطبي ، نشر د. شوقي ضيف - القاهرة - دار الفكر

١٩٤٦م .

٣١- الرسالة القشيرية في علم التصوف : أبو القاسم عبد الكريم بن هوران .

٣٢- شرح ابن عقيل : بهاء الدين الهمداني ، تحقيق محي الدين عبد الحميد .

٣٤- الصاحبي في فقه العربية وسنن العرب في كلامها : أبو الحسين أحمد الصاحبي .

٣٥- علم اللغة العلم : فردينان دي سوسور ، ترجمة يؤنيل يوسف عزيز ، مراجعة مالك

المطليبي .

٣٦- غريب القرآن : أبو بكر محمد بن عبد العزيز السجستاني ، مطبعة محمد علي صبيح ،

مصر .

٣٧- فقه اللغة العربية : الدكتور كاسد ياسر الزبيدي ، دار الكتب للطباعة والنشر - جامعة

الموصل .

٣٨- الفهرست : لأبن النديم ، بيروت ، دار المعرفة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

٣٩- قاموس رد العمالي إلى الفصيح : الشيخ أحمد رضا ، ط ٢ ، دار الرائد العربي ، بيروت

٤٠- القاموس المحيط : مجد الدين الفيروز آبادي ، دار العلم للملايين - بيروت (د.ت.) .

٤١- الكامل في اللغة والأدب : المعتمد أبو العباس محمد بن يزيد ، تحقيق محمد أبو الفضل .

٤٢- الكتاب : سيبويه ، تحقيق محمد عبد السلام هارون ، دار القلم - القاهرة ١٣٨٥هـ -

١٩٦٦م

٤٣- الكشف : جلال الله الزمخشري ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م

٤٤- اللغة بين المعيارية والوصفية : د. تمام حسان ، دار البيضاء - دار الثقافة - القاهرة

١٤٠٠هـ

٤٥- المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية ط ١ مطبعة الشركشي

القاهرة

٤٦- المزهري في علوم اللغة وأنواعها : جلال الدين عبد الرحمن .

٤٧- المفصل في علم العربية : جلال الله محمود الزمخشري .

٤٨- كلام العرب : د. حسن ظاظا ، دار النهضة العربية - بيروت ١٩٧٦م

٤٩- أسباب النقول في أسباب النزول : جلال الدين السويطي ، ط ٢ ، مطبعة البياي ، مصر

٥٠- لحن العلمية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة : د. عيد العزيز مطر ، ١٩٦٦م .

٥١- لسان العرب : جمال الدين محمد بن منططور .

٥٢- مجاز القرآن الكريم : لأبي عبدة ، تحقيق محمد فؤاد مزيكين ، ط ٢ ، دار الفكر

٥٣- مجالس ثعلب : أحمد بن يحيى ثعلب ، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط ٣

٥٤- مجمع البيان في تفسير القرآن : لأبي علي الطبرسي ، مكتبة الحياة - بيروت

٥٥- مدارك التنزيل وحقائق التأويل : أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي .

٥٦- معاني القرآن : للأخفش ، تحقيق فائز فارس - ط ١ ، الكويت

١٤٠٠هـ .

٥٧- معاني القرآن : للقراء ، تحقيق النجار وآخرون ، ط ١ ، مطبعة دار

الكتب .

٥٨- معاني القرآن وإعرابه : للزجاجي ، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي .

٥٩- معرفة القراء على الطبقات والإعصار : شمس الدين الذهبي ، تحقيق محمد سيد جاد

الحق ، ط ١ .

٦٠- مغني اللبيب عن كتب الأعريب : أبو محمد عبد الله بن هشام

الأنصاري .

٦١- مفردات ألفاظ القرآن : أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب ، تحقيق نديم مرعشلي .

٦٢- من اسرار اللغة : د. إبراهيم أبيس ، ط ٥ ، مكتبة الأنجلو ، مصر

١٩٧٥م .

٦٣- مناهج البحث في اللغة : د. تمام حسان ، دار الثقافة - الدار البيضاء -

المغرب .

٦٤- مناهج تجديد في النحو والأدب : أمين الخولي - القاهرة ، دار

المعرفة .

- ٦٥- منهج صومعي في تفسير القرآن الكريم : الدكتور كاسم ياسر
 ٦٦- النحو العربي نقد وبناء : د. إبراهيم السامرائي - بيروت
 ١٩٦٨ .
 ٦٧- النحو اليسير : دراسة ونقد منهجي ، د. أحمد عبد الستار الجوارى ، مطبعة
 ١٣٠٦ هـ .
 ٦٨- النحو العربي نقد وبناء : د. إبراهيم السامرائي - بيروت
 ١٩٦٨ .
 ٦٩- نزاهة الأدياء في طبقات الأدياء : أبو البركات الأنباري ، تحقيق
 أبي الفضل .
 ٧٠- نظرات في اللغة والنحو : طه الراوي ، المكتبة الأهلية
 بيروت ١٩٧٢ م .
 ٧١- النهاية في غريب الحديث : ابن الأثير مجد الدين مبارك محمد ، المطبعة الخيرية ،
 مصر .

فهرس

رقم الصفحة	الموضوع
٣	تمهيد
٥	الباب الأول : دراسات نقدية في اللغة
٧	الفصل الأول : إصلاح الكلام في ضوء لغة القرآن
٨	المبحث الأول : اللحن في الكلام وأثر القرآن في توقيمه
١١	المبحث الثاني : إصلاح الكلام في ضوء القرآن
٣١	الفصل الثاني : عاميتنا والفصيح في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة
٣٢	المبحث الأول : عاميتنا بين الوهم والواقع
٤٦	المبحث الثاني : الظواهر اللغوية في العامة
٦٣	الباب الثاني : دراسات نقدية في النحو
٦٥	الفصل الأول : مشكلات النحو بين القديم والجديد
٦٦	المبحث الأول : تشعب المشكلات اللغوية
٧٢	المبحث الثاني : سلب النحو معانيه ، والقياس على غير أساس
٨٥	الفصل الثاني : نحو القرآن بين تقصير القدماء وقصور المعاصرين
٨٦	المبحث الأول : مشكلات عامة متعددة
٩٨	المبحث الثاني : مشكلة القول بتناوب الحروف

